



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



الموضوع

مدى دور المدقق المالي في التحقق من

جودة التقارير المالية

- دراسة استقصائية -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطلبة

➤ بن عمارة خيرة

➤ كنتور نعيمة

إشراف الأستاذ

➤ الدكتور زياني عبد الحق

السنة الجامعية 2018/2019





## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الشكر
	إهداء
I	فهرس المحتويات
I	قائمة الجداول
I	قائمة الأشكال
I	قائمة المختصرات
I	الملخص
أ-و	مقدمة
<b>42 -1</b>	<b>الفصل الأول : الإطار النظري للتدقيق</b>
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية تدقيق
3	المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق
3	أولا: نبذة تاريخية حول تطور مفهوم التدقيق
7	ثانيا: مسببات الحاجة للتدقيق
10	المطلب الثاني: تعريف التدقيق وأهميته
10	أولا: تعريف التدقيق
12	ثانيا: أهمية التدقيق
15	المطلب الثالث: أهداف و مبادئ التدقيق المالي
15	أولا: أهداف التدقيق
20	ثانيا: مبادئ التدقيق
22	المبحث الثاني : المعايير والفروض العلمية للتدقيق
22	المطلب الأول: معايير التدقيق



22	أولا: المعايير العامة والشخصية
25	ثانيا: معايير العمل الميداني
26	ثالثا: معايير إعداد التقرير التدقيق
29	المطلب الثاني: فروض التدقيق
29	أولا: تعريف فروض التدقيق المالي
29	ثانيا: فروض التدقيق المالي
31	المبحث الثالث: أنواع و مراحل التدقيق
31	المطلب الأول: أنواع التدقيق
31	أولا: التدقيق من حيث طبيعة المؤسسة
31	ثانيا: من حيث نطاق عملية التدقيق
32	ثالثا: من حيث حتمية القيام بالتدقيق
33	رابعا: من حيث وقت عملية التدقيق
33	خامسا: من حيث القائمين بعملية التدقيق
34	سادسا: من حيث الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ
38	المطلب الثاني: خطوات تنفيذ عملية التدقيق
38	أولا: قبول المهنة
38	ثانيا: توجيه وتخطيط المهمة
39	ثالثا: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية
40	رابعا: المراقبة المباشرة للحسابات
40	خامسا: أعمال نهاية التدقيق
41	سادسا: تحرير تقرير التدقيق
42	خاتمة الفصل
<b>99-44</b>	<b>الفصل الثاني: التقارير المالية</b>
44	تمهيد
44	المبحث الأول: تقرير مجلس الإدارة و القوائم المالية

44	المطلب الأول : تقرير مجلس الإدارة
44	أولا : ماهية تقرير مجلس الإدارة
44	ثانيا : تعريف تقرير مجلس الإدارة
45	ثالثا : شكل و محتوى تقرير مجلس الإدارة
49	المطلب الثاني :تقرير القوائم المالية
49	أولا : ماهية القوائم المالية
53	ثانيا :عرض القوائم المالية
70	المبحث الثاني :تقرير المدقق
70	المطلب الأول: ماهية تقارير المدقق
71	أولا :تعريف تقرير المدقق
72	ثانيا: محتويات تقرير المدقق
74	ثالثا :المستفيدون من تقرير المدقق
76	المطلب الثاني :معايير و أنواع تقرير المدقق
76	أولا: معايير إعداد تقرير المدقق
79	ثانيا : أنواع تقرير المدقق
83	المبحث الثالث : مساهمة التدقيق المالي في تحسين جودة القوائم المالية
83	المطلب الأول :إجراءات تدقيق قائمة الميزانية
84	أولا :تدقيق حسابات الأصول
87	ثانيا :تدقيق حسابات الخصوم
89	المطلب الثاني :إجراءات تدقيق قائمة الدخل
89	أولا :تدقيق حسابات المصاريف
90	ثانيا :تدقيق حسابات الإيرادات
91	المطلب الثالث :إجراءات تدقيق قائمة النقد
91	أولا :تدقيق العمليات النقدية
95	ثانيا :إجراءات تدقيق البنك

79	ثالثا : إجراءات تدقيق الصندوق
99	خاتمة الفصل
<b>147-101</b>	<b>الفصل الثالث: الدراسة استيعابية</b>
101	تمهيد
102	المبحث الأول :واقع التدقيق في الجزائر
102	المطلب الأول :مسار التدقيق في الجزائر
102	أولا :مرحلة ما قبل تحرير مهنة التدقيق
104	ثانيا :مرحلة تحرير مهنة التدقيق المالي
107	المطلب الثاني : شروط ممارسة مهنة التدقيق المالي
107	أولا : مفهوم مهنة المدقق المالي وفقا للقانون الجزائري
108	ثانيا: الشروط التي يجب أن تتوفر في المدقق المالي
109	المطلب الثالث: المعايير و الهيئات المنظمة لمهنة المدقق المالي في الجزائر
109	أولا : الهيئات المنظمة لمهنة المدقق المالي في الجزائر
112	ثانيا: معايير التدقيق الجزائرية
115	المبحث الثاني : الدراسة الاستيعابية
115	المطلب الأول : منهجية الدراسة
115	أولا : منهج الدراسة
115	ثانيا : مجتمع الدراسة
116	ثالثا : عينة الدراسة
117	المطلب الثاني : خصائص العينة وأدوات الدراسة
117	أولا : خصائص العينة
123	ثانيا : أدوات الدراسة
129	المطلب الثالث : نتائج التحليل الإحصائي للمحاور واختبار الفرضيات
130	أولا : نتائج التحليل الإحصائي
144	ثانيا : نتائج اختبار T-Test One Sample

[Tapez un texte]

147	خلاصة الفصل
148	الخاتمة العامة
151	قائمة المراجع
161	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

و الجداول

## قائمة الجداول و الأشكال البيانية

## ■ قائمة الجداول

الصفحة	العنوان الجدول	رقم
116	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	1-3
117	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	2-3
118	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	3-3
120	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي	4-3
121	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	5-3
124	محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور	6-3
124	مقياس لكارث الخماسي	7-3
126	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي	8-3
127	التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة	9-3
128	توزيع معامل الفاكرونباخ ومعامل الصدق	10-3
130	الاستجابات والمؤشرات الإحصائية ودرجة الأهمية لفقرات سماح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة المعلومات المركز المالي	11-3
135	الاستجابات والمؤشرات الإحصائية ودرجة الأهمية لفقرات مساعدة التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق على تحسين جودة المعلومات قائمة النقد	12-3
140	الاستجابات والمؤشرات الإحصائية ودرجة الأهمية لفقرات مساهمة التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق في تحسين جودة معلومات قائمة الدخل	13-3
144	نتائج اختبار T للمحور الأول	14-3
145	نتائج اختبار T للمحور الثاني	15-3
146	نتائج اختبار T للمحور الثالث	16-3

## ■ قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان الشكل	رقم
57	شكل جدول الميزانية	1-2
61	شكل جدول حساب النتائج	2-2
65	شكل جدول سيولة الخزينة	3-2
69	شكل جدول تغيير الأموال الخاصة	4-2
80	نموذج التقرير النمطي - حالة الرأي النظيف -.	5-2
83	نموذج التقرير النمطي بخلاف التقرير النظيف	6-2
116	الإحصائية الخاصة باستثمارات الاستبيان	1-3
118	تمثيل عينة الدراسة حسب العمر	2-3
119	تمثيل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	3-3
120	تمثيل عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي	4-3
122	تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	5-3
129	توزيع معامل ثبات وصدق ألفا كرونباخ	6-3
134	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول	7-3
139	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني	8-3
143	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث	9-3

## ■ قائمة المختصرات

<b>IFAC</b>	International Fédération Accountants
<b>IFRS</b>	International Financial Reporting Standards
<b>COSO</b>	Committee Of Sponsoring Organization of the TreadWay Commission

## تمهيد

يعتبر التدقيق الوجه المكمل للعمل المحاسبي بصفة عامة، على أساس انه المرآة التي تعكس مدى صدق وصحة نتائج هذا العمل في نهاية السنة المحاسبية، من اجل ذلك يعتبر المدقق نوع من المحاسبين تتركز مهمته في عملية تدقيق نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية في إطار مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم مزاولة مهنة التدقيق، و تمثل التقارير المالية الوسيلة التي تقدم فيها الشركة أداءها المالي إلى كل من المستثمرين والمقرضين الحاليين و المحتملين و الأطراف الأخرى، وحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الهدف من التقارير المالية ذات الغرض العام في تقديم معلومات عن المركز المالي و أداء الشركة و التغيير في المركز المالي، من اجل اتخاذ قرارات استثمارية و قرارات ائتمان و قرارات أخرى مشابهاة، على أن تكون المعلومات التي تحتويها هذه التقارير مفهومة بالنسبة لأولئك الذين لديهم معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية، وبالتالي فان اتخاذ القرار الاستثماري الناجح يعتمد في جزءها معلى جودة التقارير المالية و ملاءمتها لاتخاذ القرار، فالتقارير المالية غير مصممة لإظهار قيمة الشركة، و إنما لتوفير و تأمين معلومات تساعد على اتخاذ القرار و هكذا على المستثمرين الحاليين و المرتقبين فهم كافة جوانب التقارير المالية، و التي من أهمها القوائم المالية و الملاحظات التوضيحية و تقرير مجلس الإدارة و تقرير المدقق.

ونظرا لأهمية التقارير المالية لمستخدميها و مدنا لاعتماد عليها في عمليات التنبؤ و التخطيط المستقبلي و اتخاذ القرارات كان لابد للمدقق من إتباع الوسائل أو الإجراءات التي تسمح لها بالتحسين من جودتها و على هذا الأساس بإمكاننا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

### ما مدى دور المدقق في التحقق من جودة التقارير المالية ؟

ومن هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التي لها علاقة بالموضوع منها:

- ما هو التدقيق وماهي أنواعه؟ وماهي المعايير التي تحكم مزاولة المهنة ؟
- وما المقصود بالتقارير المالية وما الغرض منها ؟
- وما هي الإجراءات المتبعة في عملية التدقيق ؟
- و هل يلتزم محافظي الحسابات بإجراءات تدقيق القوائم المالية ؟



## فرضيات البحث

بغرض الإلمام بجوانب البحث ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية وهي كالاتي:

1. يسمح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات المركز المالي.
2. يساعد التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق على تحسين جودة معلومات قائمة النقد.
3. يساهم التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق في تحسين جودة معلومات قائمة الدخل.

## أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان الإجراءات التي يتبعها المدقق المالي من اجل السير الحسن لعملية التدقيق.
- معرفة إجراءات تدقيق كل عنصر من عناصر القوائم المالية.
- معرفة الإجراءات المطبقة فعليا من طرف المدقق لتدقيق القوائم المالية

## أهمية البحث

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى طبيعة الأهداف المتوخاة من عملية تدقيق الحسابات والى أن اعتماد المؤسسة على عملية التدقيق له آثار ايجابية على التعامل مع قوائمها المالية التي تبنى عليها قراراتها حيث أن التدقيق هو الضامن لشرعية ودقة وسلامة ما يظهر على قوائمها المالية ويزود مختلف الأطراف بمعلومات دقيقة وذات مصداقية تمكن من اتخاذ القرارات والرقابة على الأداء

## أسباب اختيار الموضوع

- الأهمية البالغة للموضوع لدى متخذي القرار في المؤسسات الاقتصادية
- محاولة توضيح أهمية التقارير المالية.
- جانب من جوانب بحثنا له علاقة بمجال تخصصنا حيث أثار فضولنا في التطلع عليه أكثر لإثراء معارفنا.

## المنهج المتبع

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي من خلال استخلاص الجانب النظري من الدراسات و الكتب والمقالات العلمية والمنهج الاستقصائي من اجل استغلال البيانات الميدانية عن طريق تصميم استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث ، و محاولة البرهنة على الفرضيات المطروحة.

أما المنهج الإحصائي عن طريق جمع البيانات و تبويبها ، ثم استعمال الأساليب و الأدوات الإحصائية لاختبار صحة الفرضيات ،ويقوم المنهج على العناصر التالية:

- **عينة البحث:** عينة مكونة من محافظي الحسابات ومحاسب معتمد وأساتذة جامعيين ومدراء ماليين.
- **أدوات البحث:** تصميم استمارة موجهة لمفردات البحث ،من خلالها يمكن جمع المعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة.
- **تحليل البيانات:** يتم تحليل البيانات إحصائيا باستخدام برنامج SPSS22.

## هيكل البحث

للإنجاز هذا البحث تم اعتماد خطة مكونة من ثلاث فصول كالتالي:

- الفصل الأول خصص لدراسة الجانب النظري لموضوع البحث ، حيث قسم الى ثلاث مباحث على النحو التالي:
  - المبحث الأول: ماهية التدقيق
  - المبحث الثاني: المعايير و الفروض العلمية للتدقيق
  - المبحث الثالث: أنواع ومراحل التدقيق
- الفصل الثاني خصص لدراسة الجانب النظري لموضوع البحث ، حيث قسم إلى ثلاث مباحث على النحو التالي :
  - المبحث الأول: تقرير مجلس الإدارة و القوائم المالية
  - المبحث الثاني: تقرير المدقق

- المبحث الثالث : مساهمة التدقيق المالي في تحسين جودة القوائم المالية

• الفصل الثالث خصص لدراسة الجانب التطبيقي لموضوع البحث ، حيث قسم إلى مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول : واقع التدقيق في الجزائر

- المبحث الثاني : الدراسة الاستبائية

## الدراسات السابقة

### 1. الدراسات العربية

#### ■ محمد سامي 2009

تشابه الدراساتين من حيث الهدف والمضمون وهو الوصول إلى جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية كما تم الاعتماد على نفس المنهج التحليلي الوصفي إلا أن الاختلاف كان في الدراسة الميدانية حيث اعتمدت هذه الدراسة على معالجة ودراسة التقارير المالية لمعرفة واقع المراجعة في المؤسسات المصرية إلا أن دراستنا تضمنت تحليل ودراسة مدى دور المدقق المالي من جودة التقارير المالية .

#### ■ محمد أمين مازون 2011

تشابه الدراساتين من حيث هدف الذي يسعى إلى إبراز فائدة التدقيق المحاسبي من خلال الدور الفعال الذي يلعبه وكذا انعكاسه الايجابي على المؤسسات بصفة عامة وعليه ركزت على مساهمة التدقيق المحاسبي في إعطاء الثقة لمستخدمي القوائم المالية ، كما اعتمدت على المنهج التحليلي الوصفي إلا أن الاختلاف يكمن في عينة الدراسة حيث اعتمدت هذه الدراسة على توزيع 170 استمارة استبيان لمحافظي الحسابات وأساتذة الجامعيين ، في حين تمثلت عينة ومجتمع دراستنا في 36 من 120 استمارة موزعة على محافظي الحسابات ، أساتذة جامعيين، مدراء ماليين ، محاسبين و خبراء في المحاسبة .

## ■ غوالي بشير 2013

تشابه الدراساتين من حيث المضمون و الهدف في معرفة دور مراجعي الحسابات لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وكذا من حيث المنهج المتبع إلا أن وجه الاختلاف يقع في الدراسة الميدانية حيث تم استخدام استبيان وتم توزيع 180 استمارة استبيان بالنسبة للمدراء الماليين ومراجعي الحسابات ومفتشو مصلحة الضرائب وموظفي البنوك ،

## 2. الدراسات الأجنبية

### ■ دراسة Douglas j. skinner 2005

تشابه الدراساتين من حيث المضمون و الهدف الذي يبرز عوامل التدقيق المحاسبي لتحسين جودة الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات في حين برز الاختلاف في العينة حيث اعتمدت هذه الدراسة على توزيع 85 استمارة استبيان على مكاتب التدقيق والمحاسبين وتمت معالجتها من خلال البرنامج الإحصائي وكذا برنامج spss21 وكذا تحليل البيانات ألا أن دراستنا عاجلت الموضوع من خلال مدى دور المدقق المالي من جودة التقارير المالية ، موزعة على محافظي الحسابات ،أساتذة جامعيين، مدراء ماليين ، محاسبين و خبراء في المحاسبة ، وتحليل البيانات ببرنامج spss22.

## صعوبات البحث

1. قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت الموضوع ،وخاصة منها أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير.
2. صعوبة استرداد الاستبيان من قبل محافظي الحسابات و خبراء المحاسبة نظرا للتأخر في الإجابة.
3. عدم الجدية في الرد علي الاستبيان.

# الفصل الأول

## الايطار النظري للتدقيق

## ✓ Sommaire

1ERREUR ! SIGNET NON DEFINI. .... تمهيد

2ERREUR ! SIGNET NON DEFINI. .... المبحث الأول: ماهية تدقيق

3Erreur ! Signet non défini. .... المطلب الأول : التطور التاريخي للتدقيق

3Erreur ! Signet non défini..... أولا :نبذة تاريخية حول تطور مفهوم التدقيق

7Erreur ! Signet non défini..... ثانيا :مسيبات الحاجة للتدقيق

10Erreur ! Signet non défini. .... المطلب الثاني: تعريف التدقيق وأهميته

10Erreur ! Signet non défini..... أولا :تعريف التدقيق

12Erreur ! Signet non défini..... ثانيا :أهمية التدقيق

15Erreur ! Signet non défini. .... المطلب الثالث: أهداف و مبادئ التدقيق المالي

15Erreur ! Signet non défini..... أولا :أهداف التدقيق

20Erreur ! Signet non défini..... ثانيا :مبادئ التدقيق

22ERREUR ! SIGNET NON DEFINI..... المبحث الثاني : المعايير والفروض العلمية للتدقيق

22Erreur ! Signet non défini. .... المطلب الأول :معايير التدقيق

22Erreur ! Signet non défini..... أولا :المعايير العامة والشخصية

25Erreur ! Signet non défini..... ثانيا :معايير العمل الميداني (المعايير المتعلقة بالتنفيذ المهمة )

26Erreur ! Signet non défini..... ثالثا :معايير إعداد تقرير التدقيق

29Erreur ! Signet non défini. .... المطلب الثاني :فروض التدقيق

29Erreur ! Signet non défini..... أولا :تعريف فروض التدقيق المالي

29Erreur ! Signet non défini..... ثانيا :فروض التدقيق المالي

31ERREUR ! SIGNET NON DEFINI..... المبحث الثالث : أنواع و مراحل التدقيق

31Erreur ! Signet non défini. .... المطلب الأول :أنواع التدقيق

31Erreur ! Signet non défini..... أولا :التدقيق من حيث طبيعة المؤسسة

31Erreur ! Signet non défini..... ثانيا :من حيث نطاق عملية التدقيق

32Erreur ! Signet non défini..... ثالثا :من حيث حتمية القيام بالتدقيق:

33Erreur ! Signet non défini..... رابعا :من حيث وقت عملية التدقيق:

33Erreur ! Signet non défini..... خامسا :من حيث القائمين بعملية التدقيق

34Erreur ! Signet non défini..... سادسا : من حيث الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ

- 38Erreur ! Signet non défini. ....المطلب الثاني: خطوات تنفيذ عملية التدقيق
- 38Erreur ! Signet non défini.....أولا: قبول المهنة
- 38Erreur ! Signet non défini.....ثانيا: توجيه وتخطيط المهمة
- 39Erreur ! Signet non défini.....ثالثا: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية
- 40Erreur ! Signet non défini.....رابعا: المراقبة المباشرة للحسابات
- 40Erreur ! Signet non défini.....خامسا: أعمال نهاية التدقيق
- 41Erreur ! Signet non défini.....سادسا: تحرير تقرير التدقيق

42ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.....خاتمة الفصل

## تمهيد

يعتبر التدقيق من بين إحدى الميادين الواسعة التي شهدت تطورا كبيرا بشكل ملحوظ و متواصل أدى إلى أن يحتل أهمية بالغة في ترشيد القرارات، فقد حظي باهتمام كبير كونها تمثل وسيلة لمراقبة أعمال المسيرين، يبدأ عمل المدقق من حيث ينتهي عمل المحاسب، فبعد انتهاء المحاسب من تجميع و تبويب و تسجيل المعلومات المتعلقة بالعمليات الناتجة عن نشاط المؤسسة، يأتي دور المدقق في الحكم على مدى سلامة هذه العمليات و خلوها من الأخطاء و ربما التلاعبات ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، و يجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأت عملية التدقيق لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات، كما انه إذا كان هناك تعارض بين الملاك والدائنين والمجموعات الأخرى التي تستخدم القوائم المالية من ناحية، وإدارة المؤسسة التي تتولى إعداد المعلومات من ناحية أخرى فان هذه القوائم المالية ستكون متحيزة، علاوة على ذلك كل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لمتخذي القرارات، وطالما أن مستخدمي المعلومات المالية تنقصهم الخبرة أو يوجد ما يمنعهم من التحقق بشكل مباشر من المعلومات التي يستخدمونها، هذه العوامل مجتمعة تبين مدى الحاجة إلى التدقيق المستقل أو التدقيق الخارجي .

ومن اجل توضيح أكثر حول التدقيق يتم التوسع في هذا المجال من خلال ثلاث مباحث التالية :

1. المبحث الأول : ماهية تدقيق.
2. المبحث الثاني : المعايير والفروض العلمية للتدقيق .
3. المبحث الثالث : أنواع و مراحل التدقيق.



## المبحث الأول: ماهية تدقيق

التدقيق بمعناه اللفظي **Audit** وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية **Audire** وتعني "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق حيث يشير التاريخ إلى أن قدماء المصريين والرومان والإغريق كانوا يسجلون العمليات النقدية ثم يدققونها للتأكد من صحتها، وكانت هذه العملية قاصرة على الحسابات المالية الحكومية حيث كانت تعقد جلسة استماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المدقق تقريره كما أن عمليات التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية، وتحسنت عمليات التسجيل والتدقيق بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المزروجة التي اكتشفها العالم الايطالي **Luca Paciolo** ونشرها في كتابه الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام 1494<sup>1</sup>.

ومن خلال التعريف الذي ورد في قائمة المفاهيم الأساسية للتدقيق الصادر عن جمعية المحاسبة الأمريكية يمكن تحديد ماهية تدقيق الحسابات في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- تدقيق الحسابات عملية منتظمة ويعني ذلك أن الفحص الذي يقوم به المدقق يعتمد على التخطيط المسبق والمتمثل في برنامج التدقيق المعد قبل البدء في عملية التدقيق.
- تمثل أدلة الإثبات الأداة الأساسية الدالة على الأحداث الاقتصادية لتقييمها بصورة موضوعية.
- يمثل الحكم الشخصي للمدقق دورا أساسيا في إجراء التطابق بين العناصر محل الفحص والمعايير الموضوعية، وتحديد ماهية الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية .
- يعد تقرير المدقق جوهر عملية التدقيق لأنه الرسالة الاتصالية أو الوسيط بين المرسل (المدقق) والمستلم (مستخدمي المعلومات)، كما أن النتائج التي يظهرها الرأي الفني المحايد الذي يتضمنه له تأثير كبير في سلوك مستخدمي المعلومات من حيث ترشيد أحكامهم وقراراتهم.
- المقصود بعملية التدقيق في هذا المجال هو التدقيق الخارجي، أي الذي يقوم به مكتب تدقيق من خارج المؤسسة، ويتحدد دور المدقق هنا في الدراسة الانتقادية للعناصر المقدمة إليه لغرض زيادة مقدرتها على مقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، وبالتالي إضافة مزيد من الثقة إلى المعلومات التي تنبع من نظام الاتصال.

<sup>1</sup>-د/احمد حلمي جمعة - المدخل إلى التدقيق والتأكيد- دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص 24

<sup>2</sup>-د/ احمد حلمي جمعة - المدخل إلى التدقيق الحديث- دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 07.

## المطلب الأول : التطور التاريخي للتدقيق

التدقيق علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر و السجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة عن مركزه المالي في نهاية فترة محددة حيث تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان للتحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع<sup>1</sup>.

### أولا :نبذة تاريخية حول تطور مفهوم التدقيق

نستهل هذا المطلب بتقديم نبذة تاريخية حول التدقيق وتطور مفهومها عبر العصور حيث تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة البيانات في الواقع ولقد ظهرت الحاجة لدى الحكام القدامى حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة .

ولذلك سنورد فيما يلي أهم المراحل التاريخية للتدقيق:

### ➤ الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500

ظهرت الحاجة إلى التدقيق الحسابات أولا لدى الحكومات وذلك لحاجتها لمراقبة موظفيها الذين يقومون بتنفيذ المتحصلات والمدفوعات نيابة عنها<sup>2</sup>. حيث تدل الوثائق التاريخية على انه تم استخدام التدقيق في حكومات قدماء المصريين اليونانيين والإغريقين الذين اشتهروا بدقة تنظيم حساباتهم فقد استخدموا المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة للدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها حيث أن كلمة تدقيق (auditing) مشتقة من كلمة اللاتينية audire ومعناها يستمع<sup>3</sup>.

إلا أن مهنة التدقيق في تلك الحقبة كانت تقتصر على الحكام والمشروعات العائلية والتي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون السلعي حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة والهدف منها هو الوصول إلى الدقة لمنع أي تلاعب أو غش في الدفاتر .

<sup>1</sup>-د./ خالد أمين عبد الله- علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعملية - مرجع سبق ذكره ، ص 17.

<sup>2</sup>-د./ اشيتوى إدريس عبد السلام - المراجعة معايير وإجراءات-دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الرابعة، 1996، ص12 .

<sup>3</sup>-د./ إبراهيم عثمان شاهين المراجعة -دراسات معاصرة وحالات عملية-دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة، مصر ،الطبعة الثانية، 1981 ،ص41.

### ➤ الفترة الممتدة ما بين 1500-1850

لعل أهم مميزات هذه الفترة بزوغ بوادر ظهور الثورة الصناعية التي أحدثت تغييرا جذريا في كل المجالات حيث ظهر الانفصال الفعلي للملكية المؤسسة عن الإدارة وزيادة الحاجة للتدقيق والمدققين .

كما تتميز هذه الفترة بظهور " تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي حتى ولو لم تكن بصورة متطورة كما هو مستعمل حاليا وظهر نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع " <sup>1</sup>.

### ➤ الفترة ما بين 1850-1905

لا تختلف هذه الفترة كثيرا عن سابقتها غير أنها عرفت بعض التغيرات وهي: <sup>2</sup>

- انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة الحاجة الماسة للمدققين .
- تبني فكرة النظام المحاسبي وخاصة بعد اكتشاف القيد المزدوج .

### ➤ الفترة ما بين 1905 - 1933

تطورت مهنة التدقيق في أمريكا على أساس الأغراض التي تكونت في إنجلترا لتصبح غرض التدقيق هو: <sup>3</sup>

- الحكم على المركز المالي الفعلي وعلى نتيجة المشروع واكتشاف التلاعب والأخطاء .

### ➤ الفترة ما بين 1940-1960

لم تتغير أغراض التدقيق إلا تغييرا طفيفا بحيث أن أهمية التدقيق انصب التدقيق على تكوين الرأي حول النتيجة والمركز المالي للمؤسسة وقلت أهمية الأغراض الفرعية إلا انه توجب على المدقق أن يجري الاختبارات اللازمة لغرض أن يطمئن بنفسه بأنه ليس هناك تلاعب أو خطأ فكان الغرض الأساسي للتدقيق هو إبداء رأي في سلامة وصحة التقارير المالية ولكن يكون المدقق في مركز يمكنه من تكوين رأيه المهني في التقارير المالية يجب أن يقوم بعمل كاف ليتأكد من انه ليس هناك أي أخطاء ارتكابية تؤدي إلى

<sup>1</sup>-د./اشيتوى إدريس عبد السلام -المراجعة معايير وإجراءات-مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup>-د./زكريا محمد الصادق إسماعيل-مراجع الحسابات- مصر ، كلية التجارة ، جامعة طنطا 1982 ، ص09.

<sup>3</sup> - صلاح ربيعة- المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق - مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر 2004 ، ص15.

عدم سلامة التقارير المالية في هذه الفترة غلب على الأمرين بالتدقيق البنوك التي تسعى إلى صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية له <sup>1</sup>.

### ➤ الفترة ما بين 1960-2002

شهدت هذه المرحلة تطور ملحوظا للتدقيق بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي والمالي فقط بل تعدت ذلك حتى أصبح تعالج المشاكل والقضايا المعاصرة فمن التدقيق الجنائي إلى تدقيق التسويق والإدارة فالتدقيق القضائي وبعدها ظهرت المسؤولية الاجتماعية والبيئية ليتشكل ما يسمى بالتدقيق البيئي والاجتماعي لكن يبقى هناك تداخل كبير بين المجالات الأمر الذي أدى بالبحث عن عوامل هذا التداخل ليكون هذا وكله موضوع الدراسات الأكاديمية الحالية وهو محاولة للانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي لتشكل إطارا متكامل لكل تدقيق على حدى طبقا للمعايير الدولية المتفق عليها مع عدم تناسي خصوصيات كل بلد . <sup>2</sup>

### ➤ الفترة ما بين 2002 – 2015

تدعمت هذه الفكرة أو الطرح أو الاتجاه المهني بإصدار الفيدرالية الدولية للمحاسبة بمجموعة معدلة من معايير التدقيق، في خطوة غير مسبوقه ترسخ الاتجاه الجديد للمهنة على المستوى الدولي.

هي كلها نقاط فعلت وحفزت القائمين على تنظيم مهنة التدقيق على المستوى العالمي إلى المسارعة بتطوير المهنة في دور تكاملي، يصب في جملة مدركات تطوير المهنة إلى الأحسن، وعليه فإن اكتشاف الأخطاء والتلاعب أصبح أمر ثانوي في ظل ثبوت امتثال المراجع الأخلاقيات تنظيم المهنة وأداء الواجب، فأصبح المدقق غير مسئول عن عدم اكتشاف الأخطاء والغش في حدود احترامه لمختلف التنظيمات والمعايير المعمول بها على الصعيد العالمي لدى المنظمات الرسمية المصدرة لهذه المعايير. <sup>3</sup>

<sup>1</sup> - صلاح ربيعة- المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق - مرجع سبق ذكره ، ص17

<sup>2</sup> -د./أمين السيد احمد لطفي - دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد-الدار الجامعية، مصر 2007 ، ص 164.

<sup>3</sup> - د/محمد أمين لونيسة-تطور مهنة التدقيق في الجزائر و أثره على تحسين جودة المعلومة المالية-أطروحة ، مقدمة ضمن لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، علوم تجارية تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ا، الجزائر، 2016 - 2017 ص67.

إلى آخر مرحلة من مراحل تطور مهنة التدقيق لنقف على أهم حدث في سوق المال والأعمال الذي غير بنسبة كبيرة منظور ومفهوم المهنة على المستوى العالمي بأسره، حادثة " آرثر أندرسون " التي خلقت بعدها أزمة مالية خانقة تحببت فيها اغلب كبرى الشركات وأغلقت في أشهر الأسواق المالية " البورصات " .

لقد تشكلت في هذه الفترة معادلة اقتصادية ركزت على التدقيق في مفهوم خاطئ، ذلك وان معايير التدقيق جاءت لدعم التدقيق والمدقق في كثير من نقاط التقاطع أبرزها جودة المعلومة المالية. لكن المجتمع المالي ككل ركز على متغير واحد (المهنة دون ممارستها) في المعادلة يفقد المتغيرات الأخرى أهميتها وهنا يمكن أن يتشكل الخطر كفرضية أولى.

إن التركيز على المتغير المستقل دون دراسة المتغير التابع والوقوف على مدى استجابة المعادلة وتماشيها مع قيمها يمكن أن يطرح معادلة صعبة الحل كفرضية ثانية.

لذلك وجب الاهتمام بكل المتغيرات لضمان نسبة موجبة للمعادلة وتحقيق الهدف المرصود، وهذا ما لم يكن في المعادلة الدولية المهنية! فاهتمت بتطوير مهنة التدقيق دون العناية بالمدقق، وحدث إن خرج المدقق عن إطار اللزوم ورضخ للضغوطات والإغراءات الممارسة عليه فضرب بنزاهته عرض الحائط، واكتفى بالاتجاه السهل القائم على معامل التزوير ومبدأ عدم الاستقلالية والنزاهة في إبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية وصحة ومصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها. فتغيرت نظرة المساهمين والمستثمرين إلى المدقق بدرجة صفرية 360 درجة، أين أصبح العالم بأسره يولي أهمية كبرى للمدقق " المتغير التابع " قبل الاهتمام بالمهنة في حد ذاتها، كان بعدها التركيز على أهمية تحقيق نزاهة وشفافية المدقق قبل التركيز على نزاهة وشفافية المعلومات والمعاملات المالية.<sup>1</sup>

حادثة " آرثر اندرسون " انقلبت موازين المعادلة في قلبها الأدوار المتغيرات، فكان الأخذ بالمتغيرات الحديثة من التدابير المستعجلة في إحلال تغيرات جديدة على معايير تدقيق تراعي في مجملها ما توصلت إليه الدراسات من مستقل إلى متغير تابع والعكس بين مهنة التدقيق وممتهن التدقيق. تولدت عن تطبيقها إيجابيات أخرى كرست في وضع معايير تعنى بالتقارير المالية لأجل الحفاظ على الصورة العالمية لهذه التقارير، في ظل التطور التكنولوجي للمعلومات المسترسلة المعبر عنها في سرعة تدفق المعلومة على مستوى مختلف الأسواق المالية الدولية منها. فأصبح هناك معايير متعلقة بشخص المدقق ومعايير متعلقة بالمهنة ومعايير

<sup>1</sup> - محمد أمين لونيصة- تطور مهنة التدقيق في الجزائر و أثره على تحسين جودة المعلومة المالية - مرجع سبق ذكره ،ص68.

متعلقة بنتائج عمل المدقق "التقارير"، في قفزة نوعية وضعت أكبر مكاتب التدقيق العالمية أمام الأمر الواقع بضرورة وجوب تحلي المدقق بأخلاقيات المهنة والتزامه بتوفير الأسباب دون المسؤولية عن النتائج. هنا بعثت نقطة الفصل فأصبح التدقيق يتشكل من معادلة ثلاثية بمتغيرين مستقلين ثالثهما تابع.

كل هذا التغيير اثر إيجابا على التدقيق كمهنة ذات مرد ودية غير أن الأزمات المالية العالمية لم تتوقف عند هذا، بل توالى بعد ذلك الهزة تلوى الأخرى، لبتين بمجرد الوقوف على المشاكل إن درجة الالتزام بالمعايير وتحقيق العمل بها كانت عند أدنى مستوياتها، فكان العمل على تصحيح هذا الانحراف بالرجوع إلى معايير أخرى تضبط عمل المدقق سميت بمعايير التأكيد والخدمة ذات العلاقة بالإضافة لمعيار جودة التدقيق. التي نصت في مجملها على وجوب توفير حماية للمدقق من مخاطر التدقيق التي تكتشف فكانت هذه هي نقطة الربط بين نظام الرقابة الداخلية والتدقيق فيما يعرف بنظرية (كوزو)\*1994، لم تتوقف الهزات عند هذا الحد بعد أن طفت على السطح العراقيل والتصادمات بين أصحاب الإدارة والمدققين من حيث وجهات النظر ومدى الالتزام بالملاحظات المرافقة لكل فترة تدقيق، ما اثر بطريقة أو بأخرى على نوعية المعلومة المالية وزيادة الجدل حول شفافيتها ونزاهتها مع ظهور المحاسبة الإبداعية، مما سرع التصادم بين مجلس الإدارة والمديرين والمدقق، في خطوة للحيلولة دون الوقوع في أزمة كبرى أخرى، كانت من نتائج هذا الاجتهاد المتسارع بروز نظرية حوكمة الشركات \*ساربن أوكسلي(sarbanes- 2002 oxley) التي قسمت الأدوار ووزعت المهام ونظمت المعاملات وحددت الصلاحيات وأوجبت الالتزام بفرض مبدأ المساءلة لكل الأطقم الإدارية وغيرها من محددات نصت على مواد القانون لاسيما المادة 404 التي قدمت مبدأين هامين، هما:<sup>1</sup>

- ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات.

- ضمان حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للأصحاب حقوق الملكية.

لتعزز بعدها هذه المبادئ بأخرى تصب في نفس المصب نظرية كوزو(2004coso،2013) التي وثقت كل التصرفات والمجابهات والانحرافات المشككة للمخاطر المحدقة بالمؤسسة الاقتصادية طول فترة نشاطها.

### ثانيا: مسببات الحاجة للتدقيق

مما لا شك فيه أن التدقيق لن يوجد ما لم يوجد في المجتمع طلب على خدماته، وقد أصدرت

<sup>1</sup> - د/محمد أمين لونيصة- تطور مهنة التدقيق في الجزائر و أثره على تحسين جودة المعلومة المالية - مرجع سبق ذكره، ص96.

جمعية المحاسبة الأمريكية بيانا بالمفاهيم الأساسية لعملية التدقيق حددت فيه أربع حالات تخلق طلبا على خدمات التدقيق<sup>1</sup>:

- التعارض بين القائمين بإعداد المعلومات (إدارة المؤسسة) ومن يستخدمونها (الملاك، الدائنين، أو أي طرف ثالث بمنأى عن الإدارة) يمكن أن يؤدي إلى إنتاج المعلومات المتحيزة.
  - الأهمية الاقتصادية الكبيرة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات.
  - الخبرة المتقدمة المطلوبة لإعداد المعلومات والتحقق منها.
  - العوامل التي تحول دون مقدرة مستخدمي المعلومات للوصول إلى هذه المعلومات بشكل مباشر وكذا عدم مقدرتهم على تقييم جودة تلك المعلومات بأنفسهم.
- كما أن المعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية تساعد في اتخاذ القرارات المالية، وطالما أن مستخدمي المعلومات غالبا تنقصهم الخبرة أو يوجد ما يمنعهم من التحقق بشكل مباشر من المعلومات التي يستخدمونها، هذه العوامل مجتمعة تبين مدى الحاجة للتدقيق.
- وعلى وجه التحديد فإن تدقيق القوائم المالية يتم القيام به للأسباب التالية:

### 1. احتياجات الدائنين والمستثمرين:

يقع على عاتق المدققين المستقلين مسؤولية تقديم آراء غير متحيزة للدائنين بخصوص مدى عدالة عرض القوائم المالية، ويعد المدققين المستقلين هم الأفراد الملائمون للقيام بهذه المهمة للعديد من الأسباب أهمها:

- أنه يتوافر لديهم المعرفة الكافية والخبرة اللازمة للقيام بهذه الوظيفة، ويسمح لهم قانونا بفحص السجلات اللازمة وتجميع الأدلة الكافية، كما أنهم يتمتعون بالاستقلال عن الإدارة موضع التدقيق لأنهم ليسوا موظفين بها.
- كما يعتمد المستثمرون على المدقق المستقل، ففي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين كان المديرون والملاك يعرفون بعضهم البعض وفي كثير من الحالات كان الملاك هم المديرين، لكن في وقتنا الحاضر ظهر ما يسمى بالملكية الغائبة نتيجة لتشتت ملكية المشروعات بين عدد كبير جدا من الملاك، فالملاك ليسوا على اتصال

<sup>1</sup>-د/ محمد الفيومي و د./ عوض لبيب - أصول المراجعة - المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1998، ص 21.

\*كوزو: لجنة رعاية المؤسسات حيث تأسست سنة 1985 وتقوم على رعايتها أكبر خمس مؤسسات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

\*ساربن أوكسلي: هو قانون أمريكي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية صدر سنة 2002.

مباشر بعمليات المشروع ومن ثم فإن شخص ما أو جهة ما يجب أن تقوم بوظيفة التدقيق نيابة عنهم وطالما أن قرارات المستثمرين تعتمد على القوائم المالية التي تعدها الإدارة فإنهم يصفون المدققين المستقلين بأنهم حراس على سلامة وعدالة القوائم المالية .

## 2. نظرية الوكالة:

تحاول نظرية الوكالة تحليل آثار بعض القرارات المالية من منظور الخطر و المردودية وبصفة عامة من منظور المصلحة لمختلف الأطراف على حساب أطراف أخرى، لذا فهي تحاول أن توضح تأثير بعض القرارات المتخذة التي تكون من فائدة طرف واحد على حساب تعظيم الثروة لجميع الأطراف<sup>1</sup>. وعليه فمفهوم الوكالة ينتج عن علاقة توكيل تقع بين شخصين على الأقل. ويمكن أن نقدم أطراف الوكالة في الآتي:

➤ **الطرف الأول:** يسمى الموكل.

➤ **الطرف الثاني :** يسمى الموكل الذي لديه التوكيل باسم الطرف الأول في إدارة شؤونه بما فيها التفويض لاتخاذ القرارات.

كما تحاول نظرية الوكالة شرح جانباً آخر من الطلب على التدقيق، فهذه النظرية تعني أن مديري وملاك المؤسسة يرغبون في المصادقية التي تضيفها عملية التدقيق على بيانات القوائم المالية ، أما طلب المديرين على التدقيق ورغبتهم في إجرائه فإنها تنشأ من حقيقة أن المديرين وكلاء عن الملاك، ولكن كل طرف يعمل على تحقيق مصلحته الخاصة ولكل منهم أهداف مختلفة، وطبقاً لنظرية الوكالة فإن هذا الوضع يخلق تعارضاً بين الملاك والمديرين، وقد يحاول الملاك أن يحصلوا على تعويض مقابل نتائج هذا التعارض الملحوظ بتخفيض مكافآت المديرين ويعمل المديرون على تخفيض آثار هذا التعارض عن طريق إخضاع القوائم المالية التي يعدونها للتدقيق من قبل طرف مستقل، وبناءً على ذلك سيكون لدى الملاك حافزاً أقل لتخفيض مكافآت المديرين، كما يؤدي خضوع القوائم المالية للتدقيق إلى تحسين مكانة المديرين بالمؤسسة وتخفيض درجة عدم ثقة الملاك في وكالة هؤلاء المديرين، فمثلاً يهتم ملاك المؤسسة بالربحية طويلة الأجل وبالنمو المستمر في حصة المؤسسة في السوق ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، في حين أن مديري المؤسسة يهتمون بتعظيم ربح السنة الحالية حيث تحتسب على أساسه مكافأتهم لذلك قد يستخدم المديرون سياسات معينة من شأنها زيادة ربح السنة الحالية على حساب الربحية طويلة الأجل، مثل تسجيل إيرادات لم تتحقق بعد، بناءً على ذلك قد يقوم الملاك بتخفيض المكافآت السنوية أو إلغائها بالكامل، ومن ثم فعندما يطلب المديرون إخضاع القوائم المالية للتدقيق من قبل مدقق مستقل فإن هذا يقنع الملاك أن

<sup>1</sup>-Pierre Vernimmen Finance d'entreprise 5<sup>e</sup>édition Dalloz Paris 2002 P 628.



المديرين لم يقوموا بتسجيل إيرادات غير محققة وأنهم يقومون بواجباتهم على وجه مرضي ونتيجة لذلك لا يتم تغيير خطة المكافآت السنوية.

### 3. النظرية التحفيزية:

يوجد اعتقاد لدى البعض أن عملية التدقيق بالإضافة إلى كونها تمنح المصدقية للقوائم المالية ، فإنها تضيف قيمة أيضا لما تشتمل عليه هذه القوائم من معلومات نتيجة لاعتبارات التحفيزية. طبقا لهذا الاعتقاد فإن القائمين بإعداد القوائم المالية يكون لديهم الحافز للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه لأنهم يعرفون أن القوائم ستخضع للتدقيق وبناءا على ذلك فإن المعلومات التي تنطوي عليها القوائم المالية ستكون متمشية مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم . ورغم صعوبة قياس المنافع التحفيزية أو التحقق منها بشكل قاطع إلا أنه يوجد اعتقاد غريزي لدى البعض بأن العلم بخضوع القوائم المالية للتدقيق يمنع أو على الأقل لا يشجع على إعداد قوائم مالية مضللة أو غير سليمة.

### المطلب الثاني: تعريف التدقيق وأهميته

#### أولا: تعريف التدقيق

تم تعريف عملية تدقيق الحسابات من قبل العديد من رواد الفكر المحاسبي والهيئات والمجالس المهنية، إلا أنها تصب في نفس الهدف، ومن أهم تلك التعاريف ما يلي:

عرف محمد سمير صبان ،عبد الله هلال " التدقيق عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمواضع الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية " <sup>1</sup>.

أما احمد حلمي جمعة فيرى التدقيق في معناه المهني انه "عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصا فنيا انتقادينا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمدا في ذلك على قوة ومثانة نظام الرقابة الداخلية " <sup>2</sup>.

كما أورد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تعريف وصفي مفاده أن " التدقيق هو عملية فحص واختبار للبنود الواردة بالقوائم المالية بالرجوع إلى الحسابات والسجلات المنشأة لذلك وكذا

<sup>1</sup> -د./ محمد سمير صبان ،د./عبد الله هلال -الأسس العامة والعملية لمراجعة الحسابات -الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر 1998 ، ص17.

<sup>2</sup> -د./ احمد حلمي جمعة - مدخل إلى التدقيق الحديث - دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردنط 1، 2005، ص7.

المستندات المؤيدة لها بغرض إعطاء رأي في محايد حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للميزانية وحساب نتائج أعمال الشركة موضوع التدقيق" <sup>1</sup>.

في نظر زهرة توفيق سواد أن التدقيق هو "إطار نظري يتضمن مجموعة من المفاهيم الرقابية والفروض والمبادئ لتطبيقها يتضمن مجموعة من المصطلحات الرقابية وأساليب وإجراءات الرقابة (المستندية المحاسبية - الفنية)" <sup>2</sup>.

أما من وجهة نظر كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا فالتدقيق هو "عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق" <sup>3</sup>.

عرف احمد نور التدقيق بأنه "فحص القوائم المالية يشمل على بحث وتقييم وتحليل للسجلات والإجراءات ونواحي الرقابة المحاسبية للمشروع مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة والتقرير عنها في القوائم المالية وينتهي الفحص الذي يقوم به المدقق بتقرير مكتوب يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد على القوائم المالية التي يعطي المدقق راية المهني فيها" <sup>4</sup>.

أما أمين السيد احمد لطفي فقد عرف التدقيق بأنه "تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق المدقق مؤهل وحيادي للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقيق منها تتعلق بأنشطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير محاسبية مقررة عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات التدقيق (إقرارات ومصادقات وملاحظات واستفسارات وفحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها" <sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - د./إدريس عبد السلام اشنوي -المراجعة معايير وإجراءات - دار الكتاب الوطنية بنغازي ، ليبيا ، ط5،،2005، ص15.

<sup>2</sup> - د./ زهرة توفيق سواد - مراجعة الحسابات والتدقيق - دار اليازة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، ط1،2009، ص211.

<sup>3</sup> - د./ كمال الدين مصطفى الدهراوي ،د./محمد السيد سرايا - دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة- مصر ، الإسكندرية ، 2006ص6.

<sup>4</sup> - د./ احمد نور - مراجعة الحسابات من النظرية إلى التدقيق- الدار الجامعية للطباعة والنشر،الإسكندرية ،مصر 1990، ص6.

<sup>5</sup> - د./ أمين السيد احمد لطفي-مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاصة-الدار الجامعية ،الإسكندرية

،مصر 2005 ،ص2.

ومن خلال تحليل هذه التعاريف يتضح أن عملية تدقيق الحسابات تتركز على القيام بعمليات أساسية هي<sup>1</sup>:

1. **الفحص**: وهو عملية فنية تمكن المدقق من التأكد والاطمئنان عن صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتأكد من جدية المستندات الداخلية والخارجية التي تم على أساسها التسجيل في الدفاتر المحاسبية.

2. **التحقق**: يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيته والقيم المسجلة في القوائم المالية، حتى يتمكن المدقق من التأكد والاطمئنان على صلاحية وعدالة القوائم الختامية، ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد على ثقة، وذلك على ضوء مجموعة من أدلة الإثبات والقرائن والمعايير المهنية المتعارف عليها في مهنة تدقيق الحسابات.

3. **التقييم**: ويقصد به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي، في ظل الأسس والسياسات وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق فيها، حتى يطمئن المدقق إلى صحة وسلامة عمليات التقييم.

4. **التقرير**: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق والتقييم والإفصاح عنهما بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدى دقة وعدالة نتيجة الأعمال والمركز المالي في نهاية فترة مالية معينة للوحدة الاقتصادية محل التدقيق.

ومنه يتضح أن التدقيق علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هذه المهنة، حاولت المنظمات المهنية و الجمعيات العلمية للمحاسبين و المراجعين إرساءها خلال حقبة طويلة من الزمن، كما أن للتدقيق طرقة و أساليبه و إجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية و محتويات الدفاتر و السجلات المالية و للتدقيق أهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة.

### ثانيا :أهمية التدقيق

يرجع أهمية التدقيق المالي إلى كونه وسيلة لا غاية والذي يهدف إلى خدمة مستخدمي القوائم المالية التي تمت تدقيقها والذين يعتمدون على تقرير التدقيق في اتخاذ قراراتهم سواء على المدى القصير أو البعيد وكذلك رسم سياساتهم وإستراتيجيتهم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- د./ محمد فضل مسعد ، د./ خالد راغب الخطيب -دراسة متعمقة في تطبيق الحسابات- دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة الأولى 2009، ص 17.

<sup>2</sup>- د./ خالد أمين عبد الله-علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعملية - مرجع سبق ذكره، ص 15.

ومن أمثلة مستخدمي القوائم المالية نجد المديرين والمستثمرين وكذا البنوك ورجال الأعمال والاقتصاد الهيئات الحكومية المختلفة ونقابات العمال والباحثين وغيرهم من الجهات التي تعتبر المعلومات المحاسبية المختلفة والتي تمت تدقيقها كقاعدة بيانات تتصف بالدقة والمصدقية والعدالة.<sup>1</sup>

وفيما يلي سنذكر أهم الجهات المستفيدة من تقرير التدقيق المالي :

#### ■ إدارة المؤسسة:

يعتبر التدقيق مهما لإدارة المؤسسة حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المؤسسات<sup>2</sup>. وتعتبر الإدارة تقرير المدقق بمثابة شهادة معتمدة بكفاءة وفعالية أدائها وإشرافها للمهام الموكلة إليها، ودليل لمستخدمي القوائم المالية بأن الإدارة مارست مسؤولياتها بطريقة سليمة ودقيقة بإعداد القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

#### ■ المؤسسات المالية والتجارية والصناعية:

يعتبر التدقيق ذا أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية. كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي<sup>3</sup>.

#### ■ المؤسسات الحكومية:

تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقرير الإعانات لبعض الصناعات ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون قوائم موثوقة فيها ومعتمدة من جهات محايدة<sup>4</sup>.

وقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)\* عند إصدار المعايير في عام 2002، أن أهمية التدقيق (المصلحة العامة) تكون على سبيل المثال في:

<sup>1</sup>-د./ عبد الفتاح الصحن-مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا- مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية، مصر 1993، ص 25.

<sup>2</sup>-د./ غسان فلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية - دار المسيرة للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الثانية 2009، ص 19.

<sup>3</sup>-د./ خالد أمين عبد الله - علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية- مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>4</sup>- حكيمة مناعي - تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008-2009، ص 14

- يساعد مدققوا الحسابات المستقلون على المحافظة على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال.
- يساهم في استقلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة.
- يساعد في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة.
- كما أن نقابات العمال تعتمد على القوائم المدققة في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور وتحقيق مزايا للعمال<sup>1</sup>.

■ **الاقتصاد القومي:** يخدم التدقيق الاقتصاد القومي بصفة عامة، فمهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة وقد ساهمت مساهمة كبيرة وفعالة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب وتوجيه استثمار المدخرات والموارد المتاحة القادرة، ويعتبر التدقيق من عوامل النهضة الاقتصادية والمالية وأفضل وسيلة للدولة في سبيل تحقيق أهدافها القومية، وخاصة ما يتصل بتنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشة مواطنيها وتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم<sup>2</sup>.

ويعتبر المدقق خبير عون للدولة لمتابعة تنفيذ خططها في مراحلها المختلفة والكشف عن أي انحراف ومعالجته وتقييمه بالسرعة الممكنة لتحقيق أهدافها والوصول إلى أقصى مستوى من الكفاية الإنتاجية من استخدام إمكانياتها المتاحة مادية وطبيعية واقتصادية ومالية وبشرية لتحقيق أهداف الخطة العامة الهادفة إلى مضاعفة الدخل القومي وتنمية الاقتصاد القومي وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

كما يمكن القول أن المنتج المحاسبي المتمثل في القوائم المالية أصبح يخدم عدة أطراف من مختلف فئات المجتمع حيث تعتمد تلك الفئات على المعلومة المحاسبية في اتخاذ مجموعة من القرارات ولكن لن تتسنى الخدمة الحقيقية إلا إذا أمكن الوثوق في هذا المنتج عن طريق المصادقة على القوائم التي يقوم بها المدقق الخارجي الذي يتمتع بالحيا والاسقلالية عن طريق فحص انتقادي منظم ودقيق لتلك

<sup>1</sup> - الاتحاد الدولي للمحاسبين - الإصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة - ترجمة جمعية الجمع

العربي للمحاسبين القانونيين 2003، ص16

<sup>2</sup> - د./ سامي محمد الوقاد و د./ الوي محمد وديان - تدقيق الحسابات (1) - مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ط2010، ص28.

IFAC\*: هي منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 158 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من 2.5 مليون محاسب

البيانات الظاهرة على هذه القوائم وإبداء رأي في محايد حول مدى صحة تلك البيانات وشرعيتها وسلامتها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أهداف و مبادئ التدقيق المالي

#### أولا :أهداف التدقيق

كانت النظرة إلى أهداف التدقيق قاصرة على أنها مجرد وسيلة لاكتشاف الغش والخطأ أو محاولات التلاعب والتزوير في الدفاتر والسجلات المحاسبية. ولكن هذه النظرة تغيرت حيث أن اكتشاف هذه العوامل تتحقق تلقائيا أثناء المراحل والخطوات التنفيذية لعملية التدقيق، باعتبار أن الناتج الرئيسي من عملية التدقيق هو إبداء المدقق لرأيه الفني المحايد في القوائم المالية، وأن اكتشاف الغش والخطأ والتزوير هو المنتج أو الناتج الفرعي لعملية التدقيق، ولا يعني هذا إهمال هذه العوامل الفرعية، وإنما ينبغي اعتبارها أهداف تبعية يمكن أن يعتمد عليها المدقق في إبداء رأيه عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، باعتبار أن اكتشاف الغش والأخطاء لا يقل أهمية عند قيام المدقق بفحص الحسابات، خاصة إذا سلمنا بأن رأي المدقق يبنى على مصدرين أساسيين ينهما: نتائج فحص الحسابات، ونتائج تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية، الذي يسعى المدقق من خلالهما إلى التأكد من خلو الحسابات من الغش والخطأ.

ومع تطور المفاهيم والأهداف في المجالات العلمية ومنها علوم الإدارة والمحاسبة، تطورت بالمثل مفاهيم وأهداف مهنة تدقيق الحسابات<sup>2</sup>.

ولقد أكد مجلس معايير التدقيق التأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي (200\*) على أن الأهداف الكلية للتدقيق لدى إجراء عملية التدقيق للبيانات المالية تتضمن :

- الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الغش أو الخطأ .
- الإبلاغ عن البيانات المالية، والاتصال بشأنها حسب ما تقتضي معايير التدقيق الدولية ، وفقا للنتائج التي توصل إليها المدقق .

<sup>1</sup> - د/ احمد نفاذ ود/ صديقي مسعود- المراجعة الداخلية- مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، ط1، 2010، ص20.

<sup>2</sup> - د/ محمد فضل مسعود و د/ خالد راغب الخطيب-دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات-مرجع سبق ذكره، ص20.

**200\*** : معيار دولي "الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية "

وذلك حتى يتمكن المدقق من التعبير عن الاستنتاج حول ما إذا كانت البيانات المالية معدة من جميع جوانبها المادية طبق الإطار معروف من التقارير المالية (معايير دولية لإعداد التقارير المالية IFRSs)<sup>1</sup> ويمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين تقليدية وحديثة أو متطورة.

## 1. الأهداف التقليدية

### ➤ أهداف رئيسية:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

### ➤ أهداف فرعية:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة عليه في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم
- تحديد مبلغ الضريبة.

## 2. الأهداف الحديثة أو المتطورة

- مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها والتعرف على أسباب عدم تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل المؤسسة.
  - تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة.
  - العمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاءة الإنتاجية والقضاء على الهدر والإسراف في جميع نشاطات المؤسسة.
  - تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع.
- وقد بين الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار رقم 200 على أن الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقا لإطار تقارير مالية محددة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-د./احمد حلمي جمعة -المدخل إلى التدقيق والتأكيد- مرجع سبق ذكره ، ص 34.

**IFRSs** : المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي المبادئ المستندة إلى المعايير والتفسيرات والإطار (1989) وقد اعتمدت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

<sup>2</sup>-د./غسان فلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر -الناحية النظرية- مرجع سبق ذكره ، ص 19.

وبصفه عامة فإن الأهداف هي الغايات المتوقع أو المرجو تحقيقها من نشاط معين، ويتمثل الهدف الأساسي للمدقق الحيادي المستقل في التعبير عن رأيه في القوائم المالية و هذا الرأي الذي يمثل محصلة لإجراءات طويلة استنباطية واستقرائية وأحكام منطقية، ولغرض تكوين رأي المدقق فانه يجب تحقيق أهداف عملية التدقيق الستة التالية عند تدقيق أرصدة حسابات القوائم المالية والتحقق منها، وهذه الأهداف تستخدم كأهداف وسيطة، كما أنها تُرشد في التطبيق العملي لمعايير التدقيق، بمعنى أنها تتطلب التحقق من العناصر التالية وهي أهداف التدقيق:

1. عرض القوائم المالية بصدق وعدالة (الإفصاح) .
2. شرعية وصحة العمليات المالية.
3. الملكية (الحقوق والالتزامات).
4. استقلال الفترة المالية.
5. التقويم.
6. الوجود.

وهذه الأهداف ستستخدم كحلقة وصل بين معايير التدقيق وإجراءاته، أو مع الوسيلة التي تتحول من خلالها معايير التدقيق إلى إجراءات، ويجب تحقيق بعض الأهداف أو كلها عند تدقيق أرصدة القوائم المالية. إن فحص السجلات المحاسبية والتقارير ينتج للمدقق الداخلي مقدرة على الحكم على مدى قوة النظام الموضوع ونقاط الضعف فيه<sup>1</sup>.

وستحدث عن كل هدف من هذه الأهداف الست السابق ذكرها بشيء من التفصيل.

### 1. عرض القوائم المالية:

لتحقيق هدف عرض القوائم (الإفصاح) فإن المدقق يجب أن يكون معنيا بالتحقق من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية التي قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن هنا فان على المدقق أن ينفذ إجراءات التدقيق للتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم المالية، وبالطبع فان الإفصاح يشمل ما جاء في صلب القوائم المالية أو ما أحقبها في شكل ملاحظات أو مرفقات، وأن هدف عرض القوائم يجب أن ينفذ ويستوفي لكافة العناصر الجوهرية بالقوائم المالية.

### 2. شرعية وصحة العمليات المالية (الشمولية):

<sup>1</sup> - د/ أمين السيد احمد لطفي - التطورات الحديثة في المراجعة- الدار الجامعية ،مصر 2007 ،ص 39.



يتطلب هدف التحقق من شرعية وصحة العمليات من المدقق ضرورة التحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات المؤسسة خلال هذه الفترة، والتحقق من شرعية وصحة العمليات يتضمن هدفين فرعيين، أولهما انه للمساعدة على التحقق من شرعية وصحة العمليات فإن هذه العمليات يجب أن تكون مؤيدة ومدعمة بنظام جيد للرقابة الداخلية، ومن هنا كانت مسؤولية المدقق المتعلقة بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به بالنسبة لكل عملية من العمليات المالية المسجلة بالدفاتر، وذلك لان دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد المدقق على تقرير طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية الواجب أدائها بالنسبة لكل رصيد من أرصدة الحسابات المختلفة، وبحيث يتمكن المدقق من إبداء رأيه بخصوص عدالة وصدق عرضها، وبالطبع فلو أن لدى العميل نظام رقابة داخلية قوي وفعال فان هذا ينهض كدليل على أن هناك احتمال كبير أن العمليات المالية التي نتجت عنها أرصدة الحسابات يمكن الاعتماد عليها أكثر مما لو كان هذا النظام للرقابة الداخلية ضعيفا، أما الهدف الفرعي الآخر فانه يتطلب من المدقق التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الأرصدة للحسابات، وبالطبع سيختلف حتما مثل هذا التأييد المستندي باختلاف طبيعة نشاط العملاء وعملياتهم المالية، إلا أن بعض التأييد المستندي يجب أن يكون موجود بالنسبة لكل العمليات المالية، حتى يمكن التحقق من صحتها وشرعيتها، وان مثل هذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق بالنسبة لكافة عناصر وأرصدة الحسابات الناتجة عن العمليات المالية.

### 3. الملكية (الحقوق والالتزامات):

يجب على المدقق فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوبة. وعلى الرغم من أن الحياة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية بعض الأصول، إلا أن المدقق يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات لأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلا، ولعل الإجراء المتبع غالبا للتحقق من هذه الملكية إنما هو بفحص المستندات الدالة على هذه الملكية. فعلى سبيل المثال يفحص المدقق سندات أو صكوك ملكية الأصول، وعقود المبيعات للتحقق من ملكية المخزون، كما أن عقود الإيجار توفر وسيلة مناسبة للتحقق من الملكية في حال الأصول المشتراة عن طريق عقود الإيجار التمويلي. وبالنسبة للأصول المملوكة للآخرين والمؤجرة للعميل فان المدقق يجب أن يتحقق من أن المدفوعات المقابلة لاستخدام هذه الأصول اعتبرت مصروفات ولم تتم رسمتها، وهكذا نجد أن المدفوعات مقابل استخدام الأصول المؤجرة بعقود إيجار تشغيلية يجب أن تُحمل كعبء على الدخل في كل فترة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - د./ عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون - أسس المراجعة - دار الجامعة الإسكندرية، مصر 2004 ص، 219.

أما فيما يتعلق بالالتزامات فإنه يجب أن يتحقق المدقق من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر، وفي ذات السياق يتحقق من أن حسابات الدائنين بالدفاتر تمثل مطالبات لدائنين حقيقيين، وهذا يتحقق من خلال ما يعرف بالمصادقات. والمصادقات أكثر أدلة الإثبات المستندية صلاحية وإقناعا، والتي سيستخدمها المدقق في إجراء التحقيق من الوجود، فالمصادقات تستخدم عموما للتحقق من وجود النقدية بالبنوك وحسابات المدينين أو الدائنين أو المخزون.. الخ، وهي تمثل دليلا للإثبات يمكن الاعتماد عليه والثوق فيه بدرجة كبيرة، ذلك لأنها أنشئت خارج مؤسسة العميل وأيضاً سلمت وحولت مباشرة إلى المدقق دون تعرضها لمخاطر احتمال تغييرها بواسطة العميل وتحريفها.

#### 4. استقلالية الفترة المالية:

يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، وهذا يتطلب من المدقق التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل يجب أن يتحقق المدقق من: أن العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط هذه الفترة الحالية محل التدقيق، وهذا الهدف يتطلب غالبا ضرورة فحص المستندات ذات الأرقام المتسلسلة خلال السنة، وتتبع أو مطابقة هذه المستندات على سجلات الفترة، كما أن هذا الهدف يتطلب أيضا، إعادة حساب قيم معينة كالاستهلاك والاستنفاد، فضلا عن تحديد كافة الإيرادات المقبوضة مقدما والمصروفات المستحقة، وهذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق لكل عناصر القوائم المالية، لكنه غالبا ما يكون أكثر أهمية المستحقة بالنسبة لبعض العناصر عنه بالنسبة للبعض الآخر.

#### 5. التقييم:

يمثل تقييم الأصول غير النقدية هدفا هاما بالنسبة للمدقق، وعادة ما تقوم الأصول على أساس التكلفة غير المستنفذة أو التكلفة التاريخية، أو السوق أيهما أقل، وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما أن هناك بعض الآراء الحديثة تتطلب الإفصاح عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية للمخزون والمباني والمعدات بالمنشآت الكبيرة، وقد يتم التدقيق والتحقق من التكاليف التاريخية بفحص أدلة الإثبات المستندية، كالعقود وفواتير البيع، كما أن قيم السوق للأوراق المالية المتداولة يتم التحقق منها بالرجوع إلى الأسعار اليومية المعلنة في الصحف المالية، أما قيم السوق لبعض الأصول كالمخزون الراكد أو المتقادم فإنه يمكن التحقق منها عن طريق التقديرات المحايدة، وحتى وقتنا الحاضر فإن إفصاح العميل عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية غير مطلوب تدقيقها، ومع هذا فإن المدقق لازال يتحمل بعض المسؤولية بخصوصها، أما بالنسبة لأغلب الالتزامات فإنها تقوم على

أساس القيمة النقدية المطلوبة لسدادها في تاريخ الميزانية، وهذا الهدف من أهداف التدقيق يجب أن يستوفي ويطبق بالنسبة لكافة الأصول غير النقدية<sup>1</sup>.

## 6. الوجود (الحدوث):

يمثل التحقق والتأكد من الوجود هدفا من أهداف التدقيق كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، فمسؤولية المدقق الأساسية فيما يتعلق بحسابات الأصول والحقوق تتمثل في التأكد من أن الأصول والحقوق موجودة فعلا، أما فيما يتعلق بحسابات الخصوم فإن مسؤولية المدقق تتمثل في التحقق من أن الالتزامات الموجودة مسجلة بالدفاتر، وأن إجراءات التحقق من الوجود إنما تعتمد على طبيعة العنصر وفعالية تكلفة الحصول على الدليل.

## ثانيا: مبادئ التدقيق

تجدر الإشارة إلى أن تناول مبادئ تدقيق الحسابات يتطلب تحديد أركانه وهي:

➤ ركن الفحص.

➤ ركن التقرير.

وبناء على ذلك فإن مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما<sup>2</sup>:

## 1. المبادئ المرتبطة بركن الفحص

▪ مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:

ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية المحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

▪ مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:

و يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية و كذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

▪ مبدأ الموضوعية في الفحص:

<sup>1</sup>- د. / كمال الدين مصطفى الدهراوي و د. / محمد السيد السرايا - دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة - مرجع سبق ذكره، ص 178.

<sup>2</sup>- د. / احمد حلمي جمعة - المدخل إلى التدقيق الحديث - الناحية النظرية والتطبيقية - مرجع سبق ذكره، ص 23.

ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأى المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

■ **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:**

ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والخوافز والاتصال والمشاركة.

2. **المبادئ المرتبطة بركن التقرير:**

■ **مبدأ كفاية الاتصال:**

ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

■ **مبدأ الإفصاح:**

ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

■ **مبدأ الإنصاف:**

ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة جميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.

■ **مبدأ السببية:**

يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

هذا وقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للتدقيق رقم 200 على أن المبادئ العامة للتدقيق التي يجب أن يلتزم بها المدقق هي:

- الاستقلالية.
- الكرامة.
- الموضوعية.
- الكفاءة المهنية والعناية المطلوبة.
- السرية.
- السلوك المهني.
- المعايير الفنية.

بالإضافة إلى قيام المدقق بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تحتوي على المبادئ الأساسية و الإجراءات الضرورية والأدلة المرتبطة بها (التفسيرات، الجوانب المادية). مع مراعاة أن يقوم المدقق بتخطيط وتنفيذ التدقيق بنظرة الحذر المهني، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي ربما تؤدي لأخطاء المادية في القوائم المالية<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني : المعايير والفروض العلمية للتدقيق

### المطلب الأول :معايير التدقيق

للمدقق بمجموعة من المعايير بهدف إنجاز المهمة التي أوكلت إليه وقبل القيام بها بدون تقصير، تمثل المعايير قواعد عامة مرشدة للسلوك وتأخذ أشكالا متعددة كالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات والموازنات والتي تحددها الهيئات المهنية، ويعتبر استخدامها أمر هام لجميع مجالات النشاط والمهن ويحتاج التدقيق إلى وجود معايير خاصة بها توفر الإرشادات اللازمة لممارسي المهنة وينعكس تطبيق هذه المعايير على مستوى جودة عملية التدقيق<sup>2</sup>.

### أولا :المعايير العامة والشخصية

تسمى أيضا بالمعايير الشخصية لاهتمامها بشخص المدقق لما يلعبه من دور محوري في تشكيل منتج عملية التدقيق فالمدقق شخص مهني وفي لابد أن تتوفر فيه مجموعة من المقومات الشخصية نوجزها في العناصر التالية :

### 1. الكفاءة المهنية

<sup>1</sup>-د./ احمد حلمي جمعة - المدخل إلى التدقيق الحديث-الناحية النظرية والتطبيقية -مرجع سبق ذكره ص24.

<sup>2</sup>-د./عبد الفتاح الصحن وآخرون- أصول المراجعة - الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر 2000،ص 27.

هي جملة من المعارف والخبرات في الميادين التي لها علاقة بالتدقيق، يتحصل عليها المدقق بالتكوين الأكاديمي والميداني وتتوج بالحصول على شهادات علمية<sup>1</sup>.

وهنا يمكن القول أن التأهيل المتكامل للمدقق يتطلب تأهيلا علميا ، تأهيلا مهنيا، والتعليم المستمر فمن ناحية التأهيل العلمي يجب أن يتحصل المدقق على شهادة العلمية في مجالي المحاسبة والتدقيق ومجالات أخرى مثل مبادئ العلوم السلوكية والحسابات الآلية وبحوث العمليات والإحصاء وغيرها من المؤهلات التي ترفع من مستواه العلمي<sup>2</sup>.

أما التأهيل المهني وهو تدريب المدقق تدريبا مهنيا وفنيا كافيا حتى يتمرس على المشاكل والمتطلبات العملية للمهنة في كل المجالات التي لها علاقة بعملة مثل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية والمالية .

أما التعليم المستمر فهو عملية التحديث للمعارف العلمية والمهنية للمدقق من خلال متابعته المستمرة لكل المستجدات المهنية والفكرية المحلية والدولية كالتشريعات المنظمة للمهنة والطلب المستحدث على خدمات التدقيق وهذا بهدف رفع الأداء لدى المدقق .

## 2. الاستقلالية

تتمثل في نزاهة واستقامة ونصح المدقق وتمتعه بكامل حقوقه المدنية والحرية المطلقة اتجاه المؤسسة موضوع الفحص وان لا يشاركهم أعمالهم ولا يربطه بالمؤسسة عقد عمل<sup>3</sup> .

كما يقوم التدقيق في جزء كبير منه على أحكام الشخصية للمدقق وهي تتفاوت من شخص إلى آخر تبعا لقدراته العلمية ونوعية تدريبه المهني ومنطلقه الأخلاقي ، وقد اعتمدت المنظمات المهنية الدولية ورغبة منها في تقليل هذا التفاوت وزيادة موضوعية الأحكام الشخصية مجموعة من المعايير المتعارف عليها يعتمد عليها أعضاؤها عند قيامهم بأداء خدماتهم في مجال التدقيق<sup>4</sup> .

يجب أن يتخلى المدقق بالاستقلالية في الظاهر والواقع بحيث يتوقع عن قبول أي منفعة يمكن أن تكون قيда على سلوكه وتحد من قدرته على أداء واجباته المهنية بأمانة، أما موضوعية المدقق فتتطلب منه

<sup>1</sup> - د./محمد بوتين - المراجعة ومراقبة الحسابات - الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 2005، ص38.

<sup>2</sup> - د./ عبد الفتاح الصحن وآخرون- أصول المراجعة - مرجع سبق ذكره ، ص29.

<sup>3</sup> - د./محمد بوتين - المراجعة ومراقبة الحسابات - مرجع سبق ذكره ، ص 39.

<sup>4</sup> - د./حسين القاضي ود./حسين الدحود - أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية - ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ، ص - ص 24 25.

الفصل بين مصالحه الشخصية ومتطلبات عمله المهني وتمنح الاستقلالية لمستخدمي القوائم المالية الثقة في إبداء رأي المدقق بمدى صدق وشرعية هذه القوائم .

و استقلالية المدقق في الواقع تعني عدم خضوعه لأي ضغوط من الغير خلال كافة مراحل عملية التدقيق وهو استقلال ذهني يكمن في عقل المدقق ومدى قدرته على تقييم سلوك الآخرين معه للتأثير على استقلاليته<sup>1</sup>، أما الاستقلالية في الظاهر فهي أن لا تكون للمدقق مصلحة مالية أو مادية مباشرة أو غير مباشرة .

ومن بين العلاقات المالية المباشرة التي يجب أن يتجنبها المدقق مع عمله هي:<sup>2</sup>

- ملكية المدقق لحصص في رأسمال الشركة موضوع التدقيق .
  - حصول المدقق على قرض من المنشأة التي يقوم بالتدقيق حساباتها ماعدا القروض التي يتحصل عليها من المؤسسات المالية إذا كانت تتم في إطار إجراءات الإقراض العادية ودون تمييز في معدل الفائدة أو مدة القرض وغيرها .
  - أما العلاقات المالية غير المباشرة التي يجب أن يتجنبها المدقق في عمله منها :
  - وجود مصالح مالية كبيرة لمدقق الحسابات في مؤسسة لها هي لأخرى مصالح في المؤسسة التي يدققها .
  - وجود دعاوى قضائية بين المدقق والعميل .
- كما يمكن أن تتأثر استقلالية المدقق بالعناصر التالية:<sup>3</sup>
- إذا تجاوزت أتعاب المدقق 15% من إيراداته الإجمالية .
  - الضيافة والمنافع الأخرى من طرف العميل للمدقق .
  - وجود دعوى قضائية من العميل ضد المدقق بسبب الإهمال أو تقصير أو العكس .
  - بقاء المدقق مدة طويلة لدى العميل تجاوزت سبعة سنوات .
  - وجود موظف سابق لدى العميل ضمن فريق عمل التدقيق .
  - عوامل أو مؤثرات أخرى قد تساهم في تقليل استقلالية المدقق .

<sup>1</sup> - د./عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون - أصول المراجعة - مرجع سبق ذكره، ص31 .

<sup>2</sup> - د./عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون - أصول المراجعة - مرجع سبق ذكره، ص34 .

<sup>3</sup> - د./هادي التميمي -مدخل إلى التدقيق - دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن 2004، ص- ص 64-65.

### 3. العناية المهنية الملائمة

يقتضي هذا المعيار بوجود بذل العناية المهنية اللازمة لانجاز الفحص وإعداد التقرير وهذا يعني إعطاء الاهتمام الكافي لجميع مراحل عملية التدقيق انطلاقا من حرصه على ذلك وبذل كل مجهود اجل الوفاء بمسؤولياته ، كما تتحقق العناية المهنية إذا التزم المدقق بالمعايير المتعارف عليها بمهنية ويظهر ذلك من خلال جودة الالتزام بهذه المعايير، فالمدقق له علاقة تعاقدية صريحة مع العميل كما له علاقة غير تعاقدية مع مستخدمي القوائم المالية وهذه المسؤولية القانونية تلزمه بضرورة بذل العناية المهنية من اجل عدم مساءلته عن كل إهمال أو تقصير أو تواطؤ بالإضافة إلى المسؤولية القانونية لا بد أن يسترشد المدقق بالمسؤولية المهنية والمتمثلة في الالتزام بمعايير وآداب السلوك المهني التي تسعى المنظمات المهنية لتطويرها حتى تتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية للمجتمع<sup>1</sup>.

#### ثانيا :معايير العمل الميداني (المعايير المتعلقة بالتنفيذ المهمة )

أن الأعمال التي يقوم بها المدقق في تنفيذ المهمة لا بد أن تكون موضوع تخطيط وبرمجة وذلك حسب الأهداف والإمكانات المتاحة لتحقيقها ولذلك يجب عليه القيام بـ<sup>2</sup> :

- الدراسة والتحليل لتقييم نظام الرقابة الداخلية من جهة ومن جهة أخرى لتحديد مجال المراقبات واخذ العينات بهدف كشف نقاط الضعف .
- التحقيقات الاختبارات المصادقات من الأطراف الأخرى بهدف تكوين رأي عن القوائم المالية والحسابات .

ولا احترام معايير العمل الميداني يجب على المدقق القيام بما يلي<sup>3</sup> :

- وضع خطة كافية لأعمال التدقيق ومراقبة الحسابات والإشراف على أعمال مساعديه وعليه تحديد الأشغال الواجب القيام بها إذ ليس له الحق تفويض السلطة لهم أو انجاز المهمة كاملة من طرفهم وهو مسئول مسؤولية الكاملة .
- جمع الأدلة وقرائن الإثبات تبرر الرأي الفني المحايد بالاعتماد على الأدلة الأساسية أو بعضها مثل المستندات ،الجرد المادي المصادقات، الاستفسارات ،والبيانات المقدمة من طرف أعضاء الإدارة .

<sup>1</sup> -د./ عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون -أصول المراجعة - مرجع سبق ذكره ،ص-ص34-35.

<sup>2</sup> -Mokhtar Belaibud .Pratique de laudit Berti Edition .Algre .2011P. 15

<sup>3</sup> -د./محمد بوتين - المراجعة ومراقبة الحسابات -مرجع سبق ذكره، ص-ص 40-41.



- تكوين الملف الدائم والملف الجاري حيث يتعلق الملف الدائم بجمع الوثائق الأساسية عن حياة المؤسسة الصالحة للاستعمال في الدورات اللاحقة كالنظام الأساسي، الهيكل التنظيمي والتعرف على المؤسسة من كل النواحي كالاتفاقات المبرمة مع أطراف معينة وطرق العمل الدائمة المحاسبية والمالية ومحيط المؤسسة، فيما الملف الجاري يتعلق بمعطيات الدورة الحالية موضوع المراجعة مع أدلة الإثبات المتعلقة بها .
  - تقييم نظام الرقابة الداخلية بعد الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة على المدقق أن يقوم بتقييم رقابتها والمتمثل في مجموعة الإجراءات وقواعد العمل التي تدير المؤسسة وبناء على هذا يمكنه تخطيط أعماله ونطاق التدخل وتحديد الاختبارات التي ينبغي له القيام بها مع تحديد درجة الثقة في بيانات المؤسسة المراقبة .
- ويمكن تخلص معايير العمل الميداني في العناصر التالية<sup>1</sup>:
1. يجب تخطيط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسباً وكافياً ويجب الإشراف على الأعمال المساعدین أن وجدوا بطريقة فعالة ومناسبة .
  2. يجب دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه بشكل مفصل وواقعي حتى يمكن تقدير الاعتماد عليه وتحديد نوعي و الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات التدقيق .
  3. يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقدمة عن طريق الفحص والملاحظة المادية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي على القوائم المالية .

### ثالثا: معايير إعداد تقرير التدقيق

يعتبر تقرير التدقيق المنتج النهائي لعملية التدقيق وهو أداء اتصال بين المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية ويتم الاعتماد عليه لاتخاذ مختلف القرارات، ونظرا للأهمية التي يكتسبها التقرير فقد تم تاطيره بمجموعة من المعايير<sup>2</sup> .

#### 1. معيار التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما

حيث يقتضي هذا المعيار بان يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ويبين عند اللزوم المبدأ المحاسبي الذي تم اعتماده في إنتاج بعض المعلومات المالية كطرق تقييم الثببتات أو المخزونات وإذا لم تتوفر لمدقق الحسابات المعلومات التي

<sup>1</sup> - د./ حسين القاضي ود./ حسين الدحوح - أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية - مرجع سبق ذكره ، ص 26.

<sup>2</sup> - د./ عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون - أصول المراجعة - مرجع سبق ذكره ، ص 45.

تمكنه من إبداء راية في هذا الصدد فيجب عليه أن يشير إلى ذلك صراحة ويدي تحفظا في تقريره و يكون المدقق ملما بالمبادئ المحاسبية والتطور في قواعد القياس والإفصاح المحاسبي وان يحرص على استخدام عناصر الايطار الفكري للمحاسبة المالية كدليل للحكم على جودة القوائم المالية فالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما تعتبر بمثابة معايير موحدة يستخدمها جميع المدققين لضمان مستوى من الجودة في ممارسة العلمية .

## 2. معيار الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما

يهدف هذا المعيار إلى ضمان القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية بين الدورات المحاسبية ويقتضي بوضوح التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما المطبقة في الدورة المالية الحالية هي نفسها المطبقة في الدورات المالية السابقة .

غير أن القابلية للمقارنة تتأثر ببعض العوامل الأخرى<sup>1</sup> . غير المبادئ المحاسبية مثل

- التغيير في الظروف المحيطة بالمؤسسة توجب إجراء تغييرات محاسبية .
- وجود أخطاء في القوائم المالية للدورات السابقة .
- التغيير في الظروف التي ليس لها علاقة بالمحاسبة .

## 3. معيار ملائمة الإفصاح

يقتضي هذا المعيار بان ينظر إلى الإفصاح في القوائم المالية على انه كاف بدرجة مقبولة ما لم يوضح التقرير غير ذلك وعلى ذلك يتأكد المدقق من كفاية مستوى الإفصاح في القوائم المالية من خلال التبويب السليم لعناصرها والملاحظات المتممة في جدول الملحق .

غير أن المدقق غير مطالب بالإشارة إلى مستوى الإفصاح في تقريره إلا في حالة عدم كفايته بصورة معقولة فان تبين للمدقق أن هناك بعض الإيضاحات المهمة التي تم إغفالها فينبغي التحفظ على ذلك في تقريره.

ينبغي على المدقق أن لا يغفل عن الأحداث التي تقع بعد غلق الحسابات وإعداد تقرير التدقيق من اجل أن يتحقق الإفصاح الكافي.

ويرى البعض أن الحكم على ملائمة الإفصاح يتم للاعتبارات التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - د./غسان فلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر - مرجع سبق ذكره ،ص 47.

<sup>2</sup> - د./غسان فلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر - مرجع سبق ذكره ،ص 48.

- الإفصاح الملائم يخدم المصلحة العامة للجمهور .
- عامل الأهمية يساهم بدرجة كبيرة في عملية الإفصاح كونه مرتبط بالمصلحة العامة .
- الإفصاح الملائم يعبر عن محتوى القوائم المالية بشكل صريح لا يحتمل التأويل.
- عدم الإفصاح أحيانا يعتبر مبررا خاصة في حالة تضارب المصالح .

#### 4. معيار الرأي

يقتضي هذا المعيار بان يتضمن تقرير المدقق رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة وعندما لا يتمكن من ذلك يجب أن يوضح أسباب ذلك<sup>1</sup> .

ومن الأسباب التي تمنع المدقق من إبداء رأي شامل<sup>2</sup> .

- تحديد نطاق عمل المدقق بطريقة تؤثر جوهريا على إجراءات الفحص وعدم إمكانية القيام بها بشكل كاف .
- حالة عدم التأكد والذي يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية كوحدة واحدة .
- عدم استقلالية المدقق عن العميل .

يتبنى المدقق عند إبداء الرأي احد المواقف الأربعة التالية :

- 1) **الرأي النظيف**: يتمثل في أن القوائم المالية محل الفحص تعتبر عن الصور الصادقة للمؤسسة من حيث المركز المالي ونتيجة النشاط وغيرها .
- 2) **الرأي المتحفظ** : يتمثل في القوائم المالية تعبر عن الصور الصادقة في بعض جوانبها مع وجود بعض القيود والتحفظات يتم الإعلام عنها مستعملي القوائم المالية .
- 3) **الرأي المعاكس** : وذلك عندما يتوصل المدقق إلى أن القوائم المالية لا تعبر عن الصورة الصادقة للمركز المالي ونتيجة النشاط بصورة عادلة ويسمى هذا الرأي معاكسا لأنه يتعارض مع الرأي النظيف .
- 4) **الامتناع عن إبداء الرأي**: رفض إبداء الرأي لأسباب معينة كفقدان الاستقلالية لدى المدقق عدم توفر أدلة الإثبات وبرنامج التدقيق .

<sup>1</sup> - د./حسين القاضي ود/. حسين الدحدوح-أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية - مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>2</sup> - د./غسان فلاح المطارنة -تدقيق الحسابات المعاصر - مرجع سبق ذكره، ص 48.

## المطلب الثاني :فروض التدقيق

يدعم الممارسة العملية لتدقيق الحسابات أساسا نظريا يقوم على مجموعة من المبادئ والفروض، والتي تعتبر بمثابة الأساس للأداء المهني لتدقيق الحسابات والتي تتيح فهم مختلف عناصرها وتتبع تطورها.

### أولا :تعريف فروض التدقيق المالي

يعرف الفرض على انه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبّر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك ،و تمثل الفروض في أي مجال لمعرفة نقطة بداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم المجال<sup>1</sup>.

### ثانيا :فروض التدقيق المالي

وتتمثل الفروض التجريبية للتدقيق فيما يلي :

#### 1. فرض استقلال المدقق

حسب هذا الفرض فان المدقق عبارة عن " الحكم الذي يعتمد على رأيه الفني المحايد فيما كلف به من مهام ،ويعتمد فرض استقلال المدقق الحسابات على نوعين من المقومات وهما<sup>2</sup> :

- المقومات الذاتية: وهي التي تتعلق بشخصية المدقق الحسابات وتكوينية العلمي والعملي .
- المقومات الموضوعية:وهي عبارة عن مجمل التشريعات التي تصدرها الهيئة المهنية من أحكام وقوانين وضمانات .

وهذا الفرض يجسد حق المدقق الحسابات في الاطلاع على مختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية والحصول على مختلف البيانات اللازمة من المنشأة المعنية بالتدقيق، وكذلك يفسر هذا الفرض حق المدقق الحسابات في إبداء الرأي المعارض في التقرير .

#### 2. فرض توافر تأهيل خاص للمدقق

يفسر هذا الفرض ضرورة توفر قدر علمي لدى المدقق الحسابات لأداء عمله، ذلك لان المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند أدائه لمهامه ،وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق قد يتعرض لعدة مشاكل محاسبية و/أو ضريبية و/أو فنية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>-د./عبد الفتاح الصحن -المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي - الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ،مصر 1986، ص 17.

<sup>2</sup>- د./احمد حلمي جمعة - المدخل الحديث لتدقيق الحسابات -دار صفاء للنشر ،عمان الأردن 2000 ،ص 20.

### 3. فرض توافر نظام كاف وسليم للرقابة الداخلية

ضمانا لحسن سير العمل داخل المنشأة تم وضع نظام الرقابة الداخلية، وهو نظام يشمل مجموعة من عمليات المراقبة المحاسبية التي تهدف إلى اختيار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها، وعمليات الرقابة الإدارية التي تهدف إلى تحقيق أعلى كفاءة إنتاجية وإدارية ممكنة وضمان سير السياسات الإدارية وفقا للخطط المرسومة، كما يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى حماية أصول المنشأة من اختلاس أو سرقة أو سوء استخدام وهذا عن طريق الضبط الداخلي، ومن وسائله تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات<sup>2</sup>.

### 4. فرض المصدقية والعدالة في تقرير المدقق

حسب هذا الفرض باعتبار المدقق الحسابات محل الثقة من جميع الأفراد الذين لهم مصلحة في داخل المنشأة أو خارجها، فان التقرير الذي يقدمه المدقق يفترض فيه الصدق، ويعتبر الأساس الذي ينطلق منه في توزيع الأرباح وقبول الإقرار الضريبي.

### 5. فرض عدم التأكد

يرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:<sup>3</sup>

- عدم التكامل في استخدام البيانات المحاسبية .
- عدم القدرة على تقدير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات .
- غياب نظام جيد للاتصال في الهيكل التنظيمي .
- يجسد فرض عدم التأكد الحاجة إلى ضرورة وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية من اجل إزالة حالة عدم التأكد.

<sup>1</sup> - د./ يوسف محمد الجربوع - مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق - مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن 2000، ص8.

<sup>2</sup> - د./ عبد الفتاح الصحن، المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص26.

<sup>3</sup> - د./ يوسف محمد الجربوع - مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق - مرجع سبق ذكره، ص7.

## المبحث الثالث : أنواع و مراحل التدقيق

### المطلب الأول :أنواع التدقيق

توجد أنواع متعددة من تدقيق الحسابات كل منها يختلف حسب الزاوية التي ينظر منها إلى عملية تدقيق الحسابات، والتنوع المتعدد للتدقيق هو في الحقيقة تنوع وصفي لا يؤثر في أي من مفهوم أو أصل وجوهر عملية تدقيق الحسابات ذاتها<sup>1</sup>.

وبشكل عام يمكن تبويب التدقيق على النحو التالي:

#### أولا :التدقيق من حيث طبيعة المؤسسة

ويتضمن نوعين:

##### • تدقيق المؤسسات العمومية:

تنصب عملية التدقيق على المؤسسة ذات الصفة الحكومية أو غير الحكومية في حد ذاتها والتي تخضع لقواعد الحكومة الموضوعية، أما الأموال المستغلة في هذه المؤسسة لها صفة عمومية وتمتلكها الدولة ولها صفة رقابة مباشرة عليها، كما تقيد المصالح الحكومية حساباتها بطريقة خاصة تختلف عن تلك المتبعة في المؤسسات التجارية أو الصناعية، إلا أن طريقة التدقيق واحدة في كلتا الحالتين.

##### • تدقيق المؤسسات الخاصة:

هي عملية تدقيق المؤسسات التي تكون ملكيتها للأفراد سواء شركات الأموال أو شركات الأشخاص أو منشآت فردية أو جمعيات ونوادي وسميت بالمدققة الخاصة لان الذي يمتلك رأس المال المحدود هو من الأفراد، فهناك عدة أشخاص في شركات المساهمة وفرد واحد في المؤسسات الفردية، وتختلف علاقة المدقق بأصحاب هذه المنشآت، وذلك حسب طبيعة العقد الموجود بينهما وحسب درجة الالتزام، فشركات المساهمة مثال ملزمة بتعيين مدقق خارجي ليدقق لها حساباتها وأوراقها الختامية والعكس لشركة ذات الفرد الواحد الذي له أن يختار المدقق والمهمة المسندة إليه<sup>2</sup>.

#### ثانيا :من حيث نطاق عملية التدقيق

نتطرق إلى نوعين من عملية التدقيق

##### • التدقيق الكامل:

<sup>1</sup>-د./محمد فضل مسعد و د / .خالد راغب الخطيب -دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات- مرجع سبق ذكره ،ص27.  
<sup>2</sup>-د./ .زاهرة توفيق سواد - مراجعة الحسابات والتدقيق - دار الراجحة للنشر والتوزيع ،الأردن،الطبعة الأولى2009، ص 51.

المقصود بتدقيق الحسابات الكامل، هي عملية تدقيق الحسابات التي تخول المدقق حق تدقيق أي بيانات أو عمليات دون استثناء ودون قيود أو شروط محددة له.

وفي هذا النوع من تدقيق الحسابات يستخدم المدقق رأيه الشخصي في تحديد نطاق وحدود إطار ودرجة التفاصيل اللازمة لبرنامج تدقيقه، وذلك في ضوء ما يتضح له من قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات<sup>1</sup>.

ويناسب هذا النوع من التدقيق المؤسسات الصغيرة أو تلك التي لا يعتمد نظامها على الرقابة الداخلية، وهذا يعني أن المؤسسات الكبيرة عندما تعتمد على هذا النوع من التدقيق فإن ذلك يتوقف على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية أو ضعف هذا النظام الذي يعني توسع المدقق في اختباره<sup>2</sup>.

#### ● التدقيق الجزئي:

هو تدقيق جزء محدد من عمليات المؤسسة وذلك بتكليف خطي من قبل إدارة المؤسسة، كأن تتفق الإدارة مع المدقق على تدقيق مستندات عملية معينة أو فحص جزء محدد من الفترة المالية أو فحص عمليات قسم من أقسام المؤسسة<sup>3</sup>.

ثالثا: من حيث حتمية القيام بالتدقيق:

#### ● التدقيق الإلزامي :

هو التدقيق الذي تلزم به المؤسسات وفقا للقانون والتشريعات السائدة في الدولة(قانون الشركات، قوانين الضرائب، قانون الاستثمار)، حيث تلتزم المؤسسة بتعيين مدقق حسابات خارجي لتدقيق حساباتها، ويتم تعيين المدقق عن طريق الجمعية العامة بعقد بين المؤسسة و المدقق يتحدد بموجبه الأتعاب التي سوف يتقاضاها المدقق نظير عمله<sup>4</sup>.

#### ● التدقيق الاختياري:

وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به، ففي المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص قد تتم الاستعانة بخدمات المدقق الخارجي في تدقيق حسابات المؤسسة واعتماد القوائم المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مدقق خارجي من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء

<sup>1</sup>-د./محمد فضل مسعد و د./خالد راغب الخطيب - دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات- مرجع سبق ذكره ،ص28

<sup>2</sup>-د./ احمد حلمي جمعة -المدخل إلى التدقيق الحديث- مرجع سبق ذكره ، ص 11.

<sup>3</sup>-د./نواف محمد عباس الرماحي- مراجعة المعاملات المالية- دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009،ص24.

<sup>4</sup>-د./غسان فلاح المطارنة- تدقيق الحسابات المعاصر -الناحية النظرية-مرجع سبق ذكره ،ص 27.

وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد. وفي حالة المؤسسات الفردية نلاحظ أن وجود مدقق خارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة لمصلحة الضرائب<sup>1</sup>.

رابعا: من حيث وقت عملية التدقيق:

● التدقيق النهائي:

ويقصد به بداية التدقيق في نهاية الفترة المالية للمؤسسة، بعد أن تكون الدفاتر قد أقيمت وقيود التسوية قد أجريت والقوائم المالية قد أعدت.

ويمتاز هذا النوع بضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر والتغير في أرصدة الحسابات بعد تدقيقها حيث تبدأ عملية التدقيق بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر.

● التدقيق المستمر:

هو التدقيق الذي يقوم فيه مدقق الحسابات بإجراء الفحص والاختبارات على مدار السنة، أي من خلال التردد على المؤسسة عدة مرات خلال السنة المالية. ومن خلال التدقيق المستمر يقوم المدقق بتحديد برنامج زمني يتم الالتزام به وفي النهاية يقوم بإبداء الرأي الفني المحايد في الموعد المحدد بعد أن يقوم بعملية تدقيق نهائية بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية<sup>2</sup>. ويلاءم التدقيق المستمر المؤسسات الكبيرة الحجم التي تتعامل بعدد كبير من العمليات اليومية حيث أنه يصعب استخدام التدقيق النهائي فيها.

خامسا: من حيث القائمين بعملية التدقيق

● التدقيق الداخلي:

يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه فحص لعمليات المؤسسة ودفاتها وسجلاتها ومستنداتهما بواسطة إدارة أو قسم من داخل المؤسسة، وهي تمثل جزءا من نظام الرقابة الداخلية ويقوم بعملية التدقيق شخص من داخل المؤسسة يقوم بعملية فحص للدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات، وفي هذه الحالة يسمى هذا التدقيق بالتدقيق الداخلي وهو يعتبر من إحدى أدوات الرقابة ويعتبر أداة بيد الإدارة كونه يتم التدقيق من قبل شخص يعتبر

<sup>1</sup>-د./ محمد سمير الصبان، و د./ محمد الفيمي محمد -المراجعة بين النظرية و التطبيق- الدار الجامعية 1990، ص 47.

<sup>2</sup>-د./ غسان فلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر -الناحية النظرية، مرجع سبق ذكره، ص 28



موظف في المؤسسة ويخضع لسلطة الإدارة، ومن واجبات التدقيق الداخلي فيما يخص تزويده للإدارة بالمعلومات ما يلي<sup>1</sup>:

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.
- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

#### ● التدقيق الخارجي:

هو الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومفردات القوائم المالية لإعداد تقرير يحتوي رأي في محايد عن عدالة القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها للدلالة على المركز المالي ونتائج الأعمال<sup>2</sup>.

إن أهداف التدقيق الخارجي تلتقي مع أهداف التدقيق الداخلي، وبذلك فإن التعاون الوثيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يؤدي إلى ضمان سلامة تسجيل العمليات المالية للمؤسسة في الدفاتر والسجلات وكذلك ضمان تعبير القوائم المالية الختامية بشكل صحيح عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة.

سادسا : من حيث الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ

#### ● التدقيق العادي:

وهو التدقيق الذي يهدف إلى فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات بهدف إبداء رأي في محايد عن مدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتائج أعمال المؤسسة وعن مركزها المالي في نهاية فترة معينة، ويجب أن يبذل المدقق العناية المهنية الضرورية أثناء ذلك، وقد يكون التدقيق العادي تدقيقا كاملا أو تدقيقا جزئيا إلا أن هدفه النهائي يتمثل في الحكم على سلامة القوائم المالية للمؤسسة واتفاقها مع ما سبق تسجيله في الدفاتر والمستندات<sup>3</sup>.

#### ● التدقيق لغرض معين:

ويكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص، ويتم تكليف المدقق للقيام بهذا النوع من التدقيق من خلال عقد كتابي يحدد فيه نطاق

<sup>1</sup>-د./محمد سمير الصبان و د/، عبد الوهاب نصر علي-المراجعة الخارجية - الدار الجامعية الإسكندرية 2002،ص30.

<sup>2</sup>-د./ سامي محمد الوقاد و د/لؤي محمد وديان - تدقيق الحسابات (1) - مرجع سبق ذكره،ص40.

<sup>3</sup>-د./ نواف محمد عباس الرماحي-مراجعة المعاملات المالية- مرجع سبق ذكره ،ص28.

عملية التدقيق والغرض منها، كأن تقوم المؤسسة بتكليف المدقق بفحص نظام الرقابة الداخلية لها بهدف تصميم نظام آخر أكثر دقة أو تكليف المدقق بتدقيق مستندات عملية ما أو الاشتراك في لجان جرد المخزون أو اكتشاف اختلاسات أو أخطاء حدثت في فترة زمنية معينة، وقد يتم التكليف من جهات أخرى حكومية أو غير حكومية، كأن تنتدب المحكمة مدققا لحصر تركة شخص ما أو لتصفية مؤسسة أو إعادة تقييم ممتلكات مؤسسة ما.

ومن الملاحظ أن هذه التقسيمات متداخلة إلى حد كبير، فمثال يمكن للتدقيق أن يكون كاملا ومستمرًا وخارجيا وإجباريا وعاديا في آن واحد، كما يمكن أن يكون داخليا وكاملا ولغرض معين.... الخ، ومن هنا نضيف التصنيفات التالية التي لا تداخل فيها علاوة على أنها تتفق والهدف أو الغرض المنشود من القيام بعملية التدقيق وهي كالآتي :

### 1. التدقيق المالي:

ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي في محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة<sup>1</sup>، وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الاستعمال، ويشمل الفحص والتحقيق والتقرير أي فحص البيانات المحتواة في الدفاتر والسجلات، والتحقق من صحتها، ورفع تقرير متضمن للرأي الفني حولها إلى الجهات ذات العلاقة.

وينقسم التدقيق المالي إلى:

### 1/1- التدقيق المستندي:

ويرتكز في تدقيق النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية بما في ذلك تدقيق البيانات المحاسبية المحتواة في تلك المستندات.

### 2/1- التدقيق الفني:

ويرتكز في البحث حول قيام المؤسسة أو عدم قيامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويكون هنا أغلب الحوار بين إدارة المؤسسة والمدقق في قضايا النسب العادلة للإهلاك واقتطاع الاحتياطات، ومدى اقتناع المدقق بعدالة تصوير القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها

<sup>1</sup>د./ خالد أمين عبد الله - علم تدقيق الحسابات - مرجع سبق ذكره، ص -ص 12-31.

- وتخضع كافة العمليات المالية للتدقيق المالي و المستندي، والتي تقوم على<sup>1</sup>:
- التأكد من أن الصرف يتمشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة المعمول بها.
  - التأكد من سلامة إجراءات الصرف والتثبت من اعتماد السلطة المخول لها اعتماد الصرف وفي حدود صلاحيتها.
  - التدقيق المستندي لعملية الصرف والتأكد من استكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير والإيصالات والكشوف الأصلية.
  - التأكد من عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الصرف بالمستند الأصلي.

## 2. التدقيق الإداري

هو التدقيق الذي يتم بهدف التحقق من كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها في أفضل وجه وتقديم النصح لمعالجة مواطن الضعف في النظام الإداري المطبق، وهو يعتبر أداة من أدوات الإدارة، لذلك يقوم التدقيق الإداري بتدقيق جميع الأحداث التي تتم في المؤسسة، خطط الإدارة، أهداف الإدارة، استغلال الطاقة الإنتاجية، الأعباء الإدارية، التنسيق بين الإدارات في مستوياتها المختلفة<sup>2</sup>.

## 3. التدقيق التشغيلي:

هو تقييم الأدلة والقرائن حول كفاءة وفعالية نشاط المؤسسة والخاص بعملية معينة. فقد يشمل تدقيق العمليات تقييماً كاملاً لنظام وقد يكشف عن مشاكل هامة في مجال العمليات، على سبيل المثال (تدقيق المشتريات، الأصول الثابتة، المستودعات،..... الخ) ، وعرف التدقيق التشغيلي بأنه النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث اختيار وتقييم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الأداء للنشاطات، أو الوحدات المختلفة، زيادة عن ما تتطلبه عملية التدقيق التقليدية<sup>3</sup>.

وقد عرف مجمع المحاسبين الداخليين التدقيق التشغيلي بأنه: إجراءات منظمة لتقييم فاعلية وكفاءة نشاط المؤسسة، وتقديم تقرير مناسب إلى الإدارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات<sup>4</sup>.

## 4. التدقيق القانوني أو تدقيق الالتزام:

<sup>1</sup>-د./خلف عبد الله الوردات -التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق-وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية- مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص57.

<sup>2</sup>-د./غسان فلاح المطارنة-تدقيق الحسابات المعاصر-الناحية النظرية-مرجع سبق ذكره، ص32

<sup>3</sup>-د./خلف عبد الله الوردات - التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق- مرجع سبق ذكره، ص56.

<sup>4</sup>- د./ المهدي التميمي - مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية- مرجع سبق ذكره، ص24

ويقصد به تأكد المدقق من أن المؤسسة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة<sup>1</sup>. وعلى سبيل المثال التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي على البنوك التجارية للتأكد من أن تعليمات وقوانين البنك المركزي قد تم تطبيقها بصورة صحيحة، أو التدقيق الذي تقوم به السلطات الضريبية للتأكد من دقة الدخل الخاضع لضريبة الدخل، أو التدقيق الذي تقوم به مؤسسة التدقيق للتأكد من أن إجراءات الجودة (النوعية) التي وضعتها مؤسسة التدقيق أو الجمعيات المهنية قد طبقت بصورة جيدة.<sup>2</sup>

#### 5. تدقيق نظم المعلومات:

إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وصحيحة وكاملة ومفيدة. وتختلف بيئة الحاسب الآلي عن بيئة العمل اليدوي من وجهة نظر المدقق في:<sup>3</sup>

- فصل المهام .
- اختفاء مسار التدقيق.
- تشغيل موحد للعمليات .
- مباشرة الحاسب الآلي بالعمليات .
- تزايد فرص حدوث الأخطاء و التجاوزات.
- زيادة فرص المتابعة والإشراف الإداري.
- اعتماد عناصر الضبط والرقابة في البرامج التطبيقية على عوامل الضبط والرقابة.
- العامة في بيئة الحاسب .
- زيادة الفرص للقيام بالتدقيق التحليلي.

#### 6. التدقيق الاستراتيجي:

هو تدقيق شامل ومنظم ودوري للقوى البشرية ، يشمل هذا التدقيق تدقيقا شاملا للأهداف والاستراتيجيات والسياسات والبرامج والأنشطة المتبعة التي صيغت في إستراتيجية إدارة القوى البشرية لتحديد أو التعرف على نقاط الضعف والقوة في تلك الإستراتيجية أو في تنفيذها، لوضع التوصيات اللازمة لتحسين أداء المؤسسة الاستراتيجي في مجال القوى البشرية.

<sup>2</sup>-د./خالد أمين عبد الله -علم تدقيق الحسابات-مرجع سبق ذكره ،ص 13.

<sup>3</sup>-د./خلف عبد الله الوردات -التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق- مرجع سبق ذكره ،ص58.

## المطلب الثاني :خطوات تنفيذ عملية التدقيق

يتمثل في الإجراءات والخطوات التفصيلية التي ترتبط بوظيفتي الفحص والتحقق ليتمكن المدقق من الحكم على عدالة القوائم المالية<sup>1</sup>. وبأنها تعكس المركز المالي للمؤسسة والعمليات التي قامت بها حقيقة. هذه الإجراءات هي مراحل وطرق مشتركة ومتماثلة عند كل المدققين حيث نجد أنهم يحترمون منهجية المدقق التي تضم مراحل العمل والتقنيات الواجب تنفيذها في كل مرحلة .

وتتمثل مراحل التدقيق في ما يلي :

### أولاً: قبول المهنة

على المدقق في هذه المرحلة التأكد من أن مهمة التدقيق التي أوكلت له ممكنة وان يقوم بها على أكمل وجه وتتمحور مرحلة قبول المهمة في عنصرين أساسيين هما :

- امتلاك الكفاءة الضرورية والكافية لأداء المهمة والتي تكون في شخص المدقق في حد ذاته .
- توفير التقنيين والوقت الكافيين لأداء المهمة .

### ثانياً: توجيه وتخطيط المهمة

يأخذ المدقق كل الوقت المناسب قصد توجيه المهمة ،لان المؤسسة ليست مجرد أرقام وميزانيات تدقق بنفس الطريقة ،فهو قبل كل شيء مجموعة من الأفراد والنظم التي تتطلب في كل فترة تكييف الأساليب المستخدمة، لذلك يجب على المدقق أثناء هذه المرحلة القيام بما يلي :

#### 1. اكتساب معرفة عامة بالمؤسسة ومحيطها

لا يبحث المدقق في هذه المرحلة على تثبيت الرأي وإنما الحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة بالمؤسسة ومحيطها لغرض التعرف الجيد عليها وكذا قصد الكشف عن المخاطر التي على أساس تحليلها يقوم المدقق بتوجيه المهمة ،لإتمام عملية جمع المعلومات أثناء عملية التوجيه وتخطيط المهمة فقط فجمع المعلومات قد تم أثناء المرحلة السابقة ( قبول المهمة ) هذا من جهة ومن جهة أخرى فان البحث عن المعلومات هو نظام مستمر ومتراكم يتمثل في تجميع المعلومات أثناء المهمة والتأكد من المعارف المكتسبة مع العناصر الدالة المجمعة .

#### 2. كشف الميادين والأنظمة الهامة

<sup>1</sup>-د/. حسين القاضي ود/.حسين الدحدوح-أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية - مرجع سبق ذكره ،ص 30.

بعد المعرفة الشاملة للمؤسسة ومحيطها يجب على المدقق أن يكشف الأنظمة والميادين الهامة وذلك بغرض تحديد العناصر التي على أساسها يركز المدقق أعماله وعلى هذا فان المدقق لا يراقب كل الحسابات ولا كل الأنظمة التسجيل، لكن فقط الضرورية لتأسيس رأيه<sup>1</sup>.

### 3. مخطط المهمة

المعرفة العامة بالمؤسسة ومحيطها والكشف عن الميادين والأنظمة الهامة وتحديد عتبة الأهمية هم محل الدراسة التحليلية التي نتائجها يجب أن توضع في وثيقة تسمى بمخطط المهمة والذي يوضع لغرض تجميع المعلومات المحصل عليها وتشكيل القرارات التي تنجم عن ذلك ويحتوي مخطط المهمة على الآتي :

- تقديم المؤسسة .
- المميزات المحاسبية .

### ثالثا: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

كان يقتصر ميدان تطبيق نظام الرقابة الداخلية على النظام المحاسبي وكل الغرض منه منع الغش وارتكاب الأخطاء، أما الآن فقد وسع ميدانه ليشمل الأنظمة المكونة للمؤسسة وبالتالي فان الغرض من تقييم نظام الرقابة الداخلية مزدوج الأهداف فمن جهة مصداقية الإجراءات التي تؤدي بالمدقق للقيام بعينات صغيرة أثناء مراقبة الحسابات ومن جهة أخرى عدم الفعالية المحتملة للإجراءات تؤدي بالمدقق الحسابات إلى القيام بتوصيات لتحسين النظام وذلك بقصد القضاء على كل مصدر للمخاطر وبالتالي فالمدقق الحسابات يساهم في تحسين كفاءات المؤسسة وهذا بمعرفة وتحديد نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية، وتعتبر مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية الخطوة المبدئية للقيام بعملية التدقيق وذلك لان المراحل القادمة تعتمد على هذه المرحلة من حيث نطاق الاختبارات فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال كلما كان حجم الاختبارات ضئيل وكلما كان النظام ضعيف كلما قام المدقق بتوسيع نطاق الاختيارات<sup>2</sup>.

يجب على المدقق القيام بما يلي لتقييم نظام الرقابة الداخلية

- أن يعرف على كل مكونات النظام وأنظمتها الفرعية .
- التعرف على أساليب الرقابة الأساسية التي يتضمنها النظام .
- أن يحدد الأخطاء المحتملة الحدوث .
- أن يأخذ أنواع الرقابة المتكافئة في الاعتبار.

<sup>1</sup> - د./ حسين القاضي و د./ حسين الدحدوح- أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية - مرجع سبق ذكره، ص-ص 30-31.

<sup>2</sup> - د./ غسان الفلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية - ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن 2006، ص 221.

#### رابعاً: المراقبة المباشرة للحسابات

يكون من المفيد أن يحتفظ المدقق في ملفه الدائم بعض التحاليل الهامة التي أجريت على بعض الحسابات، بغية مقارنتها بالسنوات السابقة واخذ معطيات السنة الحالية كسنة للمقارنة. عادة ما تستخدم تحاليل الحسابات المتعلقة بالمصاريف الإعدادية، الأسهم، القروض، الديون طويلة الأجل، الزبائن، المؤونات الموردين، المخزونات، والى غير ذلك من الحسابات التي يرى المدقق أهميتها انطلاقاً من طبيعة نشاط المؤسسة<sup>1</sup>.

فالمدقق يقوم بمراقبات خفيفة عندما يستطيع الاعتماد على إجراءات كافية لنظام الرقابة الداخلية ولكنه يقوم بمراقبات معمقة عندما تكون الإجراءات ضعيفة أو عندما تؤخذ إجراءات قوية وغير محترمة من طرف العمال مؤسسة كما يقوم مدقق الحسابات بمراقبات خاصة بمعطيات مثل الزيادة في الرأس المال أو توزيع الأرباح.

#### خامساً: أعمال نهاية التدقيق

تسبق هذه عملية إبداء الرأي لمدقق الحسابات ( إصدار التقرير )، وتعتبر عملية منظمة تتكون من عناصر التالية

#### 1. فحص لمجموع الحسابات السنوية

بعد مراقبة الحسابات يكتسب المدقق القناعة بان التسجيلات في دفاتر المؤسسة صحيحة وفي هذا الصدد يجب عليه أن يتأكد مما يلي :

- القوائم المالية في مجملها تعكس الحسابات التي قام بتدقيقها بشكل جيد .
  - كل المعلومات الهامة والضرورية تحتوي عليها القوائم المالية .
  - القوائم المالية هي محل التعديلات التي طلبت من المدقق أثناء المهمة .
- والتالي القوائم المالية هي محل فحص شامل وقد تم مراقبتها ووضعها في ملف التدقيق .

#### 2. الأحداث اللاحقة (بعد غلق الحسابات)

إن مراقبة الحسابات تتم بعد إغلاق الحسابات أي ما بين تاريخ اختتام الحسابات وتاريخ إمضاء تقرير المراجعة فهناك إحداث يمكن أن تنجز ولها تأثير هام على وضعية المالية للمؤسسة أو النتيجة، فإذا ظهر

<sup>1</sup>-د./ غسان الفلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية - مرجع سبق ذكره، ص 221.

الحدث قبل تاريخ إقفال الحسابات ففي هذه الحالة يجب أن تقوم المؤسسة بتسوية الحسابات، أما إذا ظهر الحدث بعد تاريخ إقفال الحسابات فان مدقق الحسابات يقوم بتقديم توصية للمؤسسة بتعديل الحسابات .

### 3. رسالة التأكيد

يطلب مدقق الحسابات من المؤسسة محل الفحص أن تحرر له رسالة تأكيد تغطي من طرف الإدارة وترسل إلى المدقق كدليل عن إنهاء المهمة وتحتوي هذه الرسالة على الأوقات التي حضر فيها المدقق إلى المؤسسة والوثائق اللازمة التي يطلبها وقدمت له من طرف المؤسسة .

### سادسا: تحرير تقرير التدقيق

ينهي المدقق الخارجي مهمته عن طريق تحرير تقرير يدعى التقرير العام أين يزود المدقق الحسابات للمؤسسة محل التدقيق برأيه عن مدى شرعية ومصداقية الحسابات السنوية .



## خاتمة الفصل

نستخلص من هذا الفصل أن عملية التدقيق جاءت نتيجة للتطور الاقتصادي وتوسع المؤسسات وتشعب وظائفها وزيادة درجة تعقيدها وتفرعاتها مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة وقد تمثل الهدف العام للتدقيق في أعمال الفحص للحكم على سلامة التنفيذ وفقا للقواعد والإجراءات المحددة ، وقد قامت هذه المهنة على مجموعة من الفروض والمبادئ التي من خلالها تحددت الإجراءات التنفيذية لعملية التدقيق المختلفة حيث يكمن الهدف الأساسي للمدقق في إبداء رأي في محايد عن مدى شرعية و مصداقية القوائم المالية للمؤسسة محل الفحص، ويكون ذلك بإتباعهم مسار محدد ابتداء من قبوله للمهنة و التخطيط لها و وضع برنامج للعمل وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وصولا إلى إصدار تقرير نهائي عن عملية التدقيق الذي يكون مدعما بجملة من الأدلة والقرائن .



# الفصل الثاني

## التقارير المالية

### تمهيد

إن مخرجات المحاسبة المالية ليست مقتصرة فقط على المعلومات المعروضة في القوائم المالية، فالتقارير المالية هي مصطلح واسع يتضمن ليس فقط القوائم المالية ولكن كل الوسائل لتوصيل المعلومات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحاسبة المالية<sup>1</sup>. إلا أن التقارير المالية ليس غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية وكذا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين و تمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، و تدمهم بمعلومات عن المكاسب و مكوناتها و كذلك الوضع المالي و أداء المؤسسة، حيث أن التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط بل تمثل هذه الأخيرة الجزء الحوري للتقرير المالي<sup>2</sup>. وتنقسم القوائم المالية إلى أربعة قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية وتعتبر التقارير المالية أهم من القوائم المالية فهي تشمل التقارير المالية ومعلومات أخرى مالية وغير مالية مثل العوامل السياسية والاقتصادية والمعلومات عن النشاط التسويقي و الإنتاجي للشركة وتقرير مجلس الإدارة وتقرير المدقق المالي<sup>3</sup>.

ومن اجل توضيح أكثر حول التقارير المالية يتم التوسع في هذا المجال من خلال ثلاث مباحث

التالية :

1. المبحث الأول: تقرير مجلس الإدارة و القوائم المالية
2. المبحث الثاني : تقرير المدقق
3. المبحث الثالث :مساهمة التدقيق المالي في تحسين جودة القوائم المالية

<sup>1</sup>-د./فداغ الفداغ -المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق -مؤسسة الوراق، عمان، الأردن 1999، ص3 .

<sup>2</sup>-د./طارق عبد العال حماد-التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات فيمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية- الدار الجامعية، مصر، 2000، ص37.

<sup>3</sup>-د./ سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد- قواعد إعداد وتصوير قوائم مالية للبنوك- بيروت، لبنان، اتحاد المصار العربية 2000، ص28.

## المبحث الأول: تقرير مجلس الإدارة و القوائم المالية

### المطلب الأول : تقرير مجلس الإدارة

#### أولا : ماهية تقرير مجلس الإدارة

يمكن القول على وجه التعميم أن المراد بالتقرير السنوي الذي يرفعه مجلس إدارة الشركة المساهمة مع الحسابات والميزانية إلى الهيئة العامة العادية السنوي هو ذلك الشرح العام لفعاليات الشركة ونشاطها خلال السنة المالية المنصرمة الذي يحتوي على توضيح لأرقام الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتبيان الخطة المستقبلية الذي تنوي الشركة السير بمقتضاها في السنة المالية المقبلة وإلقاء بعض الضوء على المناخ الاقتصادي الذي عملت الشركة في ظلّه في العام المنصرم، والتوقعات التي ستؤثر فيه في العام المقبل وتبسيط التخطيط المالي والتجاري الذي تخططه الشركة لنفسها، مع استنتاج يبين فيه مدى نجاح الشركة إن كانت ناجحة أو تبرير إخفاقها خلال السنة المالية السابقة إن كانت قد تكبدت بعض الخسائر<sup>1</sup>.

#### ثانيا :تعريف تقرير مجلس الإدارة

يعرف مجلس الإدارة حسب القانون التجاري الجزائري في نص المادة 610 "انه السلطة العليا في المؤسسة وله اسع الصلاحيات والسلطات في عملية التسيير و اتخاذ القرارات في كل المجالات ، كما انه الممثل القانوني لمصالح رأس المال ومسئول عن رعاية جميع مصالح المساهمين"<sup>2</sup>.

وعليهتوجب أحكام القوانين التجارية المتعلقة بالشركات المساهمة على مجالس إدارة هذه الشركات أن تقدم تقريرا سنويا لمجلس المراقبة\*، حول تسييره عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية على أن يتم إعداده خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر على الأقل وعند نهاية كل سنة مالية للشركة مرفوقة بوثائق الشركة المذكورة في المادة 716<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-الحامي محمد عماوي-مدونة القانونية تقرير مجلس الإدارة السنوي للهيئة العامة العادية في الشركات المساهمة العامة-يوم 27 مارس

2019 الساعة 9.50 <http://www.amawi.info>

<sup>2</sup>- المادة 610 من القانون التجاري الجزائري ،القسم الثالث ،ادارة شركة المساهمة وتسييرها .

\*مجلس المراقبة :هو مجلس يتكون من سبعة أعضاء على الأقل واثني عشر عضو على الأكثر ، يتولى الرقابة على مجلس الإدارة وعلى تسييره لإدارة الشركة هذا ما نصت عليه المادة 657 من القانون التجاري الجزائري .

<sup>3</sup>-المادة 656 من القانون التجاري الجزائري، القسم الأول حسابات الشركة ، الفقرة الثانية، مجلس المراقبة ،ص 168.

حيث تفرض أحكام المادة 716 من القانون التجاري 2007 وتعديلاته على مجلس الإدارة إعداد التقرير السنوي لمجلس إدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية على أن يتم وضعه تحت تصرف مندوبي الحسابات خلال أربعة أشهر على الأكثر والتالية لقفلة السنة المالية للشركة مرفوق بالوثائق التالية.<sup>1</sup>

- جردا بمختلف عناصر الأصول والديون الموجودة في ذلك التاريخ .
- حساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانية .
- تقريرا مكتوبا عن حالة الشركة ونشاطها أثناء السنة المالية المنصرمة.

ثالثا: شكل و محتوى تقرير مجلس الإدارة

### 1. شكل تقرير مجلس الإدارة

ورغم أهمية هذا التقرير إلا انه لا يوجد من القواعد القانونية ولا من الأساليب العلمية المتبعة ما يبين شكله، أو يحدد نطاق المعلومات التي يحتويها والتي من شأنها أن تعطيه شكلا ثابتا ومعينا كالشكل الذي يتم بموجبه وضع الميزانية بالنسبة لإدراج الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات).

لقد وردت في التشريعات إشارات إلى هذا التقرير، وذلك للإبقاء على الطبيعة المطاطة لهذا التقرير وإكسابه المرونة اللازمة التي يستفاد منها في تبيان وضع الشركة من جميع نواحيه القانونية والمالية والتجارية دون إلزام مجالس الإدارة على إيراد بيانات ثابتة ومحددة فيه . وكل ما ذكره القانون التجاري بشأن هذا التقرير هو ما نصت عليه المادة 716 (المقطعين 2 و3 منها ) ولاختلاف التقرير من حيث احتوائه لبعض المعلومات حسبما تتطلبه غايات الشركة ، وليس لاختلاف الشكل القانوني الذي تؤسس بموجبه.<sup>2</sup>

### 2. محتويات تقرير مجلس الإدارة

قد تكون الشركة مؤسسة بشكل شركة مساهمة إلا أن غاياتها هو البنوك أو التأمين أو الصناعة أو النقل أو ما شابه ذلك الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف محتويات التقرير الذي يرفع عن كل منها حسب طبيعة غاياتها ، إلا أن الوضع العام لذلك التقرير يبقى متجانسا في جميع هذه الشركات طالما

<sup>1</sup> - المادة 716 من القانون التجاري الجزائري القسم الأول، حسابات الشركة، الفقرة الأولى ، الوثائق الحسابية ،ص 217.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ،ص 217.

أن شكلها القانوني واحد، ولكن توجد مع ذلك خطوط عريضة جرت العادة على السير بمقتضاها في كتابة هذه التقارير وفي إبراز المعلومات التي تحتوي عليها وهي التي يمكن إجمالها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

1. الوضع الاقتصادي العام بما في ذلك الوضع المالي والنقدي الذي تعمل في ظلها الشركة ، وحبذا لو تطرق التقرير إلى الوضع الاقتصادي الدولي، وهذا يعتمد على حجم الشركة المقدم عنها التقرير وعلى نوع أعمالها، ومدى تأثرها بالتغيرات الاقتصادية والسياسية في العالم ، لا سيما إذا كانت التغيرات مؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قرارات الشركة.
2. التقرير يعد ابتداء من قبل الإدارة المالية في الشركة ، وعليه يجب أن يحتوي التقرير على تحليل موسع للأرقام المدرجة في الميزانية وان يتطرق إلى خلفية تلك الأرقام مبينا المعلومات التي تستند عليها ، موضحا الوضع المالي للشركة بالشكل الذي يمكن مجلس الإدارة من تبني الاقتراحات التي تتعلق بتوزيع الأرباح والاحتياطات وتقليل الكلفة وزيادة الدخل وغيرها، حتى يتسنى لمجلس الإدارة استحصال موافقة الهيئة العامة عليها .
3. يرمي التقرير في الشركات المساهمة العامة إلى تطمين المساهمين بان شؤون الشركة مدارة بالطريقة الصحيحة وأنها بأيدي قادرة على إدارتها الإدارة المطلوبة ويبين أن ما أقترح من أرباح للتوزيع يفيد بالعرض لوجود حاجة إلى زيادة الاحتياطات مثلا. وإذا كانت الشركة ناجحة فيؤكد التقرير عادة على هذه الناحية ويبين مدى اتساع ذلك النجاح بغية تشجيع المساهمين على الاحتفاظ بأسهمهم واقتناء أسهم جديدة إذا ما كانت الشركة تنوي إصدار أسهم جديدة عن طريق زيادة رأس المال. ويتطرق التقرير بهذا الصدد إلى النقاط التالية:

- التأكيد على أن الأرباح متأتية من المتاجرة الفعلية، وليس من مجرد إعادة الموجودات وتحصيل الديون المشطوبة وغير ذلك.
- يبين التقرير أن الأسهم التي تصدرها الشركة خلال السنة والأسباب التي دعت أو تدعو إلى اقتراح إصدارها في حال طلب مجلس الإدارة ذلك من الهيئة العامة، ويبين السعر الذي بيعت أو ستباع به الأسهم [ القيمة الاسمية + علاوة أو خصم الإصدار] كما يبين التقرير الطريقة التي سيستفاد منها في هذه الزيادة.

<sup>1</sup>-الحامي محمد عماوي-مدونة القانونية تقرير مجلس الإدارة السنوي للهيئة العامة العادية في الشركات المساهمة العامة مرجع سبق ذكره .

- يرمي التقرير عندما يكون للشركة دائنون (حملة إسناد القرض) إلى تطمينهم بان الشركة قادرة على دفع ديونهم وفوائدها في تاريخ استحقاقها وتشجيعهم على الاحتفاظ بسنداتهم إلى وقت استحقاقها خوفا على سمعة الشركة وتعرضها للإشاعات التي ترافق طرح عداد كبيرة من هذه السندات مما يترتب عليه هبوط أسعارها ، كما أن في ذلك تشجيعا لهم على اقتناء سندات أخرى في حالة رغبة الشركة في إصدار سندات قرض جديدة.
- ويرر التقرير تفصيلا أي اقتراح يتعلق بإصدار سندات جديدة ويبين الأسباب التي أدت إلى اختيار طريقة إصدار الأسهم وعدم الاعتماد على التمويل المصرفي قصير الأجل أو عدم إصدار أسهم جديدة بدل السندات أي زيادة رأس المال بدلا من الاقتراض ، ويتم ذلك عادة بتبيان ربحية السهم في حالة زيادة رأس المال مقارنة بأسعار الفوائد وتكاليف إصدار السندات وبيان بعدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا وأقاربهم.
- يشير التقرير إلى وضع الشركات التابعة والمملوكة ، وما إذا كانت أحوالها الإدارية والمالية تحتاج إلى تحسينات معينة، سواء بزيادة المساهمة فيها أو برفع دعمها المالي، ويتطرق التقرير إلى التغييرات الأساسية التي حصلت لهذه الشركات خلال العام المنصرم، وإذا ما كانت هناك ميزانية مجمعة فيستحسن أن تحلل أرقام تلك الميزانية ، ووصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها

4. شرح الاقتراحات والتوصيات التي يقدمها مجلس الإدارة لأخذ موافقة الهيئة العامة والتي تدخل ضمن اختصاصها المنصوص عليها بأحكام المواد (610-641) من القانون التجاري<sup>1</sup>.  
يشتمل التقرير على تبيان وضعية الفقرات التالية:

- **الموجودات:** يتناولها التقرير حسب ترتيبها وتصنيفها إلى موجودات ثابتة وموجودات سائلة وموجودات متداولة وتبرير أية تغييرات مقترحة بالنسبة لها ، ويشار إذا ما كان مناسبا زيادة الموجودات الثابتة من زيادة ونقصان ومقارنتها بالقيمة الدفترية لها وما طرأ على قيمتها السوقية.
- إعطاء نبذة مختصرة عن التزامات الشركة بما في ذلك القروض وإبداء الرأي حول تسديدها وبيان الزيادة في الضرائب الحاصلة إن وجدت ، وتذكر بهذا الصدد العقود والمناقصات المهمة التي تعاقدت عليها الشركة ، وكذلك بيان المشاريع التي تنوي الشركة القيام بها ، ويوضح الشكل

<sup>1</sup> - المواد 610-641 من القانون التجاري الجزائري ، القسم الثالث، إدارة شركة المساهمة وتسييرها ، القسم الفرعي الأول، مجلس الإدارة .



القانونية لها وحجم الالتزامات التي ستتحملها الشركة من جراء إقامتها وتأسيسها والوضع التنافسي للشركة وحصتها من السوق المحلي والأسواق الخارجية إن أمكن.

● **المدخولات:** يحتوي التقرير على تحليل أرقام المدخولات وتبرير أي نقصان حاصل بالمقارنة مع السنوات السابقة وتبيان أسباب الزيادة والأسباب التي أدت إلى عدم الوصول إلى الهدف المرجو الوصول إليه أو التي أدت إلى تخطي ذلك الهدف، ويشار بهذا الصدد إلى زيادة الإنتاج، والأسباب التي أدت لذلك دون التعرض بطبيعة الحال إلى كشف أسرار الاتفاق فيما يتعلق بأسرار المهنة.

● **الكلفة:** يبين التقرير أية زيادة أو نقصان قد يحصل لكلفة الخدمات المقدمة على أساس من الكلفة المقدرة ويوضح أسباب ذلك، فقد يعود انخفاض المصروفات إلى عدم إتمام المشاريع المعدة للإنجاز لقلة الأيدي العاملة الفنية مثلاً.

أما الزيادة في الكلفة فقد تعود إلى ارتفاع تكاليف المعيشة أو توظيف أعداد أخرى من الموظفين أو إلى الزيادة التي تمنح للموظفين وغير ذلك من أسباب قد يكون بعضها خارجاً عن إرادة الشركة، كزيادة الضرائب أو ارتفاع أسعار النفط عالياً.

5. يستنتج من الفقرات الأربع المبينة في البند الخامس والخاصة بالموجودات والالتزامات والمدخولات والكلفة، التبريرات الخاصة بحساب الأرباح والخسائر والخطة المستقبلية للاستثمارات في السنة القادمة

6. يذكر في التقرير نبذة عن توقعات الإنتاج والعوامل التي تؤدي إلى رفعة أو خفضه، ويلاحظ في ذلك الإنتاج مقارنة بين ما تحقق فعلاً وما كان مخططاً له، مع إلقاء بعض الضوء على الخطة المستقبلية، والنسب التي يتوقع الوصول إليها في العام القادم وتبريرات مجلس الإدارة لكل زيادة أو انخفاض في الإنتاج

7. ذكر الحالات التي عثرت عليها لجنة التدقيق والتي لا تعتبر مضرّة بمصلحة الشركة على سبيل الحث على تعديل الأنظمة المالية والإدارية والمحاسبية التي تتبعها الشركة بقصد سد الثغرات الموجودة فيها، والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها، والتأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة التي تخضع لها الشركة.

8. يجب أن يرد في التقرير جميع ما يتطلب ذكره قانون الشركات والقانون التجاري والبنوك والتأمين والأنظمة والتعليمات المعمول بها بحيث يتضح للهيئة العامة والسلطات الحكومية وللجمهور سير أعمال الشركة وانضباط الرقابة المالية فيها دون الإخلال بسرية أعمالها، أي عدم نشر معلومات لا يتطلب نشرها القانون، من شأنها أن تضر بمصلحة الشركة وبمشاريعها المستقبلية.

ويحتوي التقرير بصدد هذا الناحية على<sup>1</sup>:

- ذكر العدد الإجمالي لموظفي ومستخدمي وعمال الشركة والهيكل التنظيمي للشركة وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة وصناديق الادخار والتأمين الصحي التي قامت أو تنوي الشركة القيام بها لرفع مستواهم المعاشي والحضاري والمهني ، حتى بيان الدور الذي تلعبه الشركة في خلق مجالات العمل ورعاية المستخدمين فيها.
  - ذكر جميع التبرعات والمنح التي تقدمها الشركة خلال السنة المالية ، بغية المساهمة في تنمية المجتمع وذكر الجهة التي قدمت إليها.
  - بيان أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته 5% فأكثر والمزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا والعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة معهم.
9. يعد التقرير بأسلوب واضح وشفاف من شأنه أن يعطي الانطباع الصحيح للمساهمين والغير عن حقيقة أعمال الشركة ونشاطاتها.

### المطلب الثاني: تقرير القوائم المالية

#### أولاً : ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي<sup>2</sup>، فحسب كمال الدين الدهراوي هي " الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية"<sup>3</sup>، ومن جهة أخرى يرى ابن ربيع حنيفة أنها "التزام بضرورة توفير معلومات أنية و موثوقة لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة ، كما يتم عرض البيانات بالعملة الوطنية"<sup>4</sup>

#### تعريف القوائم المالية :

<sup>1</sup> -الحامي محمد عماوي-مدونة القانونية تقرير مجلس الإدارة السنوي للهيئة العامة العادية في الشركات المساهمة العامة مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> -د./غسان فلاح المطارنة ، مؤيد راضي خنفر -تحليل القوائم المالية\_مدخل نظري وتطبيقي -دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط3، عمان ،الأردن ، 2011، ص 28.

<sup>3</sup> -د./كمال الدين الدهراوي-تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار -المكتب الجامعي الحديث ، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2006، ص13.

<sup>4</sup> -د./بن ربيع حنيفة -الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية - دار المسيرة للنشر والتوزيع، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2010، ص 31.

هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وافية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية ، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في اجل أقصاها أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية ، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ، وتجدد الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية<sup>1</sup> .

و عرفها خالد جمال الجعارات على أنها " الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدققها النقدية وتعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات وهي نتائج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية كما تعتبر ملخصا كميا للمعلومات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها<sup>2</sup> .

### 1. خصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وبالتالي فان تطبيق خصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة وتمثل الخصائص النوعية الأساسية فيما يلي<sup>3</sup> :

#### ➤ القابلية للفهم

يقصد بقابلية الفهم أن تكون المعلومات سهلة الفهم من طرف المستخدمين الذين تتوفر لديهم معرفة أساسية بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة والذين لديهم الاستعداد لدراسة المعلومات بدرجة معقولة من التفاني<sup>4</sup> .

#### ➤ الملائمة<sup>5</sup>

بينما الملائمة أن تكون المعلومات مفيدة من وجهة نظر المستخدم لها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية وتتوفر خاصية الملائمة في المعلومات عندما تؤثر على

<sup>1</sup> - القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، المواد 26\_27\_28\_29 ، العدد 74 ، الجزائر ، الجريدة الرسمية ، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، ص 05

<sup>2</sup> - د./خالد جمال الجعارات - معايير التقارير المالية الدولية 2007 - ط 1 إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 93 .

<sup>3</sup> - د./أمين السيد احمد لطفي - إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية - ط 1 الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 50 .

<sup>4</sup> - د./طارق عبد العال حماد - تحليل القوائم المالية لأغراض ومنح الائتمان - مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

<sup>5</sup> - د./احمد نور - المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والمصرية - الدار الجامعية ،

الإسكندرية 2003-2004 ص 39 .

- القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية ولها ثلاث خواص وهي<sup>1</sup> :
- أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية وذلك لمساعدة متخذي القرار في تحسين احتمالاته في التوصيل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث .
  - أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية .
  - أن تأتي في وقت المناسب لأجل الحصول على معلومة يكون على حساب فائدتها .

### ➤ قابلية المقارنة

ويقصد بذلك أن تكون لمستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة لأخرى وذلك لتحديد اتجاه التغيير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها كذلك يجب أن يكون باستطاعة مستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لمختلف المؤسسات من أجل تقييم المركز المالي والتغيرات فيه وكذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات<sup>2</sup> .

### ➤ المصادقية

لقد بين محمد بوتين مصطلح المصادقية عندما منحها الصدق أي بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو تفرض أن تمثلها بدرجة معقولة وان تكون خالية من الأخطاء ويثق فيها المستعملون لإظهار الصورة الصادقة للمؤسسة<sup>3</sup> .

## 2. مستخدموا القوائم المالية

تستخدم القوائم المالية من طرف العديد من الجهات المعنية لتلبية احتياجاتهم المختلفة من المعلومات اللازمة عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة حول علاقتهم بالمؤسسة ومعرفتهم بها ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات التي تقدمها هذه القوائم .

ومنأهم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد :

<sup>1</sup>-د./رضوان حلو حنان وآخرون -أسس المحاسبة المالية - دار حماد للنشر والتوزيع،الأردن، ط1، 2004، ص32.

<sup>2</sup>-د./رضوان حلو حنان-تطور الفكر المحاسبي-دارا الثقافة،الأردن2009، ص453.

<sup>3</sup>-د./محمد بوتين-المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية-الأوراق الزرقاء الجزائر، 2010، ص53.

### ➤ المستثمرون الحاليون والمحليون

واهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي :

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة .
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة .
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة .
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى<sup>1</sup> .

### ➤ الموظفين

يعتبر الموظفين مورد الشركة الهام حيث تبنى عليهم استمرارية الشركة وأداؤها بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين لذلك فهم معنيون بكفاءة الشركة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال ويتعدى إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للشركة إن تقدمها<sup>2</sup> .

### ➤ الموردون والدائنون التجاريون

تحتاج هذه الفئة إلى المعلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه<sup>3</sup> .

### ➤ العملاء

ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات<sup>4</sup> .

### ➤ الموردون :

<sup>1</sup>-د./محمد أبونصار جمعة حميدات - معايير المحاسبة والإبداع المالي ( الجوانب النظرية والعلمية ) - ط2، دار واقل للنشر، عمان،الأردن 2009، ص 04 .

<sup>2</sup>-د./خالد جمال الجعارات- معايير التقارير المالية الدولية 2007 -مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>3</sup>-د./محمد أبو نصار جمعة حميدات - معايير المحاسبة والإبداع المالي ( الجوانب النظرية والعلمية ) - مرجع سبق ذكره ، ص 04 .

<sup>4</sup>-د./خالد جمال الجعارات - معايير التقارير المالية الدولية 2007 - مرجع سبق ذكره، ص 43.

يهتمون بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ القرار لذا فهم يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرار ويركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل.<sup>1</sup>

### ➤ الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المنشآت

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في تأكيد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات علاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني .

### ➤ الجمهور العام :

تساعد البيانات المالية الجمهور عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها<sup>2</sup>. ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن هذه الفئات التي يرد ذكرها ضمن هذا الإطار عن لجنة معايير المحاسبة الدولية نحد إدارة المؤسسة والمحللون والمستشارون الماليون والسوق المالي والمنافسون والمحامون<sup>3</sup>.

### ثانيا : عرض القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول قوائم المالية أساسية، والثانيقوائم مكملة للقوائم الأساسية أو ملحقة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> -فائز زهدي الشلتوني ، مذكرة ماجستير بعنوان -مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، غير منشورة، الجامعة الإسلامية فلسطين ، 2005، ص33.

<sup>2</sup> -شعيب شنوف -محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS-مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزء الثاني ، الجزائر، طبعة2009، ص185.

<sup>3</sup> -د./ محمد أبو نصار جمعة حميدات - معايير المحاسبة والإبداع المالي ( الجوانب النظرية والعلمية ) -مرجع سبق ذكره ، ص 4- 5 .

<sup>4</sup> -د./مؤيد راضي خنفر ود./غسان فلاح المطارنة- تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي - دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،الأردن، ط1، 2006، ص 28.

وحسب ماحدده المادة 25 من القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي انه على كل وحدة اقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قوائم مالية سنويا، وتضمن القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، عدا الوحدات الصغيرة على<sup>1</sup>:

- الميزانية .
- حساب النتائج .
- جدول سيولة الخزينة .
- جدول تغير الأموال الخاصة .
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر مكملة عن الميزانية وحساب النتائج .

### 1. الميزانية ( قائمة المركز المالي)

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في الأصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي :

- حساب معدلات العائد .
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة .
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة .

وبالتالي فمن اجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل فانه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية<sup>2</sup>.

وفي سبيل ذلكتطرقنا إلى مفهوم الميزانية و المعلومات الدنيا الواجب توفرها في الميزانية أهميتها وأخيرا شكل الميزانية

### ● مفهوم الميزانية

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 07 - 11 لعدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام

المحاسبي المالي مرجع سبق ذكره ص 05.

<sup>2</sup> - دونالدوكيز جيري ويجانت، تعريب احمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان - المحاسبة المتوسطة - ج 1، دار النشر، الرياض، المملكة السعودية 1999، ص 224.

وتعرف بقائمة المركز المالي أو قائمة الوضع المالي وهي القائمة توضح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف الأصول بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية و حقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي في ذلك تاريخ<sup>1</sup>.

تصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز بدورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول<sup>2</sup>.

### في الأصول نجد :

- التثبيتات المعنوية .
- التثبيتات العينية .
- الاهتلاكات.
- المساهمات .
- الأصول المالية .
- المخزونات .
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) .
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية .

### أما في الخصوم نجد :

<sup>1</sup>-د./مؤيد راضي خنفر و د./غسان فلاح المطارنة- تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي -مرجع سبق ذكره، ص 37.

<sup>2</sup>- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعدد 19، المؤرخ في 28 ربيع الأول، الموافق ل 25 مارس 2009، المادة 1.120 المتضمن قرار يحدد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ص23 .



- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقرر أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر في حالة شركات والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى .
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة .
- الموردون والدائنون الآخرون .
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) .
- المرصودات للأعباء للخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا) .
- حزينة الأموال السلبية ومعادلات الحزينة السلبية .
- لا يمكن إجراء عملية مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا تقرر منذ البداية انجاز هذه العناصر (الأصول والخصوم) في نفس الوقت أو على أساس قاعدة صافية .

الشكل التالي بين لنا جدول الميزانية

الشكل (1-2) جدول الميزانية

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28	
ميزانية السنة المالية المقفلة في .....					
N - 1 صافي	N صافي	N اهلاك وصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					<b>أصول غير جارية</b> فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيبات معنوية تثبيبات مبنية أراضي مبان تثبيبات عينية أخرى تثبيبات ممنوح امتيازها تثبيبات يجري إنجازها تثبيبات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مشبته قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					<b>مجموع الأصل غير الجاري</b>
					<b>أصول جارية</b> مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ماشايها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ماشايها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة <b>مجموع الأصول الجارية</b> <b>المجموع العام للأصول</b>

ميزانية

السنة المالية المغلقة في .....

N -1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة ( 1 ) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة ( 1 ) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع ( 1 ) ) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

## 2. حساب النتائج (قائمة الدخل)

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات الشركة لفترة محددة من الزمن وعليه فان أهمية هذه القوائم تنبع من <sup>1</sup> :

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل .
- تساعد في تقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية .
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه .

بهذا الصدد تطرقنا إلى مفهوم حساب النتائج والمعلومات الدنيا الواجب توفرها في جدول حساب النتائج أهميته وأخيرا شكل حساب النتائج.

### مفهوم حساب النتائج

حساب النتائج هو بيان ملخص الأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية، الربح أو الخسارة <sup>2</sup>.

وحسب الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 19 المتضمن لقرار يحدد التقييم والمحاسبة ومحتوي الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها أن جدول حسابات النتائج يتضمن المعلومات التالية <sup>3</sup> :

<sup>1</sup>-فايز زهدي الشلتوني- مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية - مرجع سبق ذكره ،ص20.

<sup>2</sup>- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره ،المادة 1.230 ،ص24.

<sup>3</sup>- نفس المرجع ،المادة 2.230،ص- ص 24-25.

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال .
- منتجات الأنشطة العادية .
- المنتجات المالية والأعباء المالية .
- أعباء المستخدمين .
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة .
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص الشبكات المعنية .
- نتيجة الأنشطة العادية .
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع .
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة .
- في حالة حساب النتائج المدجة .
- حصة المؤسسات المشاركة والمشاركة المدجة حسب طريقة المعادلة النتيجة الصافية .
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية .

الشكل التالي يبين لنا جدول حسابات النتائج

الشكل (2-2) جدول حساب النتائج

30		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
<b>حساب النتائج</b> <b>حسب الطبيعة</b> <b>الفترة من ..... إلى .....</b>					
N - 1	N	ملاحظة			
			رقم الأعمال		
			تغيير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع		
			الإنتاج المثبت		
			إعانات الاستغلال		
			<b>1 - إنتاج السنة المالية</b>		
			المشتريات المستهلكة		
			الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		
			<b>2 - استهلاك السنة المالية</b>		
			<b>3 - القيمة المضافة للاستغلال (2 - 1)</b>		
			أعباء المستخدمين		
			الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		
			<b>4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال</b>		
			المنتجات العملياتية الأخرى		
			الأغناء العملياتية الأخرى		
			المخصصات للاهلاكات و المؤونات		
			استثناءات عن حُساب القيمة و المؤونات		
			<b>5 - النتيجة العملياتية</b>		
			المنتوجات المالية		
			الأعباء المالية		
			<b>6 - النتيجة المالية</b>		
			<b>7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5)</b>		
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		
			مجموع منتوجات الأنشطة العادية		
			مجموع أعباء الأنشطة العادية		
			<b>8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>		
			العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)		
			العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)		
			<b>9 - النتيجة غير العادية</b>		
			<b>10 - النتيجة الصافية للسنة المالية</b>		
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية		
			<b>11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</b>		
			و منها حصة ذوي الأقلية (1)		
			حصة المجمع (1)		
( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة					

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 19

### 3. جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

تبرز أهمية هذه القائمة في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد توزيعات المساهمين والوفاء بالالتزامات ومن المنطق انه إذا لم يتوفر القدر الكافي للنقدية لا يتمكن الوحدة من سداد أجور العاملين أو سداد الالتزامات المستحقة عليها أو سداد التوزيعات توضح مصادر النقدية وكيفية استخدامها<sup>1</sup>.

كما أنها تقدم معلومات أكثر وضوحاً عن مصادر استخدام الأموال التي تعرضها كل من حساب النتائج والميزانية بصورة مختصرة جداً إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق ولكن لا تعرض من القائمتين السابقتين منفرداً أو جمعة الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة<sup>2</sup>.

وهي كذاكتساعد في توفير إجابات عن الأسئلة البسيطة الهامة التالية :

- من أين أتت النقدية خلال الفترة .
- في أي المجالات استخدمت النقدية خلال الفترة .
- ما هو التغيير الطارئ في الرصيد النقدية خلال الفترة .

والذي من خلاله سوف نحاول التطرق إلى مفهوم جدول سيولة الخزينة النتائج والمعلومات الدنيا الواجب توفرها في جدول سيولة الخزينة أهميتها وأخيراً شكل جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) .

**مفهوم جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) :** ويطلق عليه كذلك قائمة التدفقات

النقدية يقصد بها القائمة التي تعرض المتحصلات النقدية المقبوضات والمدفوعات النقدية من ثلاث

أنشطة، أنشطة التشغيل، أنشطة التمويل المؤسسة اقتصادية خلال فترة زمنية معينة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-د./وصفي عبد الفتاح أبو المكارم - المحاسبة المالية المتوسطة القياس والتقييم الإفصاح المحاسبي - دار المعرفة الجامعية، مصر 1999، ص303.

<sup>2</sup>-د./فايز زهدي الشلتوني - مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية - مرجع سبق ذكره، ص27.

<sup>3</sup>-د./محمد عباس حجازي - قوائم التدفقات النقدية (الإطار الفكري والتطبيقي العلمي) - دار النهضة، مصر، للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 1998، ص17.

والهدف من هذه القائمة هو إعطاء مسؤولي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد سيولة المؤسسة وما يعادها وكذلك المعلومات حول استعمال هذه التدفقات .

ويقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل الخزينة مداخيل خارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئتها ( مصدرها )<sup>1</sup> .

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية ( الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل )
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار(عمليات سحب أموال عن الاقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل ) .
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل ( أنشطة تكون نيتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض ) .
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل .
- وتقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية بطريقتين إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

### الطريقة مباشرة تتمثل في :

- تقدم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال لإجمالية (الزبائن الموردون الضرائب ....) قصد إبراز تدفق مالي صافي .
- تقرب هذا التدقيق المالي الصافي إلى النتيجة قبل الضريبة الفترة المقصودة .

### الطريقة غير المباشرة

<sup>1</sup>-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، لعدد 19،الصادر بتاريخ، 25 مارس 2009 ،مرجع سبق ذكره ،المادة 1.240 ،ص 26.



يقصد بالطريقة الغير مباشرة تلك الطريقة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ

بالحسبان

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة ( اهتلاكات تغيرات الزبائن المخزونات تغيرات الموردون ).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة ) .
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل ( قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ... ) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا .

الشكل التالي يبين لنا جدول سيولة الخزينة

الشكل (2-3) جدول سيولة الخزينة

35		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
<p>جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ..... إلى .....</p>					
السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	الجدول (2-3) شكل سيولة الخزينة		
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</b> التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين القوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p>		
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b> تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>		
			<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)</b></p>		
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</b> المسحوبات عن اقتناء تسيّجات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّجات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيّجات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّجات مالية القوائد التي تم تحصيلها من التوظيفات المالية الخصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>		
			<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</b></p>		
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</b> التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الخصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>		
			<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</b> تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</p>		
			<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية</p>		
			<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية</p>		
			<p>تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p>		
			<p>المقاربة مع النتيجة المحاسبية</p>		

جدول سيولة الخزينة  
(الطريقة غير المباشرة)  
الفترة من ..... إلى .....

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</b></p> <p>صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : - الإهلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين و الديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
		تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (i)
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</b></p> <p>مسحوبات عن اقتناء تثبيبات تحصيلات التنازل عن تثبيبات تأثير تغيرات محيط الإدماج ( 1 )</p>
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</b></p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض</p>
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
		<p><b>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</b></p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية ( 1 ) تغير أموال الخزينة</p>

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: المصدر: الجريدة الرسمية العدد 19

### 3. جدول تغيير الأموال الخاصة ( قائمة التغيير في حقوق الملكية )

تتبع أهمية جدول تغيير الأموال الخاصة من ربطها بحسابات النتائج والميزانية فتوضح عن التغيير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه تغيير في الأرباح المحتجزة كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة<sup>1</sup>.

والذي من خلاله سوف نحاول التطرق إلى مفهوم جدول تغيير الأموال الخاصة ( قائمة التغيير في حقوق الملكية ) المعلومات الدنيا الواجب توفرها في جدول سيولة جدول تغيير الأموال الخاصة .  
وأخيرا شكل جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) جدول تغيير الأموال الخاصة ( قائمة التغيير في حقوق الملكية ) .

#### ● مفهوم جدول تغيير الأموال الخاصة ( قائمة التغيير في حقوق الملكية ) :

يعتبر جدول تغيير الأموال الخاصة حلقة الربط بين حسابات النتائج والميزانية، لكن تعدد المصادر في تغيير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغيير ومصادره.  
وقد عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه " يمثل جدول تغييرات رؤوس الأموال الخاصة تحليل للحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للوحدة خلال الدورة " .  
وإدني المعلومات الممكن تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المتعلقة بما يلي:<sup>2</sup>

- النتيجة الصافية للدورة .
- تغييرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي سجل أثرها مباشرة في الرأسمال الخاص.

<sup>1</sup> - فايز زهدي الشلتوت - مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية - مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، المادة 1.250، ص 25-26.

- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء ذات الدلالة .
- عمليات الرسملة ( زيادة نقصان تسديد ...).
- توزيع النتيجة والمنحصرات المقررة خلال الدورة .

الشكل التالي يبين لنا جدول تغيير الأموال الخاصة



#### 4. ملحق الكشوف المالية

- يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية<sup>1</sup>.
- القواعد والطرق المحاسبية لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية ( المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
  - مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة تغير الأموال الخاصة .
  - المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركات الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها طبيعة العلاقات ،نمط المعاملة ،حجم ومبلغ المعاملات ،سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات .
  - المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة وفيية .

#### المبحث الثاني :تقرير المدقق

تمهيد :

يعتبر تقرير المدقق الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدوائر المختلفة التي يخدمها المدقق كدوائر الدولة، المنشآت بمختلف نشاطاتها، المنشآت المالية، لما لها من مصداقية و موثوقية وغيرهم أن هذه الفئات تولي تقرير المدقق عناية فائقة حيث تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها الحالية منها والمستقبلية.

#### المطلب الأول: ماهية تقارير المدقق

للفهم الجيد لمقصود تقرير المدقق لا بد من أن نفرق بين مصطلحين أساسين سبقا مصطلح التقرير هما الشهادة والرأي، لقد ظلت الشهادة (certificat) مستعملة للدلالة على تقرير المدقق إلى أن بدأ

<sup>1</sup>-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، لعدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 مرجع سبق ذكره ،المادة 1.250 ،ص27.

التحول إلى لفظ تقرير (rapport) كما هو شائع بشكل كبير في أنحاء العالم، أما سبب التحول هذا فيرجع إلى أن الشهادة تعتبر إعلانا كتابيا عن حقيقة واقعة، فلا تمنح إلا إذا وصل مانحها منزلة اليقين، لذلك فإن لفظ تقرير أقرب لوصف ما يعطيه المدقق المالي أنه عاجز عن إعطاء شهادة حيث أن البيانات المحتواة في القوائم المالية عبارة عن أشياء تقريبية بسبب وجود عنصر التقدير فيها.

أما كلمة رأي (opinion) فهي ليست بديلا عن لفظ تقرير أو شهادة بل جزءا منهما، حيث أن التقرير أو الشهادة يحتوي بنود أخرى علاوة على رأي المدقق حول صحة البيانات وعدالة تصوير القوائم المالية لنتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي.<sup>1</sup>

### أولا: تعريف تقرير المدقق

تم تعريف تقرير المدقق من قبل العديد من رواد الفكر المالي والمحاسبي إلا أنها تصب في نفس المفهوم

عرف الكاتب احمد حلمي جمعة التقرير المالي على انه : "وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي في محاييد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليها، كنص الفحص لانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمعلومات الحسائية المبينة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية بواسطة المدقق المالي، وبما يتماشى مع المتطلبات القانونية والقواعد المهنية بهدف إبداء رأي في محاييد عن مدى دقة وصحة البيانات والمعلومات للاعتماد عليها، وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدها المنشأة تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق. ولذلك يعد التقرير الوسيط أو وسيلة اتصال ونقل البيانات والحقائق والنتائج والرأي بشكل واضح ومفهوم، وإيضاحها لمستخدميها الذين يهمهم الأمر".<sup>2</sup>

كما ينظر الكاتب عبد الوهاب نصر علي للتقرير المدقق "كمنتج نهائي لعملية تدقيق القوائم المالية السنوية للمنشأة"<sup>3</sup>.

أما الكاتبان محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب فقد عرفا تقرير المدقق على انه عبارة عن "وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات

<sup>1</sup> - ركية بن زروق - دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي - أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق محاسبي، باتنة الجزائر، 2016/2017، ص 140.

<sup>2</sup> - د./أحمد حلمي جمعة- المدخل الحديث لتدقيق الحسابات-مرجع سبق ذكره ، ص316.

<sup>3</sup> - د./عبد الوهاب نصر علي -خدمات مراقب الحسابات لسوق المال-الجزء الأول، الطبعة 2001، الدار الجامعية الإسكندرية ، ص162.



تجعله أهلاً لإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي".<sup>1</sup>

ومن وجهة نظر الدكتور الهادي التميمي فان التقرير هو "خلاصة ما توصل إليه المدقق المالي من خلال تدقيقه و التعرف على أنشطة المنشأة و فحص الأدلة و المستندات و الاستفسارات و الملاحظات و الأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، ويعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لا بد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المدقق المالي".<sup>2</sup>

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن تقارير المدقق هي عبارة عن مجموعة من البيانات المالية التي :

- تصدر من قبل المشروعات الهادفة للربح مرتبة في جداول.
- معدة وفق مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأسس المحاسبية.
- تعتبر نافذة يمكن من خلالها التعرف على نشاط المشروعات من جوانبها المختلفة.

### ثانياً: محتويات تقرير المدقق

حسب المعايير الدولية للتدقيق (المعيار رقم 700) العناصر الأساسية لتقرير المدقق على النحو التالي:<sup>3</sup>

ينبغي أن يحتوي التقرير على العنوان المناسب له، ويفضل استخدام اصطلاح (تقرير مدقق مستقل) في العنوان، وذلك لتمييز تقرير المدقق عن التقارير التي قد تصدر عن الآخرين، مثل تلك الصادرة عن موظفي الشركة، أو عن مجلس الإدارة، أو عن تقارير المدققين الآخرين الذين لا يلتزمون بنفس متطلبات قواعد المهنة التي يلتزم بها المدقق المستقل.

#### 1. الجهة الموجه إليها التقرير:

ينبغي أن يوجه تقرير المدقق بشكل مناسب حسب متطلبات ظروف الارتباط بالتدقيق ، ويوجه التقرير عادة إما إلى المساهمين أو إلى مجلس إدارة الشركة موضوع التدقيق (وليس إلى إدارة المنشأة).

<sup>1</sup> - د./ محمد فضل مسعد و د./ خالد راغب الخطيب- دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات- مرجع سبق ذكره ، ص172.

<sup>2</sup> - د./ هادي التميمي- مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية-مرجع سبق ذكره ، ص161.

<sup>3</sup> - د./ أحمد نور- مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق- مرجع سبق ذكره، ص235.

## 2. الفقرة التمهيديّة:

ينبغي أن يحدد تقرير المدقق البيانات المالية التي تم تدقيقها وتاريخها والفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات ، فضلاً عن ذلك يجب أن يبين في التقرير أن القوائم المالية وإعدادها هي من مسؤولية إدارة الشركة وأن دور المدقق ينحصر في إبداء الرأي في عدالة هذه القوائم وأن يشير إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

ويمكن أن تأخذ الفقرة التمهيديّة الشكل التالي<sup>1</sup>:

((لقد قمنا بتدقيق الميزانية المرفقة لشركة.... كما هي في 12/31/..... وبيانات الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى)).

## 3. مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية:

يجب أن يبين رأي المدقق أن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق، وأن هذه المسؤولية تمثل فيما يلي :

- تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية الخاصة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الحالية من الأخطاء.
- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الهامة.
- عمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف.

## 4. مسؤولية المدقق:

يجب أن يبين تقرير المدقق أن مسؤولية المدقق هي إبداء الرأي حول البيانات بناء على التدقيق، كما يجب أن يبين التقرير أنه تم إجراء التدقيق حسب معايير تتطلب أن يمثل المدقق للمتطلبات الأخلاقية، وأن يوضح تقرير المدقق تخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية الحالية من الأخطاء الجوهرية<sup>2</sup>.

## 5. فقرة الرأي:

<sup>1</sup>-زكية بن زروق - دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي - مرجع سبق ذكره ، ص 140.

<sup>2</sup>-د./حسين احمد الدحود ود./ حسين يوسف القاضي - مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية - الطبعة 2012، عمان، الأردن ، ص -ص 114 -115.

يجب أن يبين تقرير المدقق بوضوح رأيه بعدالة الإفصاح في القوائم المالية وأن القوائم المالية تتفق مع المتطلبات القانونية. ويمكن أن يتم استخدام تعبير آخر عن العدالة مثل تمثل بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية. ويتم تحديد إطار إعداد التقارير والقوائم المالية بواسطة معايير المحاسبة الدولية.

إضافة لإبداء الرأي من قبل المدقق حول الصورة الصادقة والعادلة، قد يحتاج المدقق إلى إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع القوانين والأنظمة النافذة.

### 6. تاريخ التقرير:

يؤرخ التقرير بتاريخ انتهاء العمل الميداني. ويبين هذا التاريخ أن مدقق الحسابات قد أخذ في الحسبان تأثير الأحداث الواقعة حتى ذلك التاريخ في القوائم المالية وتقرير المدقق.

### 7. عنوان المدقق:

يجب أن يذكر التقرير اسم المدينة أو الموقع والذي يمثل مكان وجود مكتب التدقيق الذي يتحمل المسؤولية عن عملية التدقيق.

### 8. توقيع المدقق:

يجب أن يوقع التقرير باسم منشأة التدقيق أو بالاسم الشخصي للمدقق أو بكليهما وحسبما هو مناسب. ويوقع التقرير عادة باسم المنشأة بالنظر لافتراض أن المنشأة مسؤولة عن عملية التدقيق.

### ثالثا: المستفيدون من تقرير المدقق

هناك العديد من الأطراف من لهم الحق في الاستفادة من تقرير المدقق منيهم :

### 1. المستفيدون من داخل المنشأة

➤ **المساهمون:** يحتاج المساهمون إلى المعلومات التي تقدمها القوائم المالية لاتخاذ القرارات، ومن أهم هذه المعلومات الأداء المالي للمنشأة، عوائد الأسهم وموقع المنشأة من حيث القيمة السوقية في البورصات في سياق هذا الدور تهتم المنشآت بتقرير المدقق للأسباب التالية:<sup>1</sup>

- لكي تطمئن وتتابع مدى التزام المدقق المنتمي إليها بمعايير إعداد وعرض التقرير.

<sup>1</sup>-د./عبد الوهاب نصر علي -خدمات مراقب الحسابات لسوق المال-الجزء الأول، الطبعة 2001، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص166.

- لكي تحدد ما إذا كانت هناك حاجة لإصدار إرشادات جديدة لتطوير التقرير من هدمه.
- لكي تتابع مدى حرص أعضائها على جودة التدقيق ككل.
- لكي تحسم ما قد يطرأ من مشاكل خاصة بالممارسة المهنية، في مجال إعداد وتوصيل المدقق للتقرير.

## 2. المستفيدون من خارج المنشأة

- **النقاباتالعملية:**من المعروف أن للنقابات العمالية دور هام في الحفاظ على حقوق العمال وذلك من خلال آليتي التفاوض والمساومات الاجتماعية بشأن عوائد العمل.<sup>1</sup>
- **المصالح الحكومية:**  
يساعد هذا التقرير الجهات الحكومية في العديد من المصالح كمصلحة الضرائب، ووزارة الصناعة والتجارة والمالية لهدف تنظيم نشاطات المنشآت ووضع السياسات الضريبية وإعدادا لإحصائيات المتعلقة بالدخل الوطني والإحصائيات أخرى.....
- **المنظمات المهنية:**  
المنظمات المهنية معنية أساسا بالعمل المستمر على تطوير المهنة. وفي سبيل ذلك فإنها تقوم بإصدار الإرشادات المحاسبية والمهنية، وتعدد الدورات التدريبية للمدققين للارتقاء بمستواهم المهني العلمي والعملي، وتجري البحوث اللازمة لاستكشاف مدى استفادة المجتمع من المهنة، وأهم سبل تدعيم دور المهنة في رفاهية المجتمع.
- **البنوك ومنشآت الإقراض الأخرى:**  
ويساعدهم التقرير في التعريف بشكل دقيق على الوضع المالي لعملائهم الحاليين، وتقرير وضعه المالي في المستقبل، وفي ذلك ضمان لقروضهم ومساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة في هذا المجال.
- **المستثمرون المتوقعون:**  
يحتاج المستثمر المحتمل في أسهم المنشأة معلومات كثيرة، خاصة بدرجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار في الأسهم.
- **المدينون:**

<sup>1</sup>-د./عبد الوهاب نصر علي -خدمات مراقب الحسابات لسوق المال-مرجع سبق ذكره ،ص125.

ويزيدهم التقرير بصورة إرشادية حول استمرارية المنشأة وخاصة عندما يرتبطون معها بعمليات طويلة الأجل<sup>1</sup>.

### ➤ الدائنون:

يمكنهم هذا التقرير من معرفة قدرة المنشأة على دفع الديون المستحقة عليها بتاريخ استحقاقها، وعلى الوفاء بالفوائد التي تترتب على هذه الديون.

### ➤ الجمهور:

يساعد هذا التقرير في تعزيز الثقة بالبيانات المالية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية المختلفة والتي قد تكون لها تأثير عليه.

### ➤ المتعاملين في سوق المال:

من الثابت أن المتعاملين في سوق المال، سواء المنشآت المالية، الاستثمارية أو المتعاملين الأفراد في سوق الأوراق المالية، هم من متخذي القرارات. ويعتمد معظم هذه القرارات على المعلومات المالية وغير المالية المنشورة من خلال القوائم المالية للمنشأة المعنية. ويمثل تقرير المدقق المالي عن تدقيق هذه القوائم المالية أهمية خاصة لهم وذلك للأسباب التالية:

- إن تقرير المدقق المالي، برأيه على القوائم المالية للمنشأة المعنية يحقق لهم قيمة مضافة من المعلومات أن رأي المدقق على القوائم المالية يؤثر في مدى إمكانية اعتمادهم على، ووثوقهم في المعلومات.
- أن هناك العديد من قراراتهم إن لم يكن كل هذه القرارات، يتأثر ليس فقط برأي المدقق على القوائم المالية بل أيضا بنوع الرأي نفسه.
- أن تقرير المدقق به ما يطمئنهم إلى مدى التزام إدارة المنشأة المعنية بالتشريعات واللوائح السارية خاصة الاقتصادية والبيئية منها، ولذلك تأثير مباشر على قراراتهم السابقة.

## المطلب الثاني: معايير و أنواع تقرير المدقق

### أولاً: معايير إعداد تقرير المدقق

لمعايير التدقيق بصفة عامة ومعايير إعداد التقارير بصفة خاصة فوائد عديدة، على شرط أن تكون هذه المعايير مناسبة ومقبولة ومتعارف عليها، وأن تكون موثقة بشكل تحريري، ومبلغة لكل أعضاء المهنة لإزالة الغموض من أذهانهم، ويلزم إعادة النظر فيها من حين لآخر حتى تحقق الفوائد المرجوة منها،

<sup>1</sup> - د. عبد الوهاب نصر علي — خدمات مراقب الحسابات لسوق المال—مرجع سبق ذكره ص-ص 125-126.

وإخضاعها للتحسين والتطوير لغرض مسايرتها للظروف المستجدة من جهة، ومعالجتها أوجه القصور والثغرات التي تظهر خلال تطبيقها من جهة أخرى.

### 1. أهمية وضع المعايير لممارسة مهنة التدقيق

تتمثل أهمية وضع معايير التدقيق المالي في :

- دعم ثقة المجتمع في مهنة التدقيق، والمساعدة في جعل هذه المهنة ذات كيان مستقل، وتحديد المتطلبات والمؤهلات الواجب توفيرها في المدقق شخصيا، كذلك فإن هذه المعايير تساهم في إرشاد كل من يزاول مهنة التدقيق وتمكنه من تقييم أعماله المؤداة ودرجة الأداء المهني المتوقع من المدقق، وذلك في الحالات التي ينسب فيها تقصير أو إهمال أحد المدققين.<sup>1</sup>
- تحقيق القبول الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الظاهرة في المعايير فيما بين الدول، وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق التوافق وتوحيد كيفية ممارسة مهنة التدقيق عبر العالم ولتحديد المنهجية التي يتبعها المدقق لقيامه بأداء مهمته. هناك جهات عديدة تستفيد من إصدار وتعميم معايير التدقيق بسبب هذه الفوائد وبالرغم من اختلاف الجهات المستفيدة من التقارير، فإن هناك سمات مشتركة بينها، منها رغبة الجهات في وجود مقاييس ومعايير تنظم أعمال المدققين.
- من أهم الجهات التي تستفيد من وجود وتطبيق معايير التدقيق جمعيات المحاسبين القانونيين والنقابات والمنظمات التي تضم المحاسبين والمدققين ومكاتب التدقيق الخاصة، وذلك باعتبار أن تطبيق المعايير سيثري المهنة ويرفع من مستوى أدائها ويمتد قواعد السلوك المهني، والتي تتحمل مسؤولية تدقيق أي منشأة تستفيد من وجود هذه المعايير، وذلك باعتبار أنها تشكل العمود الفقري لإجراءات التدقيق التي تقوم هذه الجهات بتنفيذها، وبالتالي تأثيرها الجوهرى على التقارير المرفوعة من قبلها.

### 2. معايير إعداد التقارير المتعارف عليها

يعتبر التقرير المدقق بالنسبة للكثير من مستخدمي القوائم المالية الدليل الوحيد على القيام بعملية التدقيق ولذلك فمن المهم جدا إعداد هذا التقرير بطريقة مهنية و تحقيقا لذلك فقد حدد

<sup>1</sup> - زكية بن زروق - دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجى - مرجع سبق ذكره، ص 142.

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، أربعة معايير تعتبر كإرشادات عامة لإعداد التقرير وتختص هذه المعايير على التوالي في الإشارة إلى المعيار قياس الصدق، ظروف عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية، كفاية الإفصاح، ووحدة الرأي.

سوف نفضل في هذه المعايير الأربعة على النحو التالي :

### ➤ معيار الإشارة لمقياس صدق وعدالة عرض القوائم المالية

يتطلب هذا المعيار من المدقق المالي أن يشير في تقريره إلى، ما إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (المتعارف عليها) ومهنيًا ينظر مدقق المالي للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كمعيار لقياس الصدق وعدالة عرض القوائم المالية. بمعنى أن التزام الإدارة لهذه المبادئ لإعداد وعرض القوائم المالية يضمن صدق هذه القوائم، أي أنها ستكون خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت تحريفات غير معتمدة، أي أخطاء، أو تحريفات معتمدة أي غش<sup>1</sup>.

### ➤ معيار الإشارة لظروف عدم الثبات في تطبيق مقياس صدق القوائم المالية .

يتطلب هذا المعيار أن يشير المدقق المالي في تقريره إلى الظروف التي لم تراعى فيها الإدارة الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية في الفترة المحاسبية الحالية، كما كانت متبعة في الفترة المحاسبية السابقة .

يهدف معيار الثبات إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما<sup>2</sup> :

- التأكيد بان قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المختلفة، لم تتأثر تأثيراً جوهرياً بالتغيير في المبادئ المحاسبية أو بطرق تطبيق تلك المبادئ .
- في حالة وجود تأثير جوهري على قابلية القوائم المالية للمقارنة نتيجة لحدوث تغيير في المبادئ المحاسبية فيجب على المدقق في هذه الحالات الإشارة إلى ذلك بطريقة مناسبة في تقريره .

### ➤ معيار كفاية الإفصاح في القوائم المالية

<sup>1</sup>-د./ محمد سمير الصبان ود./ عبد الوهاب نصر علي -المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية والية التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية -الطبعة 2002، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 385.

<sup>2</sup>-د./ مصطفى حسين خضير - المراجعة : المفاهيم والمعايير والإجراءات -مطابع جامعة الملك سعود 1996، المملكة العربية السعودية، ص 54.

يتطلب المعيار الثالث من معايير التقرير، أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كافية بطريقة معقولة. فإذا انتهى المدقق إلى أن إفصاح هذه القوائم المالية، غير كافي أو أنها لا تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فليس لديه السلطة لإجبار إدارة المؤسسة على تعديل القوائم لتعكس هذا الإفصاح الكافي ومع هذا فان المدقق يستطيع التحكم في محتوى تقرير التدقيق من خلال تضمينه الإفصاح الضروري في أي وقت تتجاهل القوائم المالية للمؤسسة هذا الإفصاح أو تتضمن إفصاحا غير دقيق<sup>1</sup>.

### ➤ معيار وحدة الرأي

يتطلب هذا المعيار من المدقق المالي أن يتضمن تقريره إما إبداء رأي في محايد على القوائم المالية ككل و هي قائمة المركز المالي قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وليس على أي منها أو بعضها فقط . أو توضيح أسباب عدم إبداء الرأي إن حدث<sup>2</sup>.

### ثانيا : أنواع تقرير المدقق

تؤكد الكثير من الهيئات العلمية والمهنية والتشريعات المحلية في مختلف دول العالم على ضرورة إبداء المدقق لرأيه في مدى عدالة القوائم المالية في التعبير عن الموقف المالي للمؤسسة كذلك ضرورة وضوح رأيه بهذا الشأن .

وعليه فان رأي المدقق لا يخرج عن أربع حالات ، وتحدد كل حالة انطلاقا من التقرير كما يلي:<sup>3</sup>

- تقرير نظيف .
- تقرير غير نظيف جزئيا .
- تقرير غير نظيف كليا .
- تقرير سلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي .

### 1. تقرير نظيف

<sup>1</sup> - د./مصطفى حسين خضير - المراجعة : المفاهيم والمعايير والإجراءات-مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>2</sup> - د./محمد سمير الصبان ود./عبد الوهاب نصر علي - المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية والية التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية -مرجع سبق ذكره ، ص386.

<sup>3</sup> - د./احمد حلمي جمعة - المدخل الحديث لتدقيق الحسابات -مرجع سبق ذكره ، ص 126.



يشير هذا النوع من التقرير إلى عدم وجود تحفظات ، أي أن هناك عدالة في تمثيل القوائم المالية عن حالة المؤسسة محل التدقيق يمكن للمدقق إضافة فقرات أخرى للرأي إذا وجد أن هناك أحداث معينة يجب ذكرها في التقرير أو تأكيد معين أو تفسير لموضوع معين والشكل الآتي يوضح هيكل التقرير النمطي - حالة الرأي النظيف - .

الشكل (2-5) نموذج التقرير النمطي - حالة الرأي النظيف - .

<u>عنوان التقرير</u>	
المعني .....	الفقرة التمهيدية
	فقرة النطاق
	فقرة الشرح
	فقرة إبداء الرأي
التاريخ :	التوقيع :

المصدر: أحمد حلمي جمعة- المدخل الحديث لتدقيق الحسابات - ص 331

## 2. تقرير غير نظيف جزئياً

هذا النوع من التقارير يشير إلى وجود تحفظات ، وهو أن يصدر المدقق تقرير متحفظ بسبب وجود بعض الاعتراضات ويجب على المدقق أن يذكر هذه التحفظات وإشرها على القوائم المالية المدققة .

يعتبر الرأي بتحفظ من أصعب المهام التي تقع على عاتق المدقق ، حيث يلجا المدقق فيها إلى استخدام أسلوب واضح لتبرير أسباب التحفظ بشكل محدد ودقيق ، وقد ترجع هذه التحفظات إلى العوامل التالية:<sup>1</sup>

- أن عملية الفحص للدفاتر والسجلات لم تتم طبقا للمعايير التدقيق .
  - وجود معوقات من طرف إدارة المؤسسة لإجراءات التدقيق ، من خلال عدم مساعدة المدقق في الحصول على المصادقات والشهادات من الغير .
  - عدم كفاية نظام الرقابة الداخلية .
  - عدم إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية .
- في حالة ما إذا تبين للمدقق احتمالات فيما يخص استمرارية المؤسسة في المستقبل القريب .
- وقد الاتحاد الدولي للمحاسبين على ما تقدم في المعيار الدولي رقم "700" لا سيما الفقرات 41 و42 و53 و44 على أن يكتب المدقق عبارات التحفظ بعد فقرة النطاق<sup>2</sup> .

### 3. تقرير غير نظيف كليا

ويشير هذا التقرير إلى عدم التمثيل للقوائم المالية للصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة وطبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ، وعند استخدام المدقق لهذا الرأي في تقريره لا بد أن يوضح بعبارات لا تقبل الشك في أسباب هذا الرأي وعند هذا النوع من رأي المدقق يجد أن التحفظ غير كاف للإفصاح عن النقص أو التضليل في القوائم المالية ويجب على مدقق المالي بيان أسباب إصداره للرأي السلبي كما جاء في الفقرة رقم 46 من المعيار الدولي رقم "700" .

ومن الأسباب التي تؤدي إلى إعداد مثل هذا التقرير<sup>3</sup>:

- عدم كفاية نظام الرقابة الداخلية لدرجة لا يمكن الاعتماد عليه من قبل المدقق .
- وضع القيود والعقبات من طرف إدارة المؤسسة .

<sup>1</sup> - د./عمر ديلمي-اثر المراجعة الخارجية علي مصداقية المعلومات المحاسبية -مذكرة ماجستير 2006-2007، جامعة باتنة ،الجزائر ،ص56.

<sup>2</sup> - د./غسان الفلاح المطارنة -تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية -مرجع سبق ذكره ،ص128.

<sup>3</sup> - د./عمر ديلمي-اثر المراجعة الخارجية علي مصداقية المعلومات المحاسبية-مرجع سبق ذكره ،ص57

- استخدام المؤسسة لأسس تقييم للأصول بقيمة تختلف عن القيم الحقيقية ،أوإحداث المؤسسة لتغيرات في السياسة المحاسبية التي تستخدمها من فترة إلأخرى( عدم كفاية الإفصاح ) .

- عدم التوافق بين المدقق والإدارة فيما يتعلق بوجود مشاكل في الدفاتر و السجلات مثل التزوير والتضليل مما يؤثر على صحة وصدق معلومات القوائم المالية .

#### 4. التقرير السلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي

يقوم مدقق الحسابات بالامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم تمكنه من الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة ، لذلك لا يستطيع إبداء رأيه بسبب قيود كبيرة على مدى الفحص الذي يقوم به ، أو حالة عدم تأكده من قيمة احد العناصر أو نتائج معينة تؤثر بشكل كبير على المركز المالي وعلى نتائج الأعمال ، ففي هذه الحالة يجد المدقق انه من الصعب عليه تكوين رأيا عن القوائم المالية كوحدة واحدة ، ومن الممكن لمدقق الحسابات أن يمتنع عن إبداء الرأي في الحالات التالية<sup>1</sup> :

- في حالة عدم السماح للمدقق السماح بإرسال مصادقات من العملاء للتحقق من أرصدة ما أو إرسال مصادقات للدائنين للتحقق من رصيد المؤسسة لديهم .
- القيام بعملية الجرد مع عدم حضور المدقق أو من ينوب عنه ، وعدم تمكنه من فحص الأرصدة في تاريخ لاحق .
- في حالة عدم قناعة المدقق بقيم بعض العناصر الظاهرة في الميزانية أو عدم الاقتناع بطريقة التقييم .
- هذا وقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في معيار التدقيق الدولي رقم "700" انه يجب على المدقق أن يكتب في تقريره أسباب امتناعه عن إبداء الرأي .

<sup>1</sup> - د./غسان الفلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية- مرجع سبق ذكره،ص131 .

الشكل رقم : (2-6) نموذج التقرير النمطي بخلاف التقرير النظيف

### عنوان التقرير

الفقرة التمهيدية

المعني.....

فقرة النطاق

فقرة الشرح

أسباب الامتناع عن إبداء الرأي

التوقيع :

التاريخ :

المصدر: أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، ص336

### المبحث الثالث : مساهمة التدقيق المالي في تحسين جودة القوائم المالية

تطرقنا في هذا المبحث إلى تقرير القوائم المالية على غرار باقي التقارير لكونها تعد المحور الأساسي في كل التقارير ، باعتبار عناصرها محل التدقيق .

#### المطلب الأول : إجراءات تدقيق قائمة الميزانية

إن الميزانية أو ما تسمى بقائمة المركز المالي تهدف إلى إظهار أين يقف المشروع ماليا في لحظة محددة من الزمن ، ولهذا تشبه الميزانية بتمثيل الحدث لحظة حدوثه كالصورة الفوتوغرافية لحظة التقاطها ،<sup>1</sup> وتتكون الميزانية المحاسبية من جانبين الأصول والخصوم محققة التوازن بينهما .

<sup>1</sup> - د./طلال محمد الجحاوي وآخرون - أساسيات المعرفة المحاسبية - دار البازوري ، عمان ، الأردن ، الطبعة العربية 2009، ص 312.

## أولا: تدقيق حسابات الأصول

يعرف الأصل حسب مجلس معايير المحاسبة المالية في بيانه رقم 1985/06 على انه " منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وان الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي "،<sup>1</sup> كما يتكون الأصل من صنفين أصول ثابتة وأخرى متداولة وفي كل صنف عدة حسابات .

### 1. تدقيق حسابات الأصول الثابتة

#### ➤ تدقيق حسابات الأصول الثابتة الملموسة

يمكن إنجازها فيما يلي :

- القيام بالجرد الفعلي للأصول الثابتة سواء بالعد والمشاهدة أو القياس أو ما شابه ذلك ، كما يتزود المدقق بكشوف تفصيلية عن هذه الأصول وما طرأ عليها من إضافات أو تخفيضات .<sup>2</sup>
- التأكد من ملكية الأصل بالاطلاع على المستندات الدالة على ذلك كالفاتورة ، العقود ، تأكيدات أخرى .
- التأكد من كيفية تقييم الأصل وصحته بما يتضمن من ثمن اقتناءه مضافا إليه جميع النفقات المتعلقة به حتى يصبح جاهزا للاستعمال ، مع مراعات عدم الخلط بين النفقات الاستثمارية ونظيرتها الاستغالية
- التحقق من المعالجة المحاسبية السليمة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع تدعيمها بإثباتات .
- التأكد من عدم رهن الأصول وخاصة منها العقارات وهذا بطلب شهادة سلبية من الجهات المختصة
- في حالة وجود استثمارات قيد التنفيذ يجب التحقق من الإسناد المحاسبي السليم لها عند كل مرحلة ، مع إدراجه في حسابه الأصلي القابل للاهلاك عندما يصبح جاهزا للاستعمال .

#### ➤ تدقيق حسابات الأصول الثابتة غير الملموسة يمكن إنجازها فيما يلي:

<sup>1</sup> - د./رضوان حلوة حنان - مدخل النظرية المحاسبية - دار وائل ، عمان ، الأردن ، ط2، 2009، ص85.

<sup>2</sup> - د./خالد أمين عبد الله - علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية - مرجع سبق ذكره ، ص219.

- التأكد من صحة النفقات المسجلة في حساب المصاريف الإعدادية وان الإطفاء يتم في أجاله القانونية<sup>1</sup>.
- في حالة انضمام أو انسحاب شريك أو في حالة اندماج أو انفصال شركة بأخرى على المدقق الاطلاع على الاتفاق المبرم بين الشركاء والطريقة المتبعة في صحة تقويم شهرة المحل وإظهارها بالدفاتر .
- الاطلاع على الوثائق والشهادات الرسمية التي تثبت ملكية الحقوق للمؤسسة مع إمكانية تجديد حمايتها ، مع التأكد من عدم سقوط هذه الحقوق كالعلامة التجارية.

## 2. تدقيق حسابات الأصول المتداولة

### ➤ تدقيق حسابات المخزون

أن إجراءات تدقيق حسابات المخزون تظهر في السعر والكمية المتمثلة في الجرد المادي للسلع المخزنة معا وبشكل ملازم ، لأنه يمكن تخفيض قيمة المخزون بشكل مزدوج بين الكمية والسعر ، وقد ينجم عن هذا التخفيض التقليل من التحصيلات مما يعكس ذلك على نتائج الدورة العادي ، وفي حالات أخرى يمكن ظهور نسبة من الربح الخام العادي ، وفي حالات أخرى يمكن أن تقوم المؤسسة برفع نسبة الربح الخام لتتقارب مع مقاييس نشاطها وهذا اما لتقديم صورة حسنة للحصول على قروض من البنك أو إظهار المؤقت لحالة من الربح الذي يمكنها من امتصاص العجز المراحل الأكثر قدما ، أهم إجراءات تدقيق هذه الحسابات تتلخص فيما يلي

- التأكد من الوجود والملكية ، لسلع المخزون مطابقا لما هو وارد بالميزانية مما يتطلب إجراء جرد فعلي لحصر المخزون السلعي في نهاية الفترة ، لان الدليل الوحيد لإثبات الوجود الفعلي هو الجرد المادي<sup>2</sup>.
- فحص النظام المتبع في جرد المخزون والآلية التي تستخدمها المؤسسة لمحاسبة ورقابة المخزون.
- التأكد من صحة تقييم المخزون مع استمرارية ذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

<sup>1</sup> - د./ محمد التهامي طواهر و د./ مسعود صديقي - المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2، 2005، ص75.

<sup>2</sup> - د./ طلال محمد الجحاوي وآخرون - أساسيات المعرفة المحاسبية - مرجع سبق ذكره ، ص166.

- التحقق من التقدير السليم لمؤونات تديني قيمة عناصر المخزون بشكل عقلاي يوافق طبيعة السلعة وظروف تخزينها ، مع المتابعة المستمرة لتلك المؤونات .<sup>1</sup>

### ➤ تدقيق حسابات الحقوق المدينة

- على العون المدقق التأكد من أن التصريحات الخاصة بحقوق المؤسسة لدى الغير ، وعلى المكلف بالضريبة المطالبة بتسوية مستحقاته حتى من المسير أو الشركاء ، و أهم إجراءات تدقيق هذه الحسابات تتلخص فيما يلي :
- الحصول على مصادقات تثبت صحة الدين المسجل في حسابات الزبائن ومطابقتها للحسابات الفردية .<sup>2</sup>
- التأكد من وجود ديون مشكوك في تحصيلها مما يتطلب دراستها وأحقيتها في مؤونات موضوعية .
- المشاهدة الفعلية لأوراق القبض أو الحصول على مصادقات من الجهة المودعة لديها برسم الخصم .
- التأكد من أن المحفظة المالية للأسهم والسندات عائدة لملكية المؤسسة بطريقة رسمية مدعمة بشهادات
- في حالة انخفاض القيمة السوقية للسندات يتطلب تكوين مؤونة لإظهارها بالقيمة الحقيقية في الميزانية .
- التأكد من القروض المقدمة للغير وان تكون مستوفية للشروط القانونية مع الاطلاع على الضمانات .
- فحص الحسابات الجارية للشركاء والشركات الحليفة تم تسوية مساهمات الشركاء في الأجال القانونية .
- متابعة الرسم على القيمة المضافة المسترجع لكونه يعبر عن حجم المشتريات أكبر من نظيرتها المبيعات ، مع فحص الضرائب المدفوعة مسبقا بحلول أجلها لتسويتها مع حسابها الأصلي .<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - د./محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي -المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية-مرجع سبق ذكره ،ص79

<sup>2</sup> -د./محمد بوتين -المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق - مرجع سبق ذكره ،ص105.

<sup>3</sup> -د./ خالد أمين عبد الله - علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعلمية- مرجع سبق ذكره ، ص202

### ثانياً: تدقيق حسابات الخصوم

إن مفردات الخصوم الممثلة بنوعيتها الأموال المملوكة والديون نجد النوع الأول يمثل حقوق المالكين للمشروع ، وبالتالي فإن إعادة تقييم أو إعادة صياغة الأصول والالتزامات يؤدي إلى زيادة أو نقص حقوق الملكية<sup>1</sup> ، في حين النوع الثاني يعبر عن الديون الملقاة على عاتق المؤسسة والتي تمثل تدفق نقدي مستقبلي خارج من المشروع أما الأولوية في التسديد ترجع للدائنين ثم المقرضين عن المالكين<sup>2</sup>.

#### ➤ تدقيق حسابات الأموال المملوكة

تختلف إجراءات التدقيق باختلاف الطبيعة القانونية وهي كالاتي :

- فحص الإضافات والمسحوبات التي تطرأ على رأس المال خلال الفترة والتأكد من وجود الإثباتات<sup>3</sup>.
- في حالة الشركات يتم الاطلاع على العقد التأسيسي وتعديلاته لتحديد نصيب كل شريك في رأس مال .
- الاطلاع على محاضر جلسات الجمعية العامة للتعرف على ما يطرأ من تغيرات في رأس المال .
- التأكد من صحة تسجيل مختلف حسابات الاحتياطي وفقاً لقانون الشركات والعقد الأساسي للشركة .
- فحص الأمور القانونية المتعلقة بالأرباح المحتجزة من حيث نسبتها وفترة بقائها دون توزيع .
- التفرقة بين مؤونة الخسائر المحتملة ومؤونة الأعباء لموزعة على عدة دورات مالية ، مع معرفة سبب إنشاء ومتابعة كل منهما ثم التأكد من صحة التقديرات المبرجة والمعالجة المحاسبية لكلاهما<sup>4</sup>.

#### ➤ تدقيق حسابات الالتزامات

تتكون الالتزامات أو الديون من صنفين التزامات طويلة الأجل التي يفوق تاريخ استحقاقها دورة مالية والمتمثلة عموماً في السندات والقروض ، أما الثاني هو التزامات قصيرة الأجل التي

<sup>1</sup>-د./حسين القاضي ود./مأمون حمدان -المحاسبة الدولية ومعاييرها - دار الثقافة ، عمان، الأردن ، 2008، ص204

<sup>2</sup>-د./ طلال محمد الحجاوي وآخرون - أساسيات المعرفة المحاسبية - مرجع سبق ذكره ، ص 315.

<sup>3</sup>-د./خالد أمين عبد الله - علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعلمية- مرجع سبق ذكره ، ص267.

<sup>4</sup>- د./محمد بوتين -المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق -مرجع سبق ذكره ،ص104.



لا يتعدى تاريخ استحقاقها دورة مالية واحدة نجد منها حسابات الدائنين ، أوراق الدفع ، إيرادات محصلة مسبقا ....

وعليه إجراءات التدقيق تختلف من صنف لأخر حسب تاريخ الاستحقاق .

### ➤ تدقيق حسابات التزامات طويلة الأجل

يمكن إيجازها فيما يلي

- الاطلاع على النظام الداخلي الشركة ومحاضر الجلسات لمعرفة أحكام إصدار السندات واستهلاكها .<sup>1</sup>
- التأكد من شروط إصدار السندات لكونها تصدر بقيمتها الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار.
- التأكد من إظهار حساب القروض السندية كعنصر مستقل ضمن الالتزامات وليس في رأس المال .
- التأكد من صحة الإجراءات المتعلقة بعقد القرض ومكونات شروطه واعتماده من الجهة المسؤولة .

### ➤ تدقيق حسابات التزامات قصيرة الأجل يمكن إيجازها فيما يلي :

- القيام بالتدقيق المستندي لفواتير الشراء والإشعارات والمردودات عن طريق يومية المشتريات .<sup>2</sup>
- الحصول على مصادقات من الدائنين ومقارنتها مع أرصدة الحسابات الفردية المسجلة بالدفاتر .
- الاطلاع على كشف تفصيلي لأوراق الدفع المحررة والتي تستحق السداد بعد تاريخ إعداد الميزانية .
- طلب كشف تفصيلي لكل الأعباء المستحقة الدفع والإيرادات المقبوضة مقدما للتأكد من صحة تقييمها.
- متابعة الرسم على القيمة المضافة المحصلة من المبيعات لتخفيض حق الاسترجاع ودفع المستحقات .

<sup>1</sup> - د./ خالد أمين عبد الله - علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية - مرجع سبق ذكره ، ص246.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص248.

- دراسة القوائم المالية للشركات الحليفة والفروع في حالة ما إذا كانت الشركة الأم هي محل التدقيق .

### المطلب الثاني :إجراءات تدقيق قائمة الدخل

بعد الإنهاء من تدقيق العناصر المكونة للميزانية يشرع المدقق إلى مفردات جدول حسابات النتائج الممثلة في حسابات التسيير بصنفيها المصاريف والإيرادات ، علما أن هذه الحسابات تتميز عن سابقتها لكونها حسابات متناظرة وتفتح عند بداية كل دورة محاسبية وتقف في نهايتها ، ولكي يدلي المدقق برأيه حول صدق هذه الحسابات بعد التزامها بالمبادئ المحاسبية يجب إتباع الخطوات التالية :

#### أولا :تدقيق حسابات المصاريف

- يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية المصاريف على أنها " التدفقات الخارجة من الوحدة المحاسبية أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها أو ( كليهما معا ) والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية " <sup>1</sup> . أما أهم إجراءات تدقيق حسابات المصاريف هي ما يلي <sup>2</sup> :
- التأكد من حساب تكلفة السلع المستهلكة مع فحص بطاقات المخزون ومقارنتها مع الجرد المادي .
- التأكد من الخدمات المقدمة للمؤسسة بفحص مستندات الإثبات مع الحفاظ على مبدأ استقلالية الدورات .
- التأكد من التمييز الفعلي بين المصاريف الاستغلالية ونظيرتها الرأسمالية التي تحمل على الأصول .
- التأكد من جدية الإنفاق وصحته بوجود مستند إثبات موجه للمؤسسة ويخص الدورة المالية المعنية ، ويكون أصلا غير نسخة أو صورة ، وفعليا غير وهميا ( سوريا ) ولم يستعمل لأكثر من مرة .
- الاطلاع على كشف الرواتب والأجور بأسماء جميع العمال للتأكد من كل الاقتطاعات اللازمة .

<sup>1</sup> - د./رضوان حلوة حنان - مدخل النظرية المحاسبية - مرجع سبق ذكره ، ص88.

<sup>2</sup> - د./الأرقم عبد الحفيظ و د./ بن فليس احمد - مراقبة ومراجعة الحسابات - منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2001، ص48.

- التأكد من التصريح والتسديد لمختلف الضرائب والرسوم المتعلقة بكل دورة مالية مدقق فيها .
- الاطلاع على فواتير الشراء الواردة من الغير مع الاطلاع على المراسلات المتبادلة بين الطرفين.
- على المدقق التأكد من أقساط الاهتلاكات السنوية وطريقة حسابها بمراجعة بطاقات الاستثمارات المتعلقة بها ، كما يتم التأكد من المؤونات وكفايتها للأصل المكون لها .

#### ثانيا :تدقيق حسابات الإيرادات

يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الإيرادات على أنها " التدفقات الداخلة إلى الوحدة المحاسبية أو أي زيادة في أصولها أو تخفيض في التزاماتها أو ( كليهما معا ) والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية " <sup>1</sup>. في حين إجراءات تدقيق حسابات الإيرادات تتمثل في <sup>2</sup>:

- فحص عمليات البيع للتحقق من عدم وجود أي اغفالات أو تجاوزات عن طريق تسجيل مبيعات صورية مع المردودات بهدف تضخيم رقم الأعمال وكذلك الأرباح الناجمة عنه .
- التحقق من العقود والمراسلات التي تمت بين الشركة وزبائنها وما يتعلق بالتعويضات والمردودات.
- القيام بتدقيق حسابي ومستندي لكل الفواتير المتعلقة بعمليات البيع مع المعالجة المحاسبية لها .
- يتم التأكد من الإنتاج المخزون عن طريق الجرد المادي لعناصر مخزون المنتجات في نهاية الدورة.
- التأكد من إرسال فواتير البيع للزبائن وخروج السلع المباعة من المخزون لتسلم لأصحابها في الموعد .

<sup>1</sup> - د./رضوان حلوة حنان - مدخل النظرية المحاسبية - مرجع سبق ذكره ، ص88.

<sup>2</sup> - د./خالد أمين عبد الله - علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية - مرجع سبق ذكره ، ص317.

- التأكد من صحة تحصيل الديون المسجلة بالدفاتر مع تواريخ تسديدها بكل صيغ التسديد المتوفرة .
- التأكد من تحصيل الفوائد المالية ومعرفة شروطها مثل معدلات الفائدة وتسديدها في مواعيد استحقاقها .
- الاطلاع على عقد الإيجار وشروطه مع فحص وصولات قبض المبالغ المستلمة من المستأجر .
- التأكد من صحة تحقق الإيراد بالمستندات المؤيدة له مع فحص معالجة المحاسبية السليمة

### المطلب الثالث :إجراءات تدقيق قائمة النقد

تعتبر النقدية من أكثر الموجودات عرضة للاختلاس والسرقة الأمر الذي يتطلب الاحتفاظ بالجانب الأكبر منها في واحد أو أكثر من البنوك مع تخصيص مبلغ الصندوق لاستعماله لبعض المدفوعات الخاصة أو العاجلة ،ونحاول من خلال هذا المطلب معرفة الإجراءات التي تسمح المحافظ الحسابات بتدقيق عناصر النقدية .

#### أولا :تدقيق العمليات النقدية

يقصد بالعمليات النقدية جميع العمليات التي يكون احد طرفيها أو كلاهما من حسابات النقدية<sup>1</sup>، ويقصد بتدقيق العمليات النقدية هو التأكد من صحة ومطابقة أرصدة حسابات النقدية الموجودة بالدفاتر مع الموجودة في الصندوق والحسابات الجارية في البنوك<sup>2</sup> ، وبصفة عامة تتضمن الإجراءات الأولية لتدقيق العمليات النقدية تدقيق المقبوضات والمدفوعات النقدية بأنواعها المختلفة<sup>3</sup> .  
والإجراء أولي قبل البدا في عملية تدقيق العمليات النقدية هو قيام المدقق بالتحقق من إجراءات الرقابة الداخلية للنقدية ، حيث ينبغي عليه فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية الخاصة بالنقدية للتأكد من فعاليتها عن طريق إعداد استبيان وذلك للتحقق من أن هذه الإجراءات تتضمن ما يلي :

➤ إجراءات خاصة بالمقبوضات النقدية والتي يجب أن تتضمن ما يلي:

#### 1. تدقيق المبيعات النقدية

<sup>1</sup> - د./عبد الرزاق محمد عثمان - أصول التدقيق والرقابة الداخلية-شركة أبناء شريف الأنصاري بيروت ، لبنان ،2011،ص 205.

<sup>2</sup> - د./زهير عيسى - تدقيق الحسابات بالإجراءات العملية --دار البداية ، عمان ، الأردن ، 2015 ،ص149 .

<sup>3</sup> - د./ احمد حلمي جمعة - المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث - مرجع سبق ذكره ، ص354

وهنا يجب على المدقق اختيار عينة وعمل الإجراءات التالية<sup>1</sup> :

- فحص دفاتر وفواتير البيع والتأكد من صحتها ومطابقة صور فواتير البيع مع كشوف التي يعدها رجال البيع في نهاية اليوم من حيث التسلسل وصحة مبلغها وكذا فحصها من ناحية المحاسبية ، مع مطابقة الأسعار مع قوائم الأسعار المعتمدة .
- التحقق من إيداع كافة مبالغ المبيعات في البنك يوميا .
- التحقق من أن مجموع كشوف النقدية تم تسجيلها في دفتر الصندوق العام .
- التحقق من أن عمليات البيع النقدي تم تسجيلها في دفتر النقدية ومراجعة قيود اليومية الخاصة بذلك .
- التأكد من العمليات الحسابية في الفواتير وذلك بضرب الكمية في السعر .
- تدقيق الإجماليات ، أي إجمالي كشوف حركة المبيعات النقدية مع إجمالي كشوف المبيعات المعدة بواسطة البائعين .

## 2. تدقيق التحصيلات من العملاء

يختلف تدقيق المقبوضات النقدية من العملاء تبعا لاختلاف طريقة السداد أو التحصيل فبعض العملاء يقومون بالسداد مباشرة في الصندوق أو بواسطة الوكلاء المندوبين ، أو إرسال شيكات وبناء عليه يكون تدقيقها وفق للإجراءات التالية :

بالنسبة للمقبوضات المباشرة يتم تدقيقها وفقا للإجراءات التالية<sup>2</sup> :

- مطابقة كشوف المبالغ المحصلة التي يعدها القابض مع صور إيصالات التسديد.
- مطابقة الكشوف التي يعدها أمين الصندوق مع ما هو مقيد بدفتر النقدية .
- فحص الكشف المرسل للعملاء ومطابقته مع حساباتهم في دفتر الأستاذ .
- التأكد من صحة الترحيل من دفتر النقدية إلى دفتر أستاذ العملاء .

بالنسبة للمقبوضات عن طريق الوكلاء أو المندوبين يتم تدقيقها وفقا للإجراءات التالية :

- مراجعة الكشوف مندوبين مع سجل حركة النقدية ومع ما تم قيده في دفتر النقدية .
- فحص كشوف الحسابات المرسله للعملاء.

<sup>1</sup> - د./ محمد السيد سرايا - أصول وقواعد المراجعة والتدقيق - دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص-ص42-43.

<sup>2</sup> - د./ احمد حلمي جمعة - المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث - مرجع سبق ذكره ، ص358.

- مراجعة الكشوف المعدة بواسطة المندوبين مع صور إيصالات السداد .

أما التحصيلات الواردة بالبريد ، يتبع التالي لفحصها وتدقيقها<sup>1</sup> :

- التأكد من ترحيلات التحصيلات بالبريد إلى حسابات العملاء بدفتر الأستاذ المساعد

- مطابقة كشوف التحصيلات بالبريد مع كشوف الحسابات المرسله للعملاء ثم مع حساب العميل بدفتر الأستاذ .

- مطابقة سندات إيداع الشيكات الواردة بالبنك مع دفتر النقدية للتأكد من إيداع الشيكات الواردة بالبريد.

➤ إجراءات الخاصة بالمدفوعات النقدية والتي تتضمن :

### 1. تدقيق المدفوعات النقدية

و كإجراء أولي قبل إجراء التدقيق لا بد من التحقق من الأتي<sup>2</sup> :

- التأكد من جدية عملية الدفع من خلال مراجعة الالتزام الذي تم سداه أو إيصالات في مقابل المبلغ المدفوع ، وتعقب ما يفيد أن المبالغ المدفوعة قد وصلت إلى المستفيدين الحقيقيين

- التدقيق الحسابي للمدفوعات النقدية ، ومراجعتها الترحيل إلى دفتر الأستاذ .

- صحة إثبات قيود لمستندات النقدية في الدفاتر المحاسبية .

وبعد التأكد يقوم المدقق بأهم الإجراءات المتبعة لتدقيق المدفوعات النقدية والتي تتمثل في<sup>3</sup> :

### 2. إجراءات الرقابة على المشتريات النقدية

- التأكد من اعتماد عملية الشراء من طرف مختصين .

- الاطلاع على فاتورة الشراء ومطابقة ما ورد بها قيد في دفتر النقدية .

- التأكد من توريد البضاعة المشتراة ، بمعاينة سجلات المخازن ودفتر البضائع الواردة .

- التأكد من تنفيذ عمليات الشراء حسب النظام الرقابة الداخلية .

<sup>1</sup> - د./ زهير عيسى -تدقيق الحسابات بالإجراءات العملية --مرجع سبق ذكره ،ص152.

<sup>2</sup> - د./ احمد حلمي جمعة - المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث - مرجع سبق ذكره ، ص360.

<sup>3</sup> - د./ زهير عيسى -تدقيق الحسابات بالإجراءات العملية --مرجع سبق ذكره ،ص153.

- التأكد من الفواتير المسددة لأنها إثبات سداد تم مطابقة الفواتير مع دفتر النقدية بخانة المشتريات.

- في حالة التسديد بال شيكات تراجع الشيكات المسحوبة مع دفتر النقدية .

### 3. إجراءات الرقابة على التسديدات للموردين أثناء تدقيق هذا البند يتبع الإجراءات التالية :

- الاطلاع على فواتير الشراء ، ومطابقتها بالإيصال الوارد من المورد بما يفيد السداد ، ومطابقتها أيضا بما هو مقيم في دفتر النقدية .<sup>1</sup>

- الاطلاع على أمر الشراء ، وشروط السداد ، والتأكد من حصول المؤسسة على الخصم .

- مطابقة ما ورد بالفاتورة مع ما قيد بدفتر البضائع الواردة ، والتأكد من أن البضاعة تم توريدها بالمخزون .

- التحقق من صحة تسديد المبالغ المستحقة على المؤسسة من خلال الاطلاع على كشوف الحسابات المرسلة إلى الموردين .

و حسب محمد بوتين بعد هذه الخطوة ينبغي على المدقق أن يتحقق من الإفصاح عن هذه العناصر وظهورها في الميزانية بالطريقة التي توضح أماكن وجود هذه النقدية على أساس ما يلي<sup>2</sup> :

- بالنسبة للنقدية في حسابات البنوك يجب فصل حساب كل بنك على حدة في بند خاص مع تحديد نوع كل حساب في بند خاص مثل الحسابات الجارية العادية في البنوك ، حسابات ودائع التوفير في البنوك .

- بالنسبة للنقدية في الصناديق المختلفة تظهر منفردة بالنسبة لكل صندوق في حالة وجود أكثر من صندوق في المؤسسة .

- في حالة وجود جانب من النقدية في شكل عملات أجنبية فإنها تظهر في الميزانية بالعملة الوطنية .

<sup>1</sup> - د./احمد حلمي جمعة - المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث - مرجع سبق ذكره ، ص361.

<sup>2</sup> - د./محمد السيد السريا-أصول وقواعد المراجعة والتدقيق - مرجع سبق ذكره ، ص553.

ثانيا :إجراءات تدقيق البنك

تعتبر النقدية من أكثر الموجودات عرضة للاختلاس والسرقة الأمر الذي يتطلب الاحتفاظ بالجانب الأكبر منها لدى واحد أو أكثر من البنوك ، وعموما تهدف عملية تدقيق البنك إلى تحقيق الأهداف التالية<sup>1</sup>:

1. التأكد من صحة العمليات المتعلقة بالبنك والمثبتة بالدفاتر عن طريق مقارنتها مع العمليات الواردة في الكشف .

2. التوصل إلى الرصيد الصحيح الحقيقي الواجب إظهاره في الميزانية العامة للمؤسسة .

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم محافظ الحسابات بإتباع مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن نعرضها كالتالي<sup>2</sup>:

- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها وتتلخص إجراءات الرقابة الداخلية التي ينبغي على المدقق التحقق منها وفحصها في نقاط التالية<sup>3</sup> :

1. مراقبة مذكرات التقارب البنكي بعد إعدادها من طرف المسؤول .

2. وجود إجراءات لمقارنة الحسابات البنكية ، ومن يقوم بالعملية يحصل على كشف البنك مباشرة .

3. وجود مقارنة لتواريخ ومبالغ الإيداعات اليومية الظاهرة على كشوف البنك بتلك الظاهرة على يومية المقبوضات .

4. فحص الشيكات المدفوعة بصفة منتظمة خلال الدورة .

5. عدم إبقاء الشيكات بحوزة المؤسسة بل إيداعها فورا في البنك .

6. وجود تواريخ أكثر من شخص على الشيكات المحسوبة.

7. وجود حد معين أو مبلغ معين للدفع عن طريق البنك .

- طلب شهادة من البنك عن صحة أرصدة الحسابات في نهاية الدورة المالية ، مع كشف بالأوراق المالية وأوراق القبض الموجودة لدى البنك ، ويتم طلب الشهادة من قبل إدارة المؤسسة ، على أن يراعي البنك إرسالها إلى محافظ الحسابات مباشرة ، وعادة يطلب أن يذكر إما رصيد حساب البنك أو الأرصدة المتنوعة الأخرى إن وجدت أي تقييد لتحريك

<sup>1</sup> - د./خالد أمين عبد الله - علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية - مرجع سبق ذكره ، ص190.

<sup>2</sup> - د./يوسف محمود جروب-مراجعة الحسابات المتقدمة - ط1، فلسطين ، ص327.

<sup>3</sup> - د./خالد أمين عبد الله -علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية - مرجع سبق ذكره ، ص44



الحسابات بالإضافة إلى طلب تفصيلي عن واقع الأوراق المالية وأوراق القبض المخصومة أو تلك التي يرسم التحصيل لدى البنك ، وفي اغلب الأحيان لا يكون رصيد البنك مطابق لرصيده الحسابي في قيود المؤسسة لأسباب كثيرة ، لذلك تقوم المؤسسة بإعداد المقارنة البنكية حتى يتحقق التطابق بين الرصدين ، وهذه العملية يجب أن تدقق بصورة تفصيلية من قبل المدقق.

- تتبع تسلسل الشيكات غير المصروفة وإشعارات إيداع الأموال ومقارنة ذلك مضمون مذكرة المقارنة البنكية .
- تتبع الشيكات المرفوضة وأسباب رفض الشيكات ، بالإضافة إلى تتبع الدفعات المودعة في الحساب ومراقبة صحة الإيداع بالكامل وعدم تجزئة المبالغ والتحري عن أسباب التجزئة في حال وجودها .
- التحقق من عمليات البنك الجارية ضمن فترة الحد الفاصل ، والتأكد من صحتها، بالإضافة إلى مراقبة المبالغ الكبيرة والتأكد من أنها قبضت أو دفعت بصورة فعلية ومن أنها مؤيدة بالوثائق الرسمية .
- تحليل وفحص الحساب الوارد من البنك للتأكد من مطابقة الرصيد الوارد في هذا الكشف مع الرصيد الدفترى في حساب البنك بدفتر الأستاذ .
- التحقق من تواريخ الإيداعات أو المحسوبات الواردة بكشف الحساب وكذلك الواردة بدفتر النقدية حتى يتمكن من اكتشاف أي اختلاف أو تلاعب .

وبصفة عامة على المدقق الأخذ في الاعتبار عند تدقيقه حسابات البنوك القواعد التالية<sup>1</sup> :

1. يتأكد من إضافة الشيكات التي أرسلت للتحصيل أو تلك المسحوبة للصرف وبيان سبب تأخرها مدة طويلة للبنك لصرفها .
2. التأكد من أن الشيكات التي صدرت في نهاية السنة المالية قد سلمت فعلا لأصحابها .
3. التحقق من أن الإيداعات لدى البنك في نهاية السنة المالية والتي وردت في كشف البنك قد تم تسجيلها دفتريا .
4. التحقق من عدم رفض أي شيك من الشيكات المودعة عن طريق مراجعة كشف الحساب الذي يظهر عليه عملية التحصيل أو الرفض .

<sup>1</sup> - د./محمد السيد السريا - أصول وقواعد المراجعة والتدقيق - دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002 ، ص558.

5. التأكد من صحة أي مصروفات أو فوائد بنكية ظهرت في كشف الحساب ولم تثبت دفتريا لعدم ورود إشعارات عليها .

### ثالثا :إجراءات تدقيق الصندوق

يعتبر الصندوق من أسهل النقاط التي يمكن أن تحدث فيها عمليات الغش والاختلاس ، ولذلك يضع المدقق صوبة مجموعة أهداف لتدقيق هذا العنصر من أهم هذه الأهداف هي <sup>1</sup>:

1. التأكد من أن النقدية الموجودة فعلا في الصندوق تتطابق مع النقدية الموجودة في الدفاتر والسجلات .

2. التأكد من أن النقدية الموجودة في الدفاتر هي النقدية الصحيحة التي يجب أن تكون مسجلة في الدفاتر بمعنى أن تكون عمليات المقبوضات والمدفوعات صحيحة .

انطلاقا من هذه الأهداف المذكورة يمكن تحديد إجراءات التدقيق الخاصة بالنقدية الموجودة في الصناديق بما يلي :

- تقييم ودراسة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من توفر الإجراءات الأساسية لممارسة رقابة داخلية الفعالة ، وعادة ما تتم هذه العملية عن طريق إعداد استبيان يلخص أهم مميزات نظام الرقابة الداخلية للصندوق ، إجراء جرد فعلي للأموال الجاهزة في الصناديق بعد حصرها وتحديد المسؤولين عن كل منها وغالبا ما يتم هذا الجرد بصورة مفاجئة أو بطريقة يمنع فيها نقل الأموال من صندوق لآخر ويتم الجرد بحضور ممثل عن إدارة المؤسسة تتولى التوقيع على محاضر الجرد مع كل من أمين الصندوق المدقق ، كما يمكن المدقق أن يجري أكثر من عملية جرد خلال فترة تنفيذه لعملية التدقيق وذلك فيما يتعلق بصندوق واحد أو أكثر حتى يطمئن على سلامة العمل بالنسبة لهذه الصناديق وحسن سلوك المسؤولين عنها ،<sup>2</sup> ولزيادة فعالية عملية الجرد يجب عليه مراعاة القواعد التالية <sup>3</sup> :

1. إذا أراد جرد جميع عناصر النقدية في الصناديق المختلفة عليه أن يقوم بذلك في وقت واحد

لمنع نقل الأموال من صندوق لآخر في وقت آخر .

2. عدم السماح لأمين الصندوق لاشتراك في عملية الجرد ولكن ينبغي أن يكون حاضرا هو أو

مندوب عنه عند الجرد للإجابة على أي استفسار.

<sup>1</sup> - د./ خالد أمين عبد الله - علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية - مرجع سبق ذكره ، ص 49.

<sup>2</sup> - د./ يوسف محمود جربوع-مراجعة الحسابات المتقدمة- مرجع سبق ذكره ، ص 326.

<sup>3</sup> - د./ محمد السيد السريا - أصول وقواعد المراجعة والتدقيق - مرجع سبق ذكره ، ص-ص 559-560.

3. تسجيل نتيجة الجرد طبقا لنوع الورقة النقدية وكميتها وقيمتها في كشوف خاصة معدة لذلك

في حالة وجود نظام رقابة داخلية قوي قد يكفي المدقق بجرد الأموال المتواجدة في صناديق المؤسسة والتأكد من تطابق ما وجدته مع ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية أما في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية يقوم توسيع نطاق العمل ليشمل الإجراءات التالية<sup>1</sup>:

- تحديد الآلية التي يتم بموجبها سحب الأموال من البنوك لتغذية هذه الصناديق وكذلك إيداع الأموال الفائضة التي تزيد عن الحاجة أو عن الحد الأقصى المسموح به في حسابات المؤسسة لدى البنك.
- التحقق من إثبات المقبوضات والمدفوعات في دفتر الصندوق وفحص مستنداتها والتأكد من صحة توقيع القابض لهذه الأموال .
- التأكد من صحة جمع دفتر الصندوق واستخراج رصيده ومطابقته مع نتائج الجرد الفعلي .
- الحيلولة دون تزويد الصناديق أثناء الجرد بمبالغ عن طريق تحويل الأوراق النقدية أو أوراق القبض إلى النقدية ، وكذلك الحيلولة دون تحويل رصيد أو جزء من رصيد احد الصناديق إلى صندوق آخر .
- إعلام الإدارة فوراً عن أي نقص أو عجز في الصناديق يكشفه المراجع وذلك بغية اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المسئول عنها.
- زيادة بعض الفروع لجرد صناديقها ، وفي حال تعذر ذلك يتم تثبيت أرصدها على مسؤولية من قام بجردها
- التحقق من صحة بيانات الحد الفاصل وسلامتها وذلك بفحص عمليات القبض أو الدفع من الصناديق في الأيام الأخيرة من السنة موضوع المراجعة والأيام الأولى من السنة التالية .

<sup>1</sup> - د/. يوسف محمود جبروع- مراجعة الحسابات المتقدمة - مرجع سبق ذكره ، ص326.

## خلاصة الفصل

إنالتقارير المالية وإن كانت تصدر مرافقة للقوائم المالية إلا أن ما يرد بها من معلومات يكون مختلفا عما يرد في القوائم المالية وله تأثيرات على مستخدمي أرقام وبيانات القوائم المالية من المقرضين والمستخدمين لأنها توفر لهم نوعا من الثقة في ما يرد في هذه القوائم من بيانات، ويشعر المستخدمون بهذه الثقة والطمأنينة في القوائم المالية سواء صدرت مرفوقة بكشوف تحليلية لأرقامها أم صدرت بدون هذه الكشوف، وهنا تظهر مساهمة المدقق ، الذي يرفع من شأن التقارير وكفاءتها من خلال اجراءات التدقيق التي يتبعها للكشف والابلاغ عن حالات الغش و الافعال غير الشرعية ، وإبداء الرأي على قدرة المنشأة على الاستمرار وإعطاء الإنذار المبكر بهذا الخصوص.



# الفصل الثالث

## الدراسة الاستيعابية

## تمهيد

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لموضوع البحث ، حيث يهدف هذا الفصل إلى التحقق من مدى مصداقية النتائج السابقة لإجراءات تدقيق القوائم المالية ، ويعتبر مجتمع ذوي الاختصاص هو المجتمع الإحصائي الطبيعي للقيام بهذا البحث التجريبي ، لذلك فقد تضمنت الدراسة استمارة الاستقصاء مكونة من مجموعة من الأسئلة ، بحيث تمثل العينة التي تم الحصول عليها من مجموع الردود تمثيل المجتمع أحسن تمثيل باستخدام الاختبارات الإحصائية ، وعرض النتائج المتوصل إليها من خلال البحث مع الإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث.

سيتعرض هذا الفصل إلى المباحث الآتية كما يلي:

1. المبحث الأول : واقع التدقيق في الجزائر
2. المبحث الثاني : الإطار المنهجي للدراسة
3. المبحث الثالث : تحليل نتائج الدراسة

## المبحث الأول: واقع التدقيق في الجزائر

لقد مورست مهنة التدقيق بأسماء وكيفيات تختلف على ما هو الحال عليه الآن وكانت الغاية من ذلك فرض الرقابة وتحصيل الأموال، وبما أن المدقق المالي "محافظ الحسابات" يعتبر الشخص الذي يقوم بتدقيق حسابات منشآت متعددة مختلفة في طبيعتها ونشاطها وحجمها وشكلها القانوني، وقد يقوم في الكثير من الأحيان بتكليف من إدارة المنشأة بإجراء دراسات أو أبحاث مختلفة لبعض الأنشطة بهدف مساعدة الإدارة في بعض القرارات المبنية على توصياته، وتحتاج مهنة التدقيق إلى توافر صفات ذاتية ومهارات شخصية ومعرفة واسعة، وإلمام تام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والمدقق المالي كغيره من مزاوي المهن المختلفة، له حقوق وعليه واجبات وهو مسئول أمام جهات مختلفة.

### المطلب الأول: مسار التدقيق في الجزائر

مرت مهنة التدقيق المالي في الجزائر بمراحل متعددة حسب قوانين وتشريعات نصت عليها الدولة الجزائرية، ومن وجهة نظرنا حاولنا أن نبرز أهم مرحلتين مر بهن التدقيق والتان تمثلتا في :

#### أولا: مرحلة ما قبل تحرير مهنة التدقيق

تعد مهنة التدقيق من أقدم المهن ، نظمها القانون الفرنسي الصادر عام 1967 ولكن محافظي الحسابات في ذلك الوقت لم يتمتعوا بالاستقلالية ولا بسلطة حقيقية ولا بنفوذ لان القانون كان ينظر إليهم على أنهم مجرد أتباع للجمعيات العمومية ، لا يتطلب منهم امتلاك مؤهلات علمية لممارسة مهنتهم ، و بصدور القانون 1969 صححت هذه الوضعية ومهدت الطريق للمدقق المالي للقيام بمهامهم على أحسن وجه .<sup>1</sup>

وتعتبر سنة 1970 نقطة تحول للمؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية الاقتصادية الجزائرية ، فلقد تم تكريس أول مراقبة للمؤسسات الوطنية وموجب الأمر 107/69 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969 المتضمن قانون المالية لسنة 1970.

حيث نصت المادة 39 من هذا القانون على ما يلي : "يكلف الوزير المكلف بالمالية و التخطيط بتعيين محافظي الحسابات في المؤسسات الوطنية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي

<sup>1</sup> -عمار عمورة- \_الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري- دار المعرفة الجزائر 200، ص 199.



و التجاري، وفي المؤسسات التي تملك فيها الدولة أو الهيئة عامة حصة في رأسمالها بغية ضمانا  
نظامية ونزاهة حساباتها وتحليل حالتها الأصولية والخصومة".<sup>1</sup>  
وفي المرسوم 173/70 المؤرخ في 16 نوفمبر 1970، تم تحديد واجبات ومهام محافظي الحسابات في  
المؤسسات العمومية وشبه العمومية، وقد تم اعتبار محافظ الحسابات بصفة مراقب دائم للتسيير في هذه  
المؤسسات، مسندا مهمة محافظي الحسابات في مادته الأولى إلى موظفي الدولة، المعينين من قبل وزير  
المالية، وهم<sup>2</sup> :

1. مراقبون عامون للمالية .
2. مراقبو المالية .
3. مفتشو المالية .
4. موظفون مؤهلون من وزارة المالية بصفة استثنائية.

و عليه أوكلت للمدقق المالي المهام التالية :

- المراقبة البعيدة لشروط إنجاز العمليات التي يفترض أن تكون لها آثار اقتصادية أو مالية على التسيير بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- متابعة إعداد الموازنات و الحسابات أو الكشوفات طبقا لمواصفات الخطة .
- مراجعة مصداقية الجرد وحسابات النتائج والمستخرجة من المحاسبة العامة والتحليلية للمؤسسة و مدى صلاحيتها .

أدت إعادة الهيكلة العضو و المالية للمؤسسات الوطنية في مطلع الثمانيات، إلى زيادة معتبرة في عدد المؤسسات، مما دعا إلى إعادة الأخذ بمبدأ التعددية في وظيفة المراقبة، و ترجم ذلك إنشاء عدة هيئات لمراقبة الحسابات، منها مجلس المحاسبة الذي أوكلت له صلاحية رقابة المؤسسات العامة التي تستفيد من المساعدة المالية للدولة، والذي أنشئ بمقتضى القانون رقم 05/80 المؤرخ في 01 مارس 1980 لإنشاء مجلس المحاسبة، و ألغى هذا القانون صراحة المادة 39 من الأمر 107/69 وضمميا المرسوم 173/70 الخاص بمحافظ الحسابات، حيث أعطى القانون 05/80 مجلس

<sup>1</sup>- قانون المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1970.

<sup>2</sup>- مرسوم رقم 173/70 مؤرخ في 16/11/1970 يتعلق بواجبات ومهمة مندوبي الحسابات للمؤسسات الوطنية العمومية والشبه العمومية الجريدة الرسمية، العدد 97 المادة الأولى، ص 1439.

المحاسبة الاختصاص الإداري و القضائي لممارسة رقابة شاملة على الجماعات و المرافق والمؤسسات والهيئات التي تدير الهيئات العمومية أو تستفيد منها مهما كان وضعها القانوني كما نصت المادة 05 من هذا القانون على أن: "مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية، أين يتم مراقبة صحتها و قانونيتها ومصداقيتها"<sup>1</sup>، ودخلت المهنة المدقق المالي في فراغ قانوني إلى أن جاء الأمر رقم 21/84 المتعلق بقانون المالية لسنة 1985، وصدور قانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث ألغى هذا القانون كل القيود الإدارية البيروقراطية المتأتية من التبعية التي كانت ملازمة لها في الماضي، إن هذا الشكل من التنظيم يلزم ضرورة تأهيل محافظ الحسابات بما يمكنه من مواكبة هذا التغيير في الحياة الاقتصادية.

### ثانيا: مرحلة تحرير مهنة التدقيق المالي

في هذه المرحلة تم تحرير مهنة المدقق المالي بعد إنشاء المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين التي تأسست بموجب قانون رقم 08/91 المؤرخ في 27 افريل 1991<sup>2</sup>، كما نصت المواد من 27 إلى غاية 48 من هذا القانون على شخص المدقق المالي، مهامه، شروط تعيينه، وحقوقه، وبعده تناول المرسوم التنفيذي رقم 136/96 المؤرخ في 15 افريل 1996 قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد"<sup>3</sup>.

وعليه جاءت عدة إصدارات متتالية تنظيمية في نفس الشأن منها:

- إصدار القرار المؤرخ في 24-03-1999م المتضمن الموافقة على الشهادات وشروط الخبرة المهنية الممارسة المهنية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- القانون 05/80 المؤرخ في ربيع الثاني عام 1400 الموافق 1980/03/01 يتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة الجريدة الرسمية، العدد 10، المادة 05، ص 338.

<sup>2</sup>- المرسوم 08/91 مؤرخ في 1991/04/27 يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 20، ص 651.

<sup>3</sup>- المرسوم 136/96 المؤرخ في 1996/04/05 يتضمن قانون أخلاقيات مهنة خبير المحاسب و محافظ الحسابات المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 24، ص 4.

<sup>4</sup>- القرار المؤرخ في 24-03-1999 م الصادر في 16 محرم 1420 الموافق ل 02-05-1999م المتضمن الموافقة على الشهادات وشروط الخبرة المهنية الممارسة المهنية الجريدة الرسمية، العدد رقم 32، الجزائر 1999 ص -ص 4-6.

- إصدار المرسوم التنفيذي رقم 01-421 المؤرخ في 29-12-2001 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 92-20 الذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله<sup>1</sup>.
- إصدار قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 ذي القعدة 1424هـ الموافق 19-1-2004م يحدد إطار تنظيم التكوين المتخصص لالتحاق برتبة المدققين الماليين لمجلس المحاسبة<sup>2</sup>.
- إصدار مقرر مؤرخ في 15 ربيع الثاني 1427هـ الموافق 13-05-2006م يعدل ويتمم المقرر المؤرخ في 07 ذي الحجة 1419 الموافق 24-03-1999م والمتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة المهنة الخبرة المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد<sup>3</sup>.
- إصدار قانون 07-11 المؤرخ في 25-01-2007 الخاص بتبني النظام المحاسبي المالي<sup>4</sup>.
- إصدار قانون 10-01 المؤرخ في 11-07-2010 لاطلاع منظومة التدقيق والمتعلقة بمهنة المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وتحديد شروط وكيفية ممارسة مهامهم ، وجاء ليواكب تبني الجزائر نظام التدقيق المحاسبي المالي ويلغي قانون 91-08<sup>5</sup>،  
و من أهم ما جاء فيه<sup>6</sup>:

1. أصبح من مهام المجلس الوطني للمحاسبة منح الاعتماد للمهنة المحاسبية و تنظيمها ومتابعتها بالإضافة إلى مهام الأخرى.

<sup>1</sup>- المرسوم التنفيذي رقم 01-421 المؤرخ في 05 شوال 1422 الموافق ل 20-12-2001م يتضمن القانون الأساسي الخاص بالمدققين الماليين لمجلس المحاسبة الصادر في 26-12-2001، الجريدة الرسمية، العدد رقم 80، الجزائر 2001، ص25.

<sup>2</sup>- قرار وزاري مشترك المؤرخ في 26 ذي القعدة 1424 الموافق ل 19-01-2004م يحدد إطار التنظيم التكوين المتخصص لالتحاق برتبة المدققين الماليين لمجلس الصادر في 05-05-2004م الجريدة الرسمية العدد رقم 28 الجزائر 2004 ص29.

<sup>3</sup>- إصدار مقرر مؤرخ في 15 ربيع الثاني 1427 الموافق 13-05-2006م يعدل ويتمم المقرر المؤرخ في 24-03-1990 الصادر في 21 يونيو 2006 الجريدة الرسمية العدد رقم 41 الجزائر 2006 ص21.

<sup>4</sup>- قانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق 25-11-2007 متضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية العدد رقم 74 ص3.

<sup>5</sup>- قانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق 11-07-2010 لإصلاح منظومة التدقيق والمتعلقة بمهنة المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الصادر في 11 يوليو 2010 الجريدة الرسمية العدد رقم 42 الجزائر ص ص 8-13.

<sup>6</sup>- المرسوم 01/10 المؤرخ في 29/06/2010 يتعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات الجريدة الرسمية العدد 97 ص4.

2. تأسيس ثلاث هيئات مهنية : المصف الوطني للخبرات المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

ولتدعيم محتوى هذا القانون وشرحه اصدر المشرع الجزائري مجموعة من المراسيم التنفيذية من بينها :

- المرسوم التنفيذي رقم 30/11 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد شروط و كيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد.<sup>1</sup>
- المرسوم التنفيذي رقم 202/11 المؤرخ في 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقارير المدقق المالي و شكل و أجال إرسالها.<sup>2</sup>
- مرسوم تنفيذي رقم 11- 28 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 هـ الموافق 27-01-2011م يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية لخبراء و الغرفة لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها.<sup>3</sup>
- مرسوم تنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 هـ الموافق 27-01-2011م يحدد شروط و كيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد.<sup>4</sup>
- مرسوم تنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 هـ الموافق 27-01-2011 م يتعلق بالشروط و محافظ الحسابات.<sup>5</sup>
- مرسوم تنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 هـ الموافق 27-01-2011 م يتعلق بتعيين و كيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- المرسوم التنفيذي رقم 30/11 المؤرخ في 27 جانفي 2011 يحدد شروط و كيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 7، ص 20.

<sup>2</sup>- المرسوم التنفيذي رقم 202/11 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بتحديد معايير تقارير محافظ الحسابات و محاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 30، ص 90.

<sup>3</sup>- مرسوم تنفيذي رقم 11-28 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق 27-01-2011م يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين و صلاحياتهم، الصادرة في 02 فيفري 2011 م الجريدة الرسمية، العدد رقم 07، الجزائر 2011م، ص 16.

<sup>4</sup>- مرسوم تنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق 27-01-2011م، يحدد شروط و كيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، الصادرة في 02 فيفري 2011 م، الجريدة الرسمية العدد رقم 07، الجزائر 2011م، ص 20.

<sup>5</sup>- مرسوم تنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق 27-01-2011م يتعلق بالشروط و محافظ الحسابات، الصادرة في 02 فيفري 2011 م، الجريدة الرسمية، العدد رقم 07، الجزائر 2011م، ص 22.

- إصدار المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 01 ربيع الأول عام 1434 هـ الموافق 13-01-2013م يحدد درجة وكذا العقوبات التي تقابلها<sup>2</sup>.
- إصدار القرار المؤرخ في 15 شعبان 1435 هـ الموافق 24-05-2013 يحدد محتوى معايير محافظ الحسابات<sup>3</sup>.
- إصدار القرار المؤرخ في 10 ربيع الأول 1435 هـ الموافق 12-01-2014م يحدد كيفية تسليم تقارير محافظ الحسابات<sup>4</sup>.
- إصدار المقرر رقم 002 المؤرخ في 04-02-2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق<sup>5</sup>.
- إصدار المقرر رقم 77 المؤرخ في 24-09-2018 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق الجزائرية

### المطلب الثاني : شروط ممارسة مهنة التدقيق المالي

#### أولا : مفهوم مهنة المدقق المالي وفقا للقانون الجزائري

بمقتضى القانون رقم 08/91 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد<sup>6</sup>.

#### 1. مفهوم الخبير المحاسب

- 
- <sup>1</sup>- مرسوم تنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق 27-01-2011م يتعلق بتعيين وكيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الصادرة في 02 فيفري 2011 م، الجريدة الرسمية، العدد رقم 07، الجزائر 2011م ص23.
- <sup>2</sup>- مرسوم تنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 01 ربيع الأول عام 1434 الموافق 13-01-2013 يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها الصادر في 16-01-2013، الجريدة رسمية، العدد رقم 03، الجزائر، ص 18.
- <sup>3</sup>- إصدار القرار المؤرخ في 15 شعبان 1435 هـ الموافق 24-05-2013 يحدد محتوى معايير محافظ الحسابات الصادر في 30-04-2014 الجريدة رسمية العدد رقم 24 الجزائر ص 22.
- <sup>4</sup>- القرار المؤرخ في 10 ربيع الأول 1435 هـ الموافق 12-01-2014م يحدد كيفية تسليم تقارير محافظ الحسابات الصادر في 30-04-2014 الجريدة الرسمية عدد رقم 24 الجزائر 2014 ص 22.
- <sup>5</sup>- المجلس الوطني للمحاسبة المقرر رقم 002 المؤرخ في 04-02-2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق بما فيها معيار الجزائرية للتدقيق الجزائر 2016 المادة 01 ص 02.
- <sup>6</sup>- القانون رقم 08/91 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الجريدة الرسمية، العدد 42 ص 4.

حسب المادة 18 من القانون 01/10 المؤرخ في 10 جوان 2010 يعد "خبيرا محاسبا كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات<sup>1</sup>.

## 2. مفهوم محافظ حسابات

حسب المادة 22 من القانون 01/10 المؤرخ في 10 جوان 2010 يعد «محافظ حسابات في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهنة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها أحكام التشريع المعمول به»<sup>2</sup>

ثانيا: الشروط التي يجب أن تتوفر في المدقق المالي

حسب المادة 01 من القانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 لممارسة مهنة خبير محاسب

ومحافظ الحسابات يجب أن تتوفر الشروط التالية<sup>3</sup>:

1. أن يكون جزائري الجنسية.
2. أن يكون حائز الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.
3. أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية و السياسية.
4. أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
5. أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.
6. أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 06 من القانون 01/10 والذي فحواه الآتي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - القانون رقم 01/10 المؤرخ 10 جوان 2010 المادة 18 ، ص 6.

<sup>2</sup> - نفس المرجع المادة 22 ، ص 7.

<sup>3</sup> - نفس المرجع المادة 01، ص 5.

<sup>4</sup> - نفس المرجع المادة 06 ، ص 4.

"أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعمله أحسن قيام و أتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكرم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد".

المطلب الثالث: المعايير و الهيئات المنظمة لمهنة المدقق المالي في الجزائر

أولاً : الهيئات المنظمة لمهنة المدقق المالي في الجزائر

في إطار التنظيم الجديد لمهنة المدقق المالي بصدور القانون 01/10 وبعض النصوص التطبيقية له التي صدرت سنة 2011 سوف نستعرض الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر وعلى رأسها المجلس الوطني للمحاسبة ثم المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين حيث نتطرق إلى مهامها وهيئات المنبثقة عنها.

## 1. المجلس الوطني للمحاسبة

أنشئ المجلس الوطني للمحاسبة بموجب القانون رقم 80-85 المؤرخ في 10/03/1980<sup>1</sup>، بصفته جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك، يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط مقاييس المحاسبة والتطبيقات المرتبطة بها، حيث أنه يمكنه الاطلاع على كل المسائل المتعلقة بمجال اختصاصه بمبادرة منه أو بطلب من الوزير المكلف بالمالية، كما يمكن أن تستشير له لجان المجالس المنتخبة وهيئات والمنشآت أو الأشخاص الذين يهمهم أشغاله<sup>2</sup>.

### ❖ مهام المجلس الوطني للمحاسبة

تنظيماً للمهنة أعطى المشرع الجزائري للمجلس الوطني للمحاسبة دوراً معتبراً من خلال مهام الاعتماد و التقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية بصفة عامة وتمثلت في الآتي<sup>3</sup> :

1. جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها.
2. العمل على تحقيق كل الدراسات والتحليل في مجال تطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية.

<sup>1</sup>-المادة 47 من الأمر رقم 82/71 المؤرخ في 29/12/1980 الجريدة الرسمية.

<sup>2</sup>-المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 318/69 مؤرخ في 52/90/1996، الجريدة الرسمية ، عدد 56.

<sup>3</sup>-المادة 4 من القانون 01/10، مرجع سبق ذكره، ص4.

3. اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات، حيث يمكن للمجلس إنشاء فرق عمل متخصصة مكلفة بتحضير مشاريع الآراء والتوصيات.
  4. دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها.
  5. المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة.
  6. متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة.
  7. تنظيم كل التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته.
  8. إجراء دراسات في المحاسبة والميادين المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها.
  9. مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين.
  10. تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة.
  11. القيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين.
  12. المساهمة في ترقية المهن المحاسبية.
  13. المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين.
  14. متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي.
  15. متابعة وضمان تحيين العناية المهنية.
2. المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

أنشئ المصنف الوطني للخبراء المحاسبين بموجب القانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 المادة 14 منه، ويتمتع بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب. ويقوم بتسيير هذا المصنف مجلس وطني ينتخبه المهنيون مع تعيين الوزير المكلف بالمالية لممثل عنه لدى هذا المجلس، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مجالس جهوية.<sup>1</sup>

### ❖ مهام المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

<sup>1</sup> - المادة 14 من القانون 01/10، مرجع سبق ذكره، ص6.



طبقاً لأحكام المادة 15 من القانون 01/10، فإن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين هو جهاز مهني يكلف بعدة مهام نذكرها فيما يلي<sup>1</sup>:

1. السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها.
2. إعداد النظام الداخلي للمصنف الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية وينشره.
3. إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة.
4. إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بمهنة الخبير المحاسب وحسن سيرها.
5. السهر على تنظيم مهنة الخبير المحاسب وحسن ممارستها.
6. الدفاع على كرامة أعضاء المهنة واستقلاليتهم .

### 3. الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

أنشئت الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب القانون 01/10 الموافق لـ 29 جوان 2010 لا سيما المادة 14 منه وتتمتع هذه الغرفة بالشخصية المعنوية، وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة محافظ حسابات. ويقوم بتسيير هذه الغرفة مجلس وطني منتخب من طرف أعضاء المهنة مع تعيين الوزير المكلف بالمالية لممثل عنه لدى هذا المجلس<sup>2</sup>.

### ❖ مهام الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

طبقاً للمادة 15 من القانون 01/10، تعتبر الغرفة الوطنية جهاز مهني يكلف في إطار القانون بعدة مهام نذكرها كالتالي<sup>3</sup>:

1. إبداء الرأي في كل المشاكل المرتبطة بمهنة محافظ الحسابات وحسن سيرها.
2. السهر على تنظيم مهنة محافظ الحسابات وحسن ممارستها.
3. الدفاع على كرامة أعضاء المهنة واستقلاليتهم.
4. السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها.
5. إعداد النظام الداخلي للغرفة الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية.

<sup>1</sup> - المادة 15 من القانون 01/10، مرجع سبق ذكره، ص6.

<sup>2</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 02/92 المؤرخ في 13/01/1992، المعدل والمتعم للمرسوم التنفيذي رقم 458/97 المؤرخ في 01/12/1997 .

<sup>3</sup> - المادة 15 من القانون 01/10، مرجع سبق ذكره، ص6.

6. إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة.

4. المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين:

هو تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية، يضم أشخاص طبيعيين أو معنويين، و المؤهلين لممارسة مهنة محاسب معتمد.

5. مجلس النقابة للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين تم تأسيس هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/92 المؤرخ في 13/01/1992، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 458/97 المؤرخ في 01/12/1997، و الذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية أعضاء المهنة و يضبط اختصاصه و فوائده عمله.

ثانيا :معايير التدقيق الجزائرية

تعتبر المعايير الجزائرية للتدقيق من احدث المستجدات مهنة التدقيق في الجزائر نظرا لصدورها في السنوات الماضية القليلة ،تستهدف المعايير الجزائرية لتدقيق الكشوف المالية و المرفقة لمقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 القانونية كانت أم تعاقدية كأخر إصدار حيث تضمن أربع معايير أساسية وضعت حيز التنفيذ.<sup>1</sup>

وهي كالآتي<sup>2</sup> :

1. المعيار الجزائري للتدقيق 230: "وثائق التدقيق "
2. المعيار الجزائري للتدقيق 501: "العناصر المقنعة – اعتبارات خاصة "
3. المعيار الجزائري للتدقيق 530 : "السبر في التدقيق "
4. المعيار الجزائري للتدقيق 540: "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات محاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به "

1. المعيار الجزائري للتدقيق 230: "وثائق التدقيق"<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-المادة 2 من مقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018ص2.

<sup>2</sup>-المادة 1 من مقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018ص2.

<sup>3</sup>-مقرر المتضمن معايير الجزائرية رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018ص.3-4.

\*- معيار جزائري للتدقيق 330"ردود المدقق في تقييم المخاطر "حسب مقرر 150 المؤرخ في 11 مارس 2016.

يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية .

لا تبطل واجبات التوثيق الخاصة المذكورة في المعايير الجزائرية المذكورة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى ، تطبيق هذا المعيار ، من جهة أخرى يمكن للنصوص التشريعية والقانونية أن تفرض واجبات توثيق إضافية .  
وتكمن أهداف المدقق في تحضير الوثائق في :

- الوثائق تشكل ملفا كافيا وملائما للعناصر المقنعة التي تسمح بدعم تقريره .
- تؤكد انه قد تم التخطيط للتدقيق وأداؤه وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق ومتطلبات النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة .
- تسمح بالحفاظ علي اثر النقاط المهمة والتي تشكل مصلحة دائمة تأخذ في الحسبان في مهام التدقيق المستقبلية .
- تسهل القيام بمراجعات المراقبة النوعية و التفتيشات المنجزة تطبيقا للمعيار "م.ج.م.ن1" أو النصوص القانونية والتنظيمية .

## 2. المعيار الجزائري للتدقيق 501 : "العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة"<sup>1</sup>

يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وفقا للمعايير 330\* و 500\* وكذلك المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المعنية ، وهذا فيما يخص جوانب محددة تمس المخزونات و قضايا والنزاعات التي تلزم الكيان و المعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوف المالية .

أهداف المدقق من هذا المعيار تتمثل في :

- الحصول على عناصر مقنعة كافية وملائمة فيما يخص .
- وجود المخزونات وحالتها .
- اكتمال إحصاء القضايا والنزاعات التي تلزم الكيان .
- وتقديم المعلومات الواجب الإفادة بها خاصة تلك المتعلقة بالقطاع وفقا للمعيار المحاسبي المطبق .

\*-معيار جزائري للتدقيق 500 " العناصر المقنعة " حسب مقرر 150 المؤرخ في 11 مارس 2016.

<sup>1</sup>-مقرر المتضمن معايير الجزائرية رقم 77 نفس المرجع ص3.

### 3. المعيار الجزائري للتدقيق 530 : "السبر في التدقيق"<sup>1</sup>

يطبق المعيار الجزائري 530 عندما يقرر المدقق استخدام السبر في التدقيق لانجاز إجراءات التدقيق يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي و الغير إحصائي لتحديد واختيار عينة ما ووضع فحوص لإجراءات الاختيار و مراجعات تفصيلية و تقييم نتائج السبر .

يتم المعيار 530 المعيار 500 الذي يعالج واجبات المدقق في إطار تحديد وانجاز إجراءات التدقيق الموجهة إلى جمع العناصر المقنعة والكافية والملائمة التي تمكنه من خلاصات معقولة والتي يؤسس عليها رأيه .

يضع المعيار الجزائري للتدقيق 500 في متناول المدقق كليات التطبيق على الوسائل والتي يعد السبر في التدقيق جزءا منها وهذا قصد اختيار العناصر التي سيتم اختيارها .

يهدف المدقق في هذا المعيار عند استعانهه بالسبر في التدقيق إلى :

- الحصول على قاعدة معقولة يستخرج منها الاستنتاجات حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة.

### 4. المعيار الجزائري للتدقيق 540: "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات محاسبية للقيمة"

يعالج المعيار 540 واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية و المعلومات الواردة المتعلقة بها ، في إطار تدقيق الكشوف المالية وتتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الاختلالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الفردية وتقدم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة<sup>2</sup> .

وتحديدا يطور هذا المعيار الكيفية التي من خلالها تطبق المعايير 315\* ، 330\* ومعايير أخرى ، التقديرات المحاسبية و هدف المدقق في هذا المعيار هو :

- جمع العناصر المقنعة والكافية للتحقق من أن :

<sup>1</sup> - مقرر المتضمن معايير الجزائرية رقم 77 مرجع سبق ذكره ص.3

<sup>2</sup> - نفس المرجع ص 3.

\*- معيار جزائري للتدقيق 315 "التعرف على مخاطر الاختلالات المعبرة وتقييمها عن طريق معرفة الكيان ومحيطه ."

1. التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية المدرجة في الكشف المالية سواء كانت مسجلة أو مقدمة كمعلومة معقولة .
2. المعلومات المقدمة في الملحق المتعلق بما ذات دلالة وهذا في المرجع المحاسبي

## المبحث الثاني : الدراسة الاستيعابية

تمهيد :

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان مدى دور المدقق المالي في التحقق من جودة التقارير المالية إذ يتضمن هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها و أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات ،ومتغيرات الدراسة و المعالجات الإحصائية المستخدمة .

### المطلب الأول : منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات )

اولا : منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي ، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الأبحاث والدراسات والبحوث النظرية والميدانية العربية منها والأجنبية لبلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري والوقوف عند أهم الدراسات السابقة التي تمثل رافدا حيويا في الدراسة ، أما على الصعيد التحليلي فقد تم استخدام الاستبانة التي تم إعدادها بالاستناد إلى الأدب النظري للدراسة السابقة وبالاعتماد على مقاييس طورت من قبل العديد من الباحثين ،وذلك بهدف جمع البيانات الأولية واختبار الفرضيات .

ثانيا :مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية و العملية و القدرة على التحكم فيما يتعلق بالعوامل المحددة لتدقيق عناصر القوائم المالية المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على النتائج أكثر دقة وتتكون هذه العينة المختارة عشوائيا من مجتمع الدراسة من المحاسبين وأساتذة جامعيين ومحافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين و المدراء ماليين ،وقصد من تقسيم مجتمع الدراسة على النحو السابق لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة و الحصول على النتائج أكثر دقة .

ثالثا: عينة الدراسة

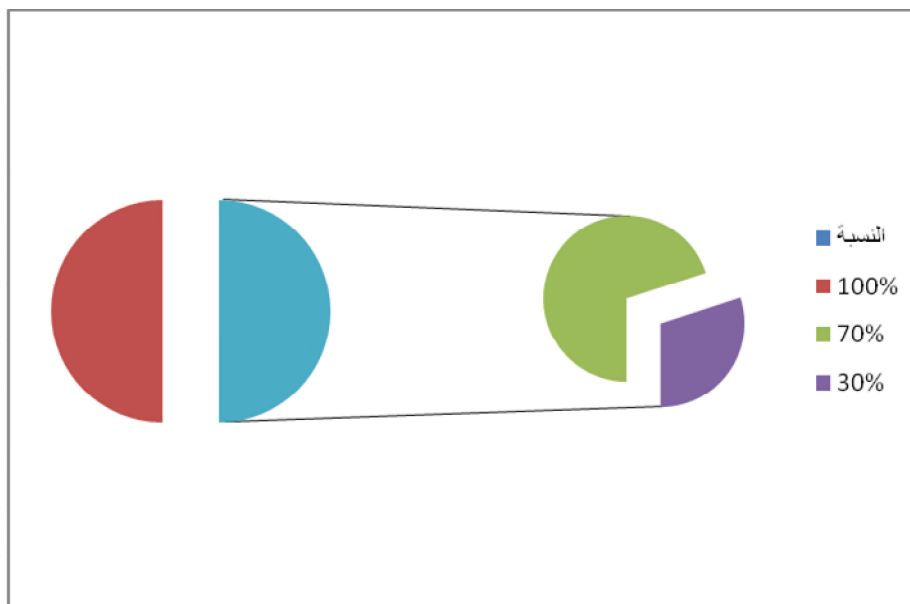
شملت عينة الدراسة المحاسبين والأساتذة الجامعيين ومحافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين و المدراء ماليين ، وتم توزيع 120 استبانة على أفراد عينة الدراسة ، وقد بلغ عدد الاستبانات المسترجعة ما مجمله 36 استبانة بنسبة مؤوية بلغت 30%

جدول رقم (3-1): الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

الاستبيان		البيان
النسبة	العدد	
100%	120	عدد الاستمارات الموزعة
70%	84	عدد الاستمارات غير مسترجعة
30%	36	عدد الاستمارات المسترجعة

المصدر : من إعداد الطالبتان

الشكل رقم : (3-1) الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان الموزعة



المصدر : من إعداد الطالبتان بناء على الجدول رقم (3-1)

## المطلب الثاني : خصائص العينة وأدوات الدراسة

### أولا : خصائص العينة

توضح الجداول (2-3) و (3-3) و (4-3) و (5-3) على التوالي الخصائص الشخصية و الوظيفية لأفراد عينة الدراسة من حيث (العمر ، المؤهل العلمي ، المستوى الوظيفي ، الخبرة المهنية ) .

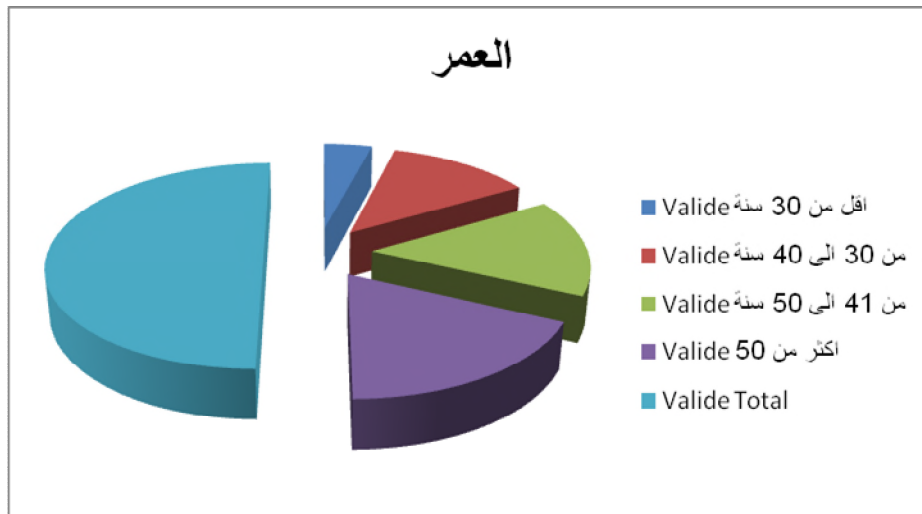
### 1. خصائص العينة من حيث العمر

جدول رقم : (2-3) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	3	8.3
من 30 إلى 40 سنة	9	25
من 41 إلى 50 سنة	11	30.6
اكثر من 50 سنة	13	36.1
المجموع	36	100%

المصدر : من إعداد الطالبتان (بناء على مخرجات spss22)

الشكل رقم: (2-3) تمثيل عينة الدراسة حسب العمر



المصدر : من إعداد الطالبان بناء على الجدول رقم (2-3)

فقد بينت النتائج المعروضة في الجدول والدائرة النسبية أن توزيع النسب حسب الفئة العمرية لأفراد العينة ، حيث نجد أن الفئة العمرية الأكثر من 50 سنة هي الفئة الأكبر والبالغ نسبتها 36.1%، أما نسبة 30.6% فتمثل الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة ، حيث تنقص عنها الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بـ 5.5%، في حين الفئة الأصغر لم تتجاوز 8.3%.

## 2. خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي

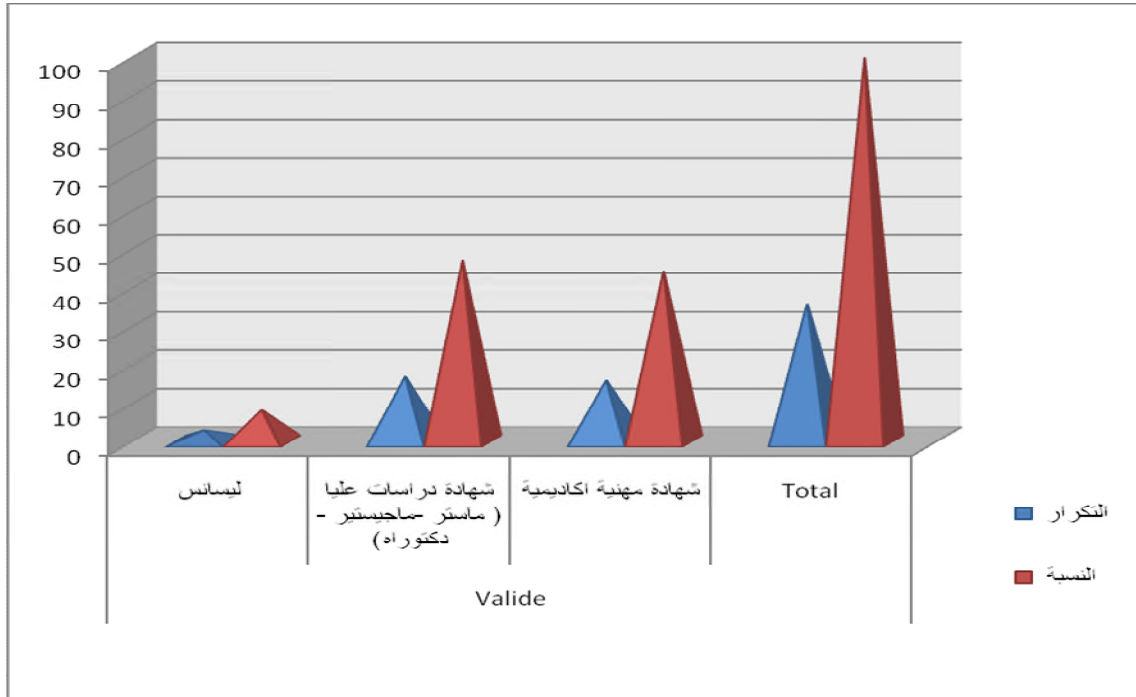
جدول رقم: (3-3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
8.3	3	ليسانس
47.2	17	شهادة دراسات العليا (ماستر - ماجستير - الدكتوراه)
44.4	16	شهادة مهنية أكاديمية
100%	36	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات spss22)



الشكل رقم : (3-3) تمثيل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على الجدول رقم (3-3)

وبالنسبة لمتغير المؤهل العلمي يوضح لنا الجدول والتمثيل البياني توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث نجد غالبيتهم حاصلين على شهادة دراسات عليا إذ بلغت نسبتهم 47.2%، ثم تليها فئة الحاصلين على شهادة مهنية أكاديمية بنسبة 44.4%، وبعدها فئة الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة 8.3%، ويمكن القول أن معظم أفراد العينة يحملون شهادات عليا و هذا يدل على أن العينة مؤهلة .

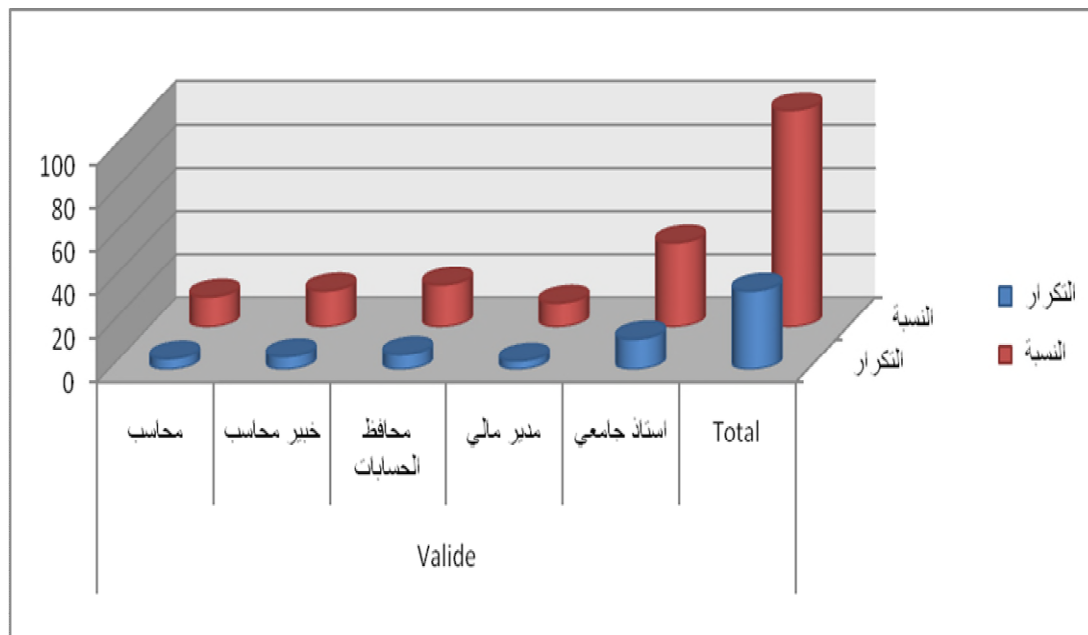
### 3. خصائص العينة من حيث المستوى الوظيفي

جدول رقم : (3-4) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

النسبة %	التكرار	المستوى الوظيفي
13.9	5	محاسب
16.7	6	خبير محاسب
19.4	7	محافظ الحسابات
11.1	4	مدير مالي
38.9	14	أستاذ جامعي
<b>%100</b>	<b>36</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات spss22)

الشكل رقم : (3-4) تمثيل عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي



المصدر : من إعداد الطالبان بناء على الجدول رقم (3-4)

وبما يرتبط بمتغير المستوى الوظيفي كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني توزيع النسب حسب المستوى الوظيفي لأفراد العينة، فقد تبين أن النسبة الكبرى كانت للأساتذة الجامعيين و محافظ الحسابات و خبير محاسب على التوالي 38.9 % ، 19.4 % ، 16.7 % أما النسب الصغرى فشملت كل من المدير المالي والمحاسب على التوالي 11.1 % ، 13.9 %.

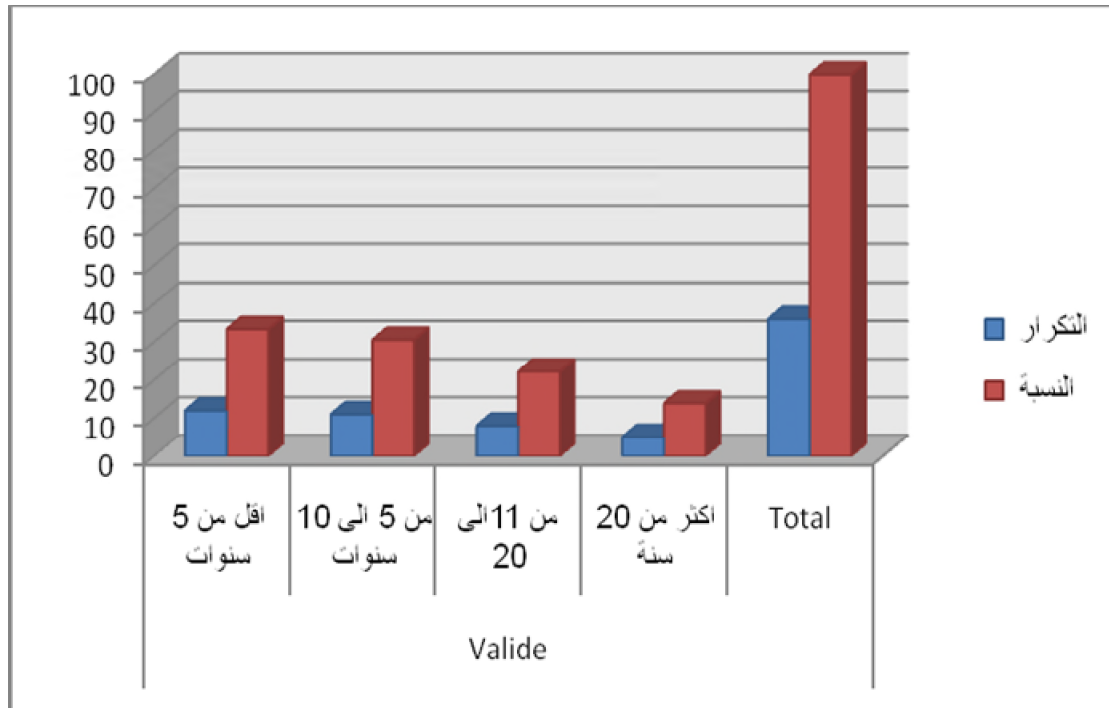
#### 4. خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية

جدول رقم (3-5) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

النسبة %	التكرار	الخبرة المهنية
33.3	12	أقل من 5 سنوات
30.6	11	من 5 إلى 10
22.2	8	من 11 إلى 20
13.9	5	أكثر من 20 سنة
100%	36	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبتان (بناء على مخرجات spss22)

الشكل رقم (3-5) تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على الجدول رقم (3-5)

بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية فقد أظهرت نتائج الجدول والتمثيل البياني أن توزيع النسب حسب الخبرة المهنية لأفراد العينة معظمهم تتراوح خبرتهم أقل من خمس سنوات والمقدرة بنسبة 33.3% ، أما ما نسبته 30.6% فكان للفئة من خمسة إلى عشر سنوات ، وما نسبته 22.2% فكان للفئة من احد عشر إلى عشرين سنة ، في حين الفئة الأطول خبرة أي الأكثر من عشرين سنة لم تتعدى 13.9% .

### ثانيا :أدوات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير الاستبانة بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة ، إذ تم تطوير الأداة بالرجوع إلى الأدب النظري ذي الصلة وتم استخدام مصدرين أساسيين لجمع البيانات وهما :

**المصادر الثانوية :** حيث اتجه الباحث في معالجة الايطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير ، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة ، وكان الهدف من اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات .

**المصادر الأولية :** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة والتي تضمنت عددا من العبارات عكست أهداف الدراسة وأسئلتها ، للإجابة عليها من قبل المبحوثين ، وتم استخدام مقياس لكارتر الخماسي ، بحيث أخذت كل إجابة أهمية نسبية .

كما قسمت أداة الدراسة الرئيسية (الاستبانة ) إلى قسمين وهما :

**القسم الأول :** قسم خاص بالمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من خلال اربعة متغيرات وهي العمر ، المؤهل العلمي ،الخبرة المهنية ، المستوى الوظيفي ، لغرض وصف خصائص عينة الدراسة .

**القسم الثاني :** قسم خاص بالأسئلة الاستبيان السبعة والعشرون الموزعة على ثلاث محاور أساسية موضحة في الجدول كالأتي

جدول رقم (3-6): محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
01	يسمح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات قائمة المركز المالي.	11
02	يساعد التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق على تحسين جودة معلومات قائمة النقد .	10
03	يساهم التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق في تحسين جودة معلومات قائمة الدخل.	6
	المجموع	27

المصدر : من إعداد الطالبان

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم إعدادها على أسس مقياس لكارتر الخماسي (LIKERT SCALE) الذي يحتوي خمسة إجابات ،وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول العبارات التي تم التطرق لها من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم : (3-7) مقياس لكارتر الخماسي

الدرجة	بدائل الإجابة
5	موافق بشدة
4	موافق
3	محايد
2	غير موافق
1	غير موافق بشدة

## 1. متغيرات الدراسة

قمنا بتحديد متغير الدراسة المستقل دور المدقق المالي (الالتزام بإجراءات تدقيق قائمة المركز المالي – الالتزام بإجراءات التدقيق قائمة النقد – الالتزام بإجراءات التدقيق قائمة الدخل )، وقد تم تحديد المتغير التابع والمتمثل بجودة التقارير المالية بإبعادها (الملائمة، التمثيل الصادق).

## 2. المعالجات الإحصائية

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي من الاستبيانات ، تم الاعتماد في عرض و تحليل المعطيات على برنامج (SPSS 22) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول لترجمتها إلى معطيات و نتائج و كذا رسومات بيانية في شكل أعمدة أو دوائر ، لتسهيل عملية الملاحظة و التحليل للبيانات التي تم جمعها .

و للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- التكرارات والنسب المؤوية لوصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ و ذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة ، حيث بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة و الاستبانة بشكل عام 84.8 % وهي نسبة تدل على مستوى جيد لثبات وصدق الاستبيان.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة وفقراتها ، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من المهنيين والأكاديميين اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب اقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي .

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي ، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان ، وهي (غير موافق بشدة=1، غير موافق=2، محايد=3، موافق=4، موافق بشدة=5) وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولا وهي ، عبارة عن حاصل قسمة 5/4 ، حيث يمثل رقم 4 عدد المسافات (من 1 ال 2 مسافة أولى ، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية ، ومن

3 إلى 4 مسافة ثالثة ، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة ) و 5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 5/4 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي :

الجدول رقم : (3-8) مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي

الأهمية	الوسط الحسابي	الترتيب
غير موافق بشدة	1 إلى اقل من 1.80	1
غير موافق	1.80 إلى اقل من 2.60	2
محايد	2.6 إلى اقل من 3.40	3
موافق	3.40 إلى اقل من 4.20	4
موافق بشدة	4.20 إلى 5	5

المصدر : من إعداد الطالبان

- معامل الصدق : يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه و يساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.
- اختبار T-Test One-Sample : اختبار الفرق بين المتوسطات.. وتتم مقارنة متوسط مجموعة واحدة بمتوسط معلوم أو متوسط افتراضي .متوسط المجموعة الذي تم الحصول عليه من العينة هو إحصائي العينة.. المتوسط المأخوذ من المجتمع هو معلمة المجتمع

### 3. التوزيع الطبيعي لمحاوور الدراسة

لغرض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov<sup>a</sup> وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من مشاكل إحصائية التي قد تؤثر سلبا على نتائج اختبار فرضيات الدراسة ، ويشترط هذا الاختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات و بعكس ذلك ينشأ ارتباط



مزيف بين المتغيرات الدراسة المستقلة و التابعة ،وبالتالي يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة أو المتنبئ بها وكما هو موضح في الجدول :

الجدول : (3-9) التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة

النتيجة	sig	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>	المحاور
يتبع التوزيع الطبيعي	0.774	0.700	يسمح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات قائمة المركز المالي.
يتبع التوزيع الطبيعي	0.067	0.109	يساعد التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق على تحسين جودة معلومات قائمة النقد .
يتبع التوزيع الطبيعي	0.200	0.100	يساهم التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق في تحسين جودة معلومات قائمة الدخل.

المصدر : من إعداد الطالبتان (بناء على مخرجات spss22)

يكون التوزيع طبيعياً عندما يكون مستوى الدلالة sig أكبر من 5% ، وبالنظر الى الجدول اعلاه وعند مستوي الدلالة 0.05 فانه يتبين ان توزيع المحاور جميعها كانت طبيعية ،حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الاجابات أكبر من 0.5 وهو المستوى المعتمد في المعالجة الاحصائية لهذه الدراسة

#### 4. اختبار ثبات وصدق الدراسة

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر و الواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، و على العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، و كلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعاً و كلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً.

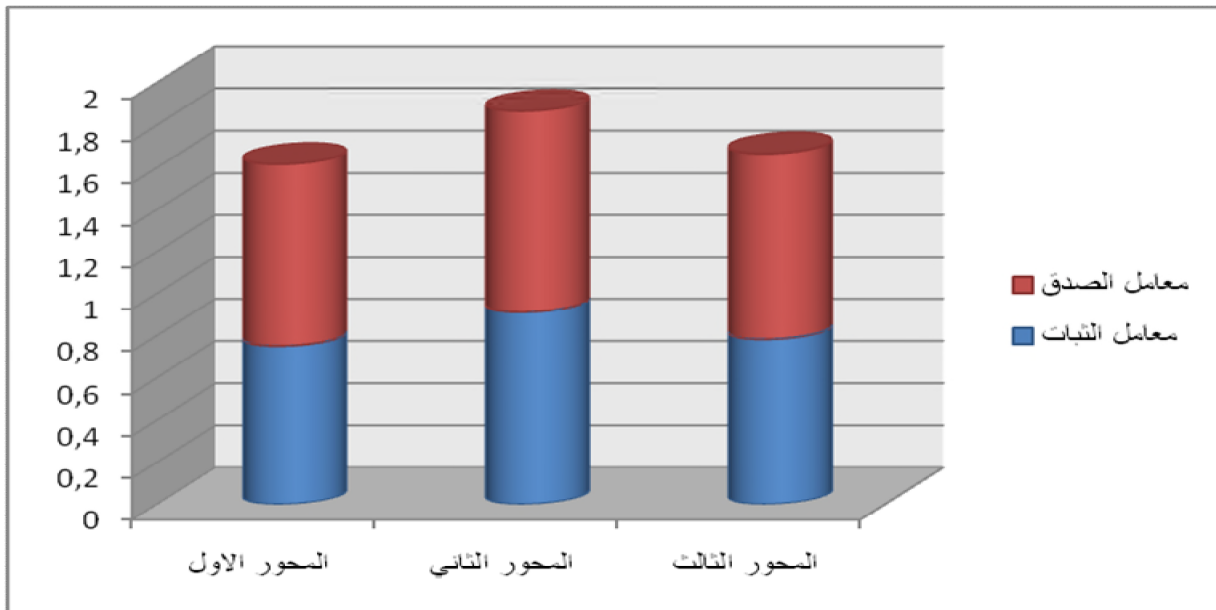
و الجدول التالي يبين معاملات الثبات لمختلف محاور الدراسة :

الجدول رقم : (3-10) توزيع معامل ألفا كرونباخ و معامل الصدق

معايير الصدق	معامل الثبات	عدد الفقرات	محتوى المحاور	محاور الاستبيان
0.866	0.750	11	يسمح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات المركز المالي	المحور الأول
0.954	0.911	10	يساعد التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق على تحسين جودة معلومات قائمة النقد	المحور الثاني
0.884	0.782	6	يساهم التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق في تحسين جودة معلومات قائمة الدخل	المحور الثالث
0.963	0.928	27	مجموع فقرات المحاور	

المصدر : من إعداد الطالبتان (بناء على مخرجات spss22)

الشكل رقم (3-6) توزيع معامل ثبات وصدق ألفا كرو نباخ



المصدر : من إعداد الطالبتان بناء على الجدول رقم (3-10)

إذ يوضح الجدول (3-10) و الرسم البياني قيم الثبات لمحاور الدراسة الرئيسية والتي بلغت 0.750 للمحور الأول و 0.911 للمحور الثاني و 0.928 للمحور الثالث حيث تدل مؤشرات الفا كرومباخ أعلاه على تمتع أداء المحاور بصورة عامة بمعامل ثبات عال قدر بـ 0.928 و قدرتها على تحقيق أغراض الدراسة.

### المطلب الثالث: نتائج التحليل الإحصائي للمحاور واختبار الفرضيات

لوصف مدى التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق للرفع من جودة القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة النقد )، استخدمنا المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية ، واختبار T-Test One Sample للتحقق من معنوية الفقرات وأهمية كل فقرة ، كما هو موضح بالجدول (11-3)، (12-3)، (13-3) و (14-3)، (15-3)، (16-3).

أولاً : نتائج التحليل الاحصائي

1. نتائج تحليل المحور الأول :يسمح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات المركز المالي

الجدول رقم : (3-11)الاستجابات والمؤشرات الإحصائية ودرجة الأهمية لفقرات سماح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة المعلومات المركز المالي

المؤشرات الاحصائية		الاستجابات						العبارات	
ترتيب أهمية الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
10	1.140	3.94	0	7	0	17	12	N	*القيام باختبار وتقييم نظام الرقابة الداخلية على الأصول الثابتة
			0	19.4	0	47.5	33.3	%	
1	0.229	4.67	0	0	0	12	24	N	*طلب كشوفات تفصيلية معتمدة من طرف الإدارة ، بما تملكه المؤسسة من أصول من واقع الجرد الفعلي أو من واقع سجلات المؤسسة
			0	0	0	33.3	66.7	%	
8	0.371	4.03	0	0	5	18	13	N	*التحقق من صحة احتساب اهتلاك الأصول الثابتة وفقاً للطرق المستخدمة في سنوات السابقة وبنفس المعدلات المتعارف عليها.
			0	0	13.9	50.0	36.1	%	
5	0.463	4.22	0	0	5	13	18	N	*الحصول على مختلف الشهادات والفواتير والعقود التي تثبت امتلاك المؤسسة لهذه الأصول مثل بطاقات الرمادية ، دفتر العقاري
			0	0	16.7	19.4	63.9	%	
4	0.193	4.25	0	0	0	9	27	N	*القيام بدراسة الذمم المشكوك في تحصيلها مع مدير الائتمان والتباحث معه حول احتمالات الحصول أو عدم الحصول عليها
			0	0	0	25	75	%	
6	0.143	4.17	0	0	0	30	6	N	*استخدام نظام المصادقات ، وتحديد عينة من العملاء الذين ترسل إليهم المصادقات
			0	0	0	83.3	16.7	%	
11	0.180	3.86	0	0	6	29	1	N	*التأكد من كفاية مخصص الديون المشكوك في

			0	0	16.7	80.6	2.8	%	تحصيلها	
7	0.454	4.06	0	0	7	20	9	N	*القيام بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمخزون	
			0	0	19.4	55.6	25	%		
2	0.229	4.33	0	0	0	12	24	N	*الاطلاع على كشوف الجرد التفصيلية التي أعدها اللجنة التي قامت بعملية الجرد	
			0	0	0	33.3	66.7	%		
3	0.447	4.31	0	0	4	15	17	N	*القيام بجرد عملي لكل أصناف المخزون ومطابقة نتيجة الجرد الذي قمت به أو احد مساعديك مع ماهو مثبت بقوائم ودفاتر الجرد	
			0	0	11.1	41.7	47.2	%		
9	0.40	4.0	0	0	7	22	7	N	*طلب وفحص عينة من فواتير شراء البضاعة للتأكد من سلامة سعر التكلفة الذي استخدمته المؤسسة في تطبيق طريقة الوارد أولا الصادر أولا	
			0	0	19.4	61.1	19.4	%		
			<b>المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجمالي للمحور ككل</b>							
			0.110	4.1667						

المصدر: من إعداد الطالبتان (بناء على مخرجات spss22)

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بـ التزام المدقق المالي بالإجراءات التدقيق يسمح بتحسين جودة معلومات المركز المالي ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.1667) والذي يقع بين [3.4 إلى اقل من 4.20] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الحماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة علي أن التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق يسمح بتحسين جودة معلومات المركز المالي ، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.110) وهي نسبة جيدة .

و حتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا باختيار ثلاث الفقرات ذات أكبر متوسط حسابي وثلاث فقرات ذات المتوسط الحسابي الأصغر و تحليلها حسب الأهمية و حسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية وهي كالتالي :

1. في الفقرة رقم (2) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.67) والذي يقع بين [4.20 الى اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق ب طلب كشوفات تفصيلية معتمدة من طرف الإدارة ، بما تملكه المؤسسة من أصول من واقع الجرد الفعلي أو من واقع سجلات المؤسسة ، و ذلك لأهمية هذه الكشوفات حيث تسمح لهم بمعرفة كافة الأصول الثابتة التي تحتويها المؤسسة و تاريخ اقتنائها وتكلفتها مما يسهل على المراجع عملية تدقيقها .

2. في الفقرة رقم (9) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.33) والذي يقع بين [4.20 الى اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق بالاطلاع على كشوف الجرد التفصيلية التي أعدتها اللجنة التي قامت بعملية الجرد،و ذلك بهدف اخذ فكرة على نوع المخزون الذي بحوزة المؤسسة و كميته و لتسهيل عملية مطابقة ما هو مسجل في دفتر الجرد مع نتائج عملية الجرد .

3. في الفقرة رقم (10) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.31) والذي يقع بين [4.20 الى اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق بالقيام بجرد عملي لكل أصناف المخزون ومطابقة نتيجة الجرد الذي قمت به أو احد مساعديك مع ما هو مثبت بقوائم ودفاتر الجرد،وذلك للتأكد من صحة الجرد الذي قامت به المؤسسة بنفسها .

4. في الفقرة رقم (11) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.00) والذي يقع بين [3.4 الى اقل من 4.20] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق على طلب وفحص عينة من فواتير شراء البضاعة للتأكد من سلامة سعر التكلفة

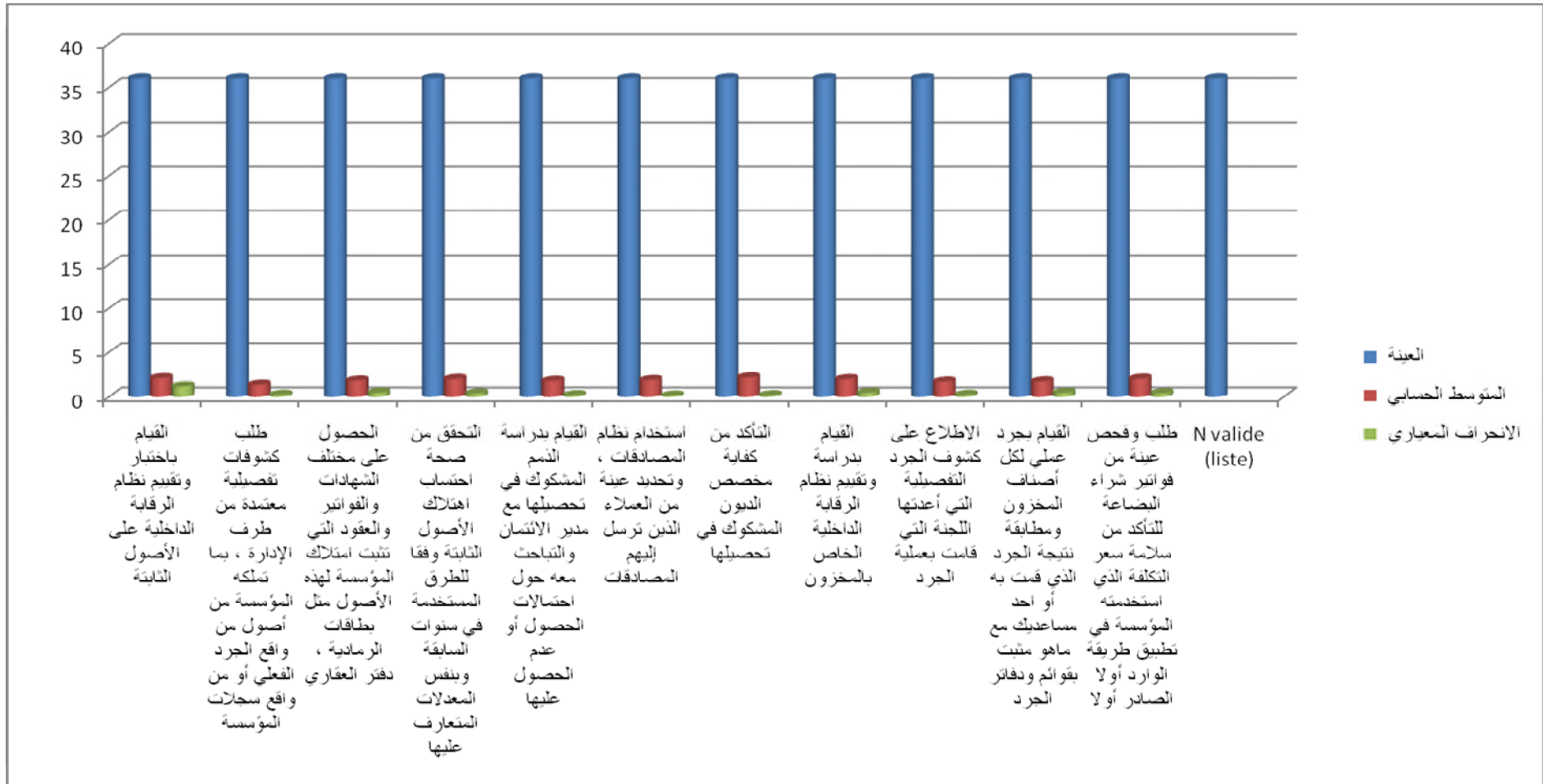
الذي استخدمته المؤسسة في تطبيق طريقة الوارد أولا الصادر أولا، وذلك للتأكد من أن كافة المصاريف المرتبطة مباشرة بالمخزون قد تم إضافتها إلى الحسابات الخاصة به و أن المخزون تم إخراجها بسعر التكلفة الخاص به .

5. في الفقرة رقم (1) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (3.94) والذي يقع بين [3.40 إلى أقل من 4.20] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق ب القيام باختبار وتقييم نظام الرقابة الداخلية على الأصول الثابتة، وذلك لتحديد نطاق العمل و العناصر التي تتطلب عناية أكبر .

6. في الفقرة رقم (7) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (3.86) والذي يقع بين [3.40 إلى أقل من 4.20] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق ب التأكد من كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وذلك لحماية أصول المؤسسة و تطبيق مبدأ الحيطة و الحذر ، ولتدارك بعض الخسائر التي قد تنجم من عدم مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته .

يشير الجدول أيضا إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية ، وبشكل عام يتبين انه يسمح التزام المدقق بإجراءات تدقيق من تحسين جودة معلومات قائمة المركز المالي من وجهة نظر عينة الدراسة التي كانت تتسم بالموافقة .

الشكل رقم : 3-7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول



المصدر : من إعداد الطالبان بناء على الجدول رقم (3-11)



2. نتائج تحليل المحور الثاني: يساعد التزام المدقق المالي بالإجراءات التدقيق على تحسين

جودة معلومات قائمة النقد

الجدول رقم: (3-12) الاستجابات والمؤشرات الإحصائية ودرجة الأهمية لفقرات مساعدة التزام

المدقق المالي بإجراءات التدقيق على تحسين جودة المعلومات قائمة النقد

المؤشرات الاحصائية		الاستجابات							العبارة
ترتيب أهمية الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
5	0.193	4.25	0	0	0	9	27	N	*دراسة نظام الرقابة الداخلية الخاص بالنقدية وتقييمه.
			0	0	0	25	75	%	
3	0.256	4.53	0	0	0	17	19	N	*التأكد من وجود النقد فعلا في الصندوق و مطابقته مع الموجودة في الدفاتر والسجلات .
			0	0	0	47.2	52.8	%	
1	0.161	4.81	0	0	0	7	29	N	*التأكد من أن مصاريف الصندوق مبررة بوثائق موافق عليها بصفة منتظمة مع إمضاء المستفيدين إيصالات عند كل دفع.
			0	0	0	19.4	80.6	%	
10	1.171	3.97	0	7	0	17	12	N	*التأكد من أن الشيكات التي صدرت في نهاية السنة المالية قد سلمت فعلا لأصحابها.
			0	19.4	0	47.2	33.3	%	
4	0.656	4.47	0	0	7	5	24	N	*التحقق من أن الإيداعات لدى البنك في نهاية السنة المالية والتي وردت في كشف البنك قد تم تسجيلها دفتريا
			0	0	19.4	13.9	66.7	%	
2	0.229	4.67	0	0	0	12	24	N	*طلب شهادة من البنك عن صحة أرصدة الحسابات في نهاية الدورة المالية.
			0	0	0	33.3	66.7	%	
7	0.561	4.19	0	0	7	17	12	N	*تحديد صلاحيات من لهم الحق في التوقيع لكل نوع من أنواع المدفوعات.
			0	0	19.4	47.2	33.3	%	
6	0.161	4.19	0	0	0	29	7	N	*التأكد من الشيكات قبل إرسالها إلى الموردين.
			0	0	0	80.6	19.4	%	
8	0.523	4.14	0	7	0	17	12	N	*تظهير الشيكات المستلمة من قبل العملاء وإرساله إلى البنك.
			0	19.4	0	47.2	33.3	%	
9	1.029	4.00	0	7	0	17	12	N	*التأكد من وضع المبالغ المقبوضة في البنك يوميا ومن قبل الموظف غير أمين الصندوق .
			0	19.4	0	47.2	33.3	%	
	0.271	4.3222	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجمالي للمحور ككل						

المصدر : من إعداد الطالبتان (بناء على مخرجات spss22)

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بـ التزام المدقق المالي بالإجراءات التدقيق يساعد على تحسين جودة معلومات قائمة النقد ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.3222) والذي يقع بين [4.20 الى اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة علي أن التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق يساعد على تحسين جودة معلومات قائمة النقد ، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.271) وهي نسبة جيدة .

و حتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا باختيار ثلاث الفقرات ذات أكبر متوسط حسابي وثلاث فقرات ذات المتوسط الحسابي الأصغر و تحليلها حسب الأهمية و حسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية وهي كالتالي :

1. في الفقرة رقم (3) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.81) والذي يقع بين [4.20 الى اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق بـ التأكد من أن مصاريف الصندوق مبررة بوثائق موافق عليها بصفة منتظمة مع إمضاء المستفيدين إيصالات عند كل دفع .، لان المعمول به أن الإجراءات وأنواع الرقابة التي تخضع لها المدفوعات عن طريق الصندوق أقل فعالية مما هو عليه الحال بالنسبة للمدفوعات بواسطة الشيكات، وعليه فكثير ما يتم تغيير مبالغ تلك المستندات و لتفادي التزوير هذا ينبغي كتابة المستندات (الأرقام والحروف) بحبر غير قابل للمحو، بالإضافة إلى تحضير إيصال صندوق يمضي من طرف القابض المستفيد.

2. في الفقرة رقم (6) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.67) والذي يقع بين [4.20 الى اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق بـ طلب شهادة من البنك عن صحة أرصدة الحسابات في نهاية الدورة المالية ، و

ذلك للتأكد من صحة الحسابات الواردة في حساب البنك المقيد في محاسبة المؤسسة ، لا نه في اغلب الأحيان لا يكون رصيد البنك مطابق لرصيده الحسابي في قيود المؤسسة ، إضافة إلى التأكد من أن المؤسسة تقوم بعملية التقارب البنكي .

3. في الفقرة رقم (2) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.53) والذي يقع بين [4.20 الى اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تأكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق ب التأكد من وجود النقد فعلا في الصندوق و مطابقته مع الموجودة في الدفاتر والسجلات وهذا يعد دعم إضافي في أن أموال الصندوق لا تستعمل إلا لعمليات الشركة لا غير .

4. في الفقرة رقم (9) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.14) والذي يقع بين [3.40 الى اقل من 4.20] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق و التي تأكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق على تظهير الشيكات المستلمة من قبل العملاء وإرسالها إلى البنكو هذا لمنع التلاعب من إخفاء عمل الغش، عن طريق حذف أو تغيير شيك مدفوع أو تغيير قيود أو الأرصدة الظاهرة على الكشوف وقد يكشف كل ما هو غير صحيح.

5. في الفقرة رقم (10) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.00) والذي يقع بين [3.40 الى اقل من 4.20] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق و التي تأكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق ب التأكد من وضع المبالغ المقبوضة في البنك يوميا ومن قبل موظف غير أمين الصندوق وهذا يسمح بمعرفة أن الشيكات، النقود والأوراق المالية الحاصل عليها في المؤسسة قد سلمت للبنك بسرعة من طرف مسؤول مستقل للتأكد من أن التحويلات سجلت في الحسابين في نفس الفترة المحاسبية، وإلا لكان من الممكن تسجيل الإيداع في طرف منه من الحساب فقط و بهذا يمكن إخفاء السحب على المكشوف .

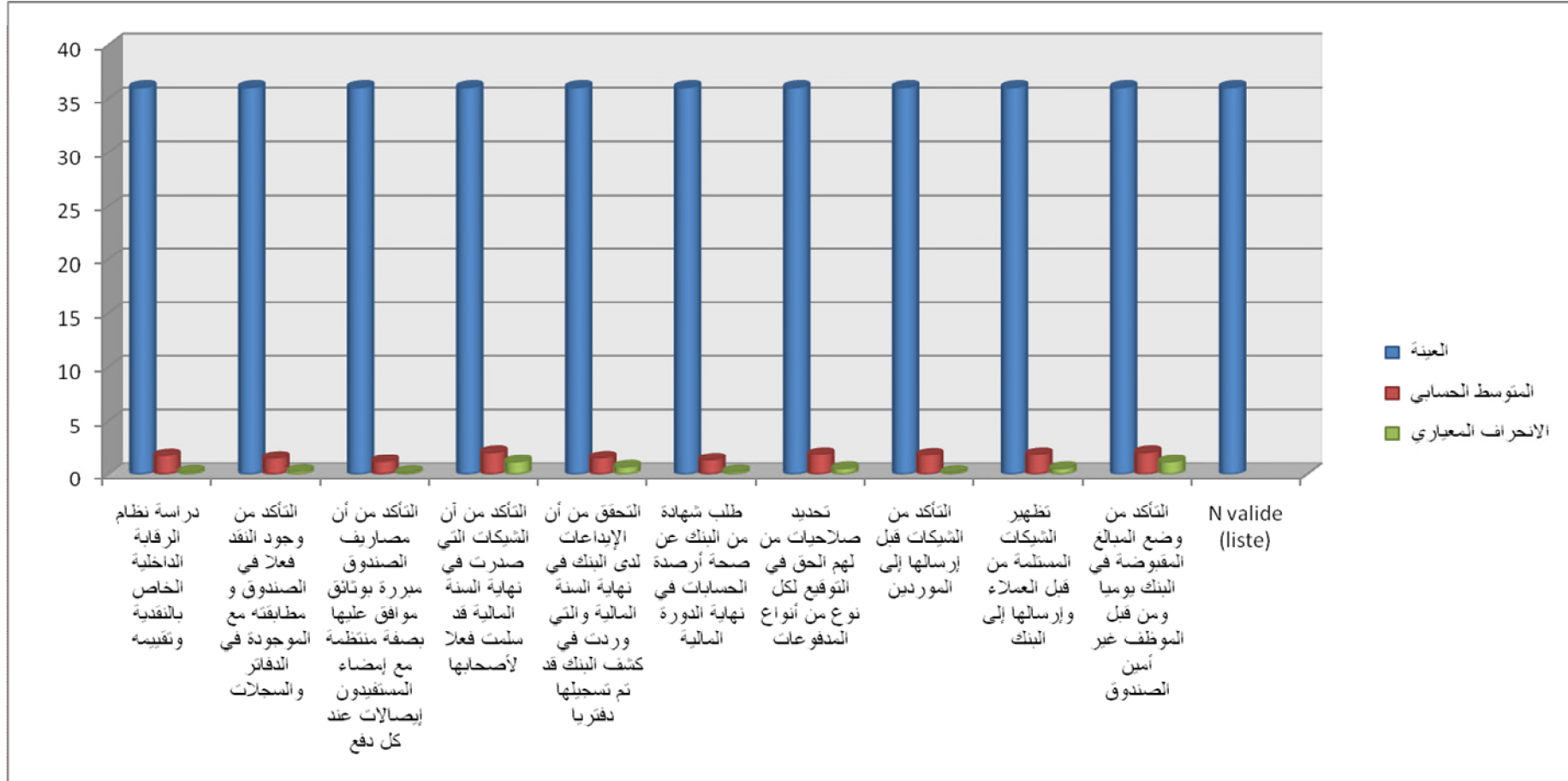
6. في الفقرة رقم (4) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (3.97) والذي يقع بين [3.40 إلى أقل من 4.20] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق بـ التأكد من أن الشيكات التي صدرت في نهاية السنة المالية قد سلمت فعلا لأصحابها، وذلك لتتبع مصير الشيكات المحررة من طرف المؤسسة وأنها تقابل رصيد.

يشير الجدول أيضا إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية ، وبشكل عام يتبين انه يساعد التزام المدقق بإجراءات تدقيق على تحسين جودة معلومات قائمة النقد من وجهة نظر عينة الدراسة التي كانت تتسم بالموافقة بشدة .





الشكل رقم : (3-8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني



المصدر : من إعداد الطالبتان بناء على الجدول رقم (3-12)

3. نتائج تحليل المحور الثالث: التزام المدقق المالي بالإجراءات التدقيق يساهم في تحسين

جودة معلومات قائمة الدخل

الجدول رقم: (3-13) الاستجابات والمؤشرات الإحصائية ودرجة الأهمية لفقرات مساهمة

التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق في تحسين جودة معلومات قائمة الدخل

المؤشرات الإحصائية		الاستجابات						العبارة	
ترتيب أهمية الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
5	0.161	4.19	0	0	0	29	7	N	*فحص عمليات البيع للتحقق من عدم وجود أي غفلات أو تجاوزات عن طريق تسجيل مبيعات صورية مع المردودات.
			0	0	0	80.6	19.4	%	
6	0.143	4.17	0	0	0	30	6	N	*القيام بتدقيق حسابي ومستندي لكل الفواتير المتعلقة بعمليات البيع مع المعالجة المحاسبية لها .
			0	0	0	83.3	16.7	%	
2	0.256	4.53	0	0	0	17	19	N	*التأكد من تحصيل الفوائد المالية ومعرفة شروطها مثل معدلات الفائدة وتسديدها في مواعيد استحقاقها .
			0	0	0	47.2	52.8	%	
4	0.229	4.33	0	0	0	12	24	N	*التأكد من صحة تحقق الإيراد بالمستندات المؤيدة له مع فحص معالجة المحاسبية السليمة .
			0	0	0	33.3	66.6	%	
3	0.425	4.44	0	1	0	17	18	N	*التحقق من العقود والمرسلات التي تمت بين شركة وزبائننا وما يتعلق بالتعويضات والمردودات
			0	2.8	0	47.2	50	%	
1	0.364	4.58	0	0	2	11	23	N	*الاعتماد على المحتوى المعلومات لقائمة الدخل في إعداد التحليل المالي والذي يسعى لمعرفة وضعية الشركة التي يتم تدقيقها.
			0	0	5.6	30.6	63.9	%	
		4.375	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجمالي للمحور ككل						

المصدر : من إعداد الطالبتان (بناء على مخرجات spss22)



يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بـ التزام المدقق المالي بالإجراءات التدقيق يساهم في تحسين جودة معلومات قائمة الدخل ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.375) والذي يقع بين [4.20 إلى اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارتر الحماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة علي أن التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق يساهم في تحسين جودة معلومات قائمة الدخل ، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.123) وهي نسبة جيدة .

و حتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية و حسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية وهي كالتالي :

1. في الفقرة رقم (6) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.58) والذي يقع بين [4.20 الي اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق بـ الاعتماد على المحتوى المعلومات لقائمة الدخل في إعداد التحليل المالي والذي يسعى إلى معرفة وضعية الشركة التي يتم تدقيقها و ذلك لان قائمة الدخل تعطينا معلومات مهمة عن قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح إلا أن هذه المعلومات تكون ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ما تم ربطها بمعلومات قائمة المركز المالي للتوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الإرادية للوحدة.
2. في الفقرة رقم (3) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.53) والذي يقع بين [4.20 الي اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق بـ التأكد من تحصيل الفوائد المالية ومعرفة شروطها مثل معدلات الفائدة وتسديدها في مواعيد استحقاقها .
3. في الفقرة رقم (5) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.44) والذي يقع بين [4.20 الي اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق بـ التحقق من العقود والمرسلات التي تمت بين الشركة وزبائنها وما يتعلق بالتعويضات و المردودات و ذلك بفحص ملفاتهم .
4. في الفقرة رقم (4) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.33) والذي يقع بين [4.20 الي اقل من 5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارث الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق بشدة و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق بالتأكد من صحة تحقق الإيراد بالمستندات المؤيدة له مع فحص معالجة المحاسبية

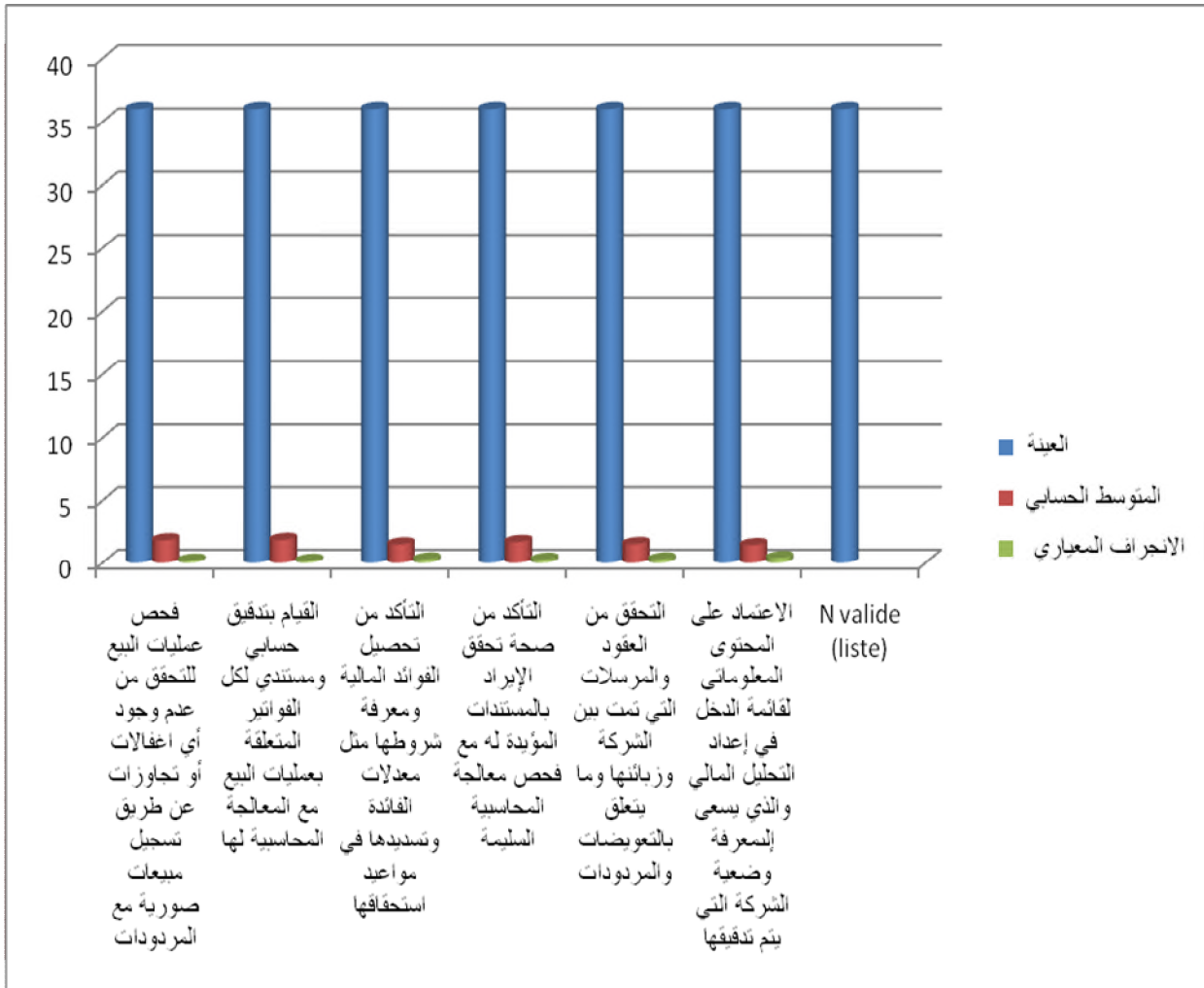
السليمة و ذلك برقابة المردودات من حيث اعتمادها واستلامها وتوفير مستندات لذلك والتسجيل بشكل دقيق وكامل .

5. في الفقرة رقم (1) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.19) والذي يقع بين [3.4]الي اقل من4.20] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق بـ فحص عمليات البيع للتحقق من عدم وجود أي اغفالات أو تجاوزات عن طريق تسجيل مبيعات صورية مع المردودات اي لا بد منوجود قسم خاص بالمبيعات يكمن نشاطه بتلقي الطلبات من العملاء (الزبائن) على أن تمسك المؤسسة ضمانا من العملاء وتوافق عليه وهذا لمنع تلاعبات الزبائن.

6. في الفقرة رقم (2) من الاستبيان بلغ الوسط الحسابي (4.17) والذي يقع بين [3.40]الي اقل من4.20] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الأهمية بموافق و التي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن يلتزم المدقق في التدقيق بـ القيام بتدقيق حسابي ومستندي لكل الفواتير المتعلقة بعمليات البيع مع المعالجة المحاسبية لها ، وذلك لإثبات أن الفواتير تعامل معاملة سليمة من خلال تدقيق الأسعار والمنتجات المحصل عليها و تسجيل عملية الشراء و البيع وفق المبادئ المحاسبية.

الشكل رقم : (3-9)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات المحور

الثالث



المصدر : من إعداد الطالبان بناء على الجدول رقم (3-13)

### ثانيا : نتائج اختبار T للمحاور

بعد استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المناسبة لتحليل بيانات البحث والوصول إلى نتائج التحليل، سنتناول في هذا المطلب اختبار فرضيات البحث بهدف التأكد من صحة نتائج المتوصل إليها من إجراء التحليل الإحصائي الوصفي لراء عينة البحث.

وفيما يلي نعرض نتائج اختبار الفرضيات، من خلال استخدام اختبار One-Sample T-Test لمقارنة المتوسطات الحسابية لايجابات أفراد العينة نحو "دور المدقق المالي في التحقق من جودة التقارير المالية" المعتمد لدرجة القبول وذلك من خلال المحاور .

## 1. اختبار T للمحور الأول

تتعلق الفرضية الفرعية الصفرية بالعبارة  $H_0 = لا$  يسمح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات المركز المالي.

وبما أن قاعدة القرار هي: أن نقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية ، أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 5% ويتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من الجدولية، أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل من 5% وعليه، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة، .

الجدول رقم (3-14) نتائج اختبار T للمحور الأول : يسمح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات المركز المالي

المجال	المتوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	Sig	القرار الإحصائي
يسمح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات المركز المالي	4.16667	75.285	1.997	0.000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر : من إعداد الطالبتان (بناء على مخرجات spss22)

ونجد من مطالعة نتائج اختبار هذه الفرضية الواردة في الجدول رقم (3-13) أن قيمة T المحسوبة بلغت (75.285) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.997) وهي معنوية عند مستوى الدلالة (0.000) مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على أن التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق يسمح بتحسين جودة معلومات المركز المالي.

## 2. اختبار T للمحور الثاني

تتعلق الفرضية الفرعية الصفرية بالعبارة  $H_0 = لا$  يساعد التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق على تحسين جودة معلومات قائمة النقد.

وبما أن قاعدة القرار هي: أن نقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية ، أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 5% ويتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من الجدولية، أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل من 5% وعليه، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (3-15) نتائج اختبار T للمحور الثاني: يساعد التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق على تحسين جودة معلومات قائمة النقد.

المجال	المتوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	Sig	القرار الإحصائي
يساعد التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق على تحسين جودة معلومات قائمة النقد.	4.3222	49.824	1.997	0.000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر : من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات spss22)

ونجد من مطالعة نتائج اختبار هذه الفرضية الواردة في الجدول أن قيمة T المحسوبة بلغت (49.824) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.997) وهي معنوية عند مستوى الدلالة (0.000) مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على أن التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق يساعد على تحسين جودة معلومات قائمة النقد.

### 3. اختبار T للمحور الثالث

تتعلق الفرضية الفرعية الصفرية بالعبارة  $H_0 = لا$  يساهم التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات قائمة الدخل.

وبما أن قاعدة القرار هي: أن نقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية، أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 5% ويتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من الجدولية، أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل من 5% وعليه، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة،

الجدول رقم (3-16) نتائج اختبار T للمحور الثالث: يساهم التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات قائمة الدخل.

المجال	المتوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	Sig	القرار الإحصائي
يساهم التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق في تحسين جودة معلومات قائمة الدخل.	4.375	74.903	1.997	0.000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر : من إعداد الطالبتان (بناء على مخرجات spss22)

ونجد من مطالعة نتائج اختبار هذه الفرضية الواردة في الجدول أن قيمة T المحسوبة بلغت (49.824) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.997) وهي معنوية عند مستوى الدلالة (0.000) مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على أن التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق يساهم في تحسين جودة معلومات قائمة الدخل .

## خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان من اجل معرفة آراء أفراد العينة المتكونة من محاسب ، خبير محاسب ،محافظ الحسابات ، مدير مالي ، أستاذ جامعي ، وذلك من اجل معرفة آراء العينة حول مجموعة من النقاط و المتمثلة في مدى دور المدقق المالي في التحقق من جودة التقارير المالية .

ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان تم ملاحظة وجود اتفاق شبه كلي على دور المدقق المالي في التحقق من جودة القوائم المالية التي وردت في الاستبيان ، وبالتالي فان المدقق المالي ملزم بتطبيق الإجراءات التي تسمح له بالتحقق وتحقيق من جودة وأهداف تدقيق القوائم المالية و الوصول إلى رأي في محايد حول مصداقية ما ورد في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة محل التدقيق .







الختامة

لقد سعينا من خلال استعراضنا للفصول السابقة من هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في مامدى دور المدقق من تحقق من جودة التقارير المالية ؟ والأسئلة المتفرعة منها ، ومن اجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال جمع بين الدراسة النظرية والميدانية ، كما قمنا بدراسة إجراءات تنفيذ مهمة التدقيق بصفة عامة ، وكذلك إجراءات التدقيق المتبعة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية من طرف المدقق المالي بصفة خاصة ، لنهي بدراسة مجموعة من آراء ذوي الاختصاص لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي .

وقد بينت الدراسة أن الهدف من التدقيق هو إبداء رأي في محايد حول صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الأعمال والمركز المالي للمؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما ، وذلك من قبل مدقق مالي كفء ومستقل يبعث تقريره ويمثل الضامن في المعلومة المالية لصالح أطراف وجهات عديدة تعتمد اعتماد كبيرا على نتائج أعماله.

وتتوقف فعالية وكفاءة المدقق المالي على مدى تحقيق الأهداف المنشودة ، من خلال تتبعه لمنهجية التدقيق المتعارف عليها وتطبيق الإجراءات اللازمة والخاصة بكل عنصر من عناصر القوائم المالية من اجل السير الحسن لعملية التدقيق ودعم رايه الفني .

وبعد ما تم عرضه في الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن ذكر نتائج البحث واختيار الفرضيات ووضع توصيات كما يلي :

### النتائج النظرية

1. التدقيق عملية هادفة ، تهدف إلى إبداء رأي في محايد حول عدالة القوائم المالية .
2. التدقيق عملية منهجية ومنظمة ، تتم عن طريق تخطيط مسبق من طرف شخص مؤهل علميا وعمليا لتحقيق أهداف التدقيق .
3. مهمة التدقيق تتم عبر خطوات رئيسية متتالية لا يمكن تخطي أي منها ولا تقديم واحدة على أخرى .
4. إجراءات تدقيق القوائم المالية تختلف من قائمة الى اخرى .
5. إجراءات تدقيق القوائم المالية تهدف كلها إلى التحقق من الملكية والوجود والتقييم وصحة الإفصاح.

6. يشمل عملية تدقيق كل عنصر من عناصر القوائم المالية على مجموعة من الإجراءات التي من شأنها ترشيد جهود المدقق المالي لإبداء رأي نظيف .

### النتائج الوصفية للدراسة

1. أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أن يسمح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات قائمة المركز المالي من وجهة نظر عينة الدراسة كانت مرتفعة
2. أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أن التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق يساعد على تحسين جودة معلومات قائمة النقد من وجهة نظر عينة الدراسة كانت مرتفعة .
3. أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق يساهم في تحسين جودة معلومات الدخل من وجهة نظر عينة الدراسة كانت مرتفعة

### اختبار الفرضيات

1. بالنسبة للفرضية الأولى : يسمح التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات قائمة المركز المالي.  
من خلال الدراسة التطبيقية والنظرية يمكن أن نقول بان المدقق المالي ملزم بتطبيق إجراءات تدقيق في قائمة المركز المالي للتأكد من وجود والملكية والتقييم والإفصاح مما يسمح بتحسين جودتها ، وعليه نقبل هذه الفرضية أي أنها صحيحة .
2. بالنسبة للفرضية الثانية : يساعد التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق على تحسين جودة معلومات قائمة النقد  
انطلاقا من الدراسة التطبيقية و النظرية فان التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق قائمة النقد يساعد على التأكد من أن مصاريف الصندوق مبررة و صحة أرصدة الحسابات البنك ووجود النقد فعلا في الصندوق مما يساعد على تحسين جودتها ، وعليه نقبل هذه الفرضية أي أنها صحيحة .

3. بالنسبة للفرضية الثالثة: يساهم التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق في تحسين جودة معلومات

#### قائمة الدخل

من خلال الدراسة التطبيقية والنظرية يمكن أن نقول بان المدقق المالي ملزم بتطبيق إجراءات تدقيق في قائمة الدخل لمعرفة وضعية الشركة التي يتم تدقيقها و قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح وكذا التأكد من تحصيل الفوائد المالية مما يساهم في تحسين جودتها ، وعليه نقبل هذه الفرضية أي أنها صحيحة .

#### التوصيات

- تحفيز محافظي الحسابات على التكتل وإنشاء شركات تدقيق تقدم خدمات تصديق ذات جودة .
- على محافظ الحسابات أن يكون دائما على علم انه هو المسؤول الأول عن نتائج عمله حتى ولو اعتمد في ذلك على عمل المراجع الداخلي .
- على الهيئات المشرفة أن تطور وتصمم دليل إجراءات التدقيق المناسب لكل مؤسسة باختلاف حجمها ، قطاع نشاطها أو شكلها القانوني .
- تحسين المدققين ولفت انتباههم إلى مدى أهمية اتخاذ إجراءات التدقيق الكافية .
- تقديم دورات تكوينية لمحافظي الحسابات حول أدوات التدقيق الحديثة .
- الاهتمام أكثر بمجالات التكوين والتدريس في ميدان التدقيق.

#### أفاق الدراسة

➤ من منطلق دراستنا يمكن التطلع إلى إجراء دراسات على جودة التقارير المالية وربطها مع أخلاقيات العمل في الشركة للوصول إلى تقارير تعكس طبيعة العمل داخل الشركة وكفاءة العاملين فيها .

# قائمة المراجع

## ■ قائمة المراجع باللغة العربية

### أولا :الكتب

1. إبراهيم عثمان شاهين -المراجعة دراسات معاصرة وحالات عملية -دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1981 .
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين ،الإصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة ،ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2003 .
3. احمد حلمي جمعة - المدخل الحديث لتدقيق الحسابات - دار صفاء للنشر ، عمان الأردن 2000 .
4. احمد حلمي جمعة - المدخل إلى التدقيق والتأكيد-،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن، الطبعة الثانية ،2015 .
5. احمد حلمي جمعة - المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث - دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن 2009 .
6. احمد حلمي جمعة -المدخل إلى التدقيق الحديث -دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن، الطبعة الثانية ،2005 .
7. احمد نقاز صديقي مسعود - المراجعة الداخلية- الطبعة الاولى ، مطبعة مزوار ، الوادي ،الجزائر 2010 .
8. احمد نور -المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والمصرية - الدار الجامعية ، الإسكندرية2003-2004.
9. احمد نور -مراجعة الحسابات من النظرية إلى التدقيق- الدار الجامعية للطباعة والنشر،الإسكندرية ،مصر 1990.
10. إدريس عبد السلام اشنوي- المراجعة معايير وإجراءات - دار الكتاب الوطنية بنغازي ، ليبيا ، ط2005، 5 .
11. الأرقم عبد الحفيظ ود/. بن فليس احمد - مراقبة ومراجعة الحسابات -منشورات جامعية منتوري، قسنطينة ،الجزائر 2001.
12. اشيتوى إدريس عبد السلام - المراجعة معايير وإجراءات -دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان ، الطبعة الرابعة، 1996.



13. أمين السيد احمد لطفي - إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية - الطبعة الأولى ، الدار الجامعية مصر ،الإسكندرية 2008 .
14. أمين السيد احمد لطفي - التطورات الحديثة في المراجعة - الدار الجامعية ، مصر 2007 .
15. أمين السيد احمد لطفي - دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد- الدار الجامعية، مصر 2007 .
16. أمين السيد احمد لطفي -إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية- ط1 الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008.
17. أمين السيد احمد لطفي- مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاصة -الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر 2005 .
18. بن ربيع حنيفة -الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية - دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الجزء الأول، عمان ،الأردن، 2010.
19. حسين احمد الدحدوح ود/. حسين يوسف القاضي - مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية -عمان،الأردن ، الطبعة 2012.
20. حسين القاضي وحسين الدحدوح ،أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 1999 .
21. حسين القاضي ود/. مأمون حمدان -المحاسبة الدولية ومعاييرها - دار الثقافة ، عمان، الأردن ، 2008.
22. خالد أمين عبد الله- علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعملية -دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2007.
23. خالد جمال الجعارات - معايير التقارير المالية الدولية 2007 - ط 1 إثراء للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2008
24. خلف عبد الله الوردات -التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق-وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية - مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ،، الطبعة الأولى 2006.
25. دونالدوكيز جيرري ويجانت،تعريب احمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان - المحاسبة المتوسطة - ج1 ،دار النشر ،الرياض، المملكة السعودية 1999.

26. رضوان حلو حنان وآخرون -أسس المحاسبة المالية - دار حماد للنشر والتوزيع ،الأردن ،ط1، 2004 ،
27. رضوان حلو حنان-تطور الفكر المحاسبي-دارا الثقافة ،الأردن2009 .
28. رضوان حلوة حنان - مدخل النظرية المحاسبية - دار وائل ، عمان ،الأردن ، ط2، 2009.
29. زهرة توفيق سواد - مراجعة الحسابات والتدقيق - دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ،الطبعة الأولى2009.
30. زكريا محمد الصادق إسماعيل- مراجع الحسابات - مصر ،كلية التجارة ،جامعة طنطا . 1982
31. زهرة توفيق سواد - مراجعة الحسابات والتدقيق - دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، ط1،2009.
32. زهير عيسى - تدقيق الحسابات الإجراءات العملية -دار البداية عمان الاردن 2015
33. سامي محمد الوقاد و ا .لؤي محمد وديان - تدقيق الحسابات (1) -مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن ، ط 1 ، 2010 .
34. شعيب شنوف -محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS- مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزء الثاني ، الجزائر، طبعة2009.
35. طارق عبد العال حماد - تحليل القوائم المالية لأغراض ومنح الائتمان - الدار الجامعية، مصر،2000.
36. طارق عبد العال حماد-التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات فيمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية- الدار الجامعية، مصر،2000.
37. طلال محمد الجحاوي وآخرون - أساسيات المعرفة المحاسبية - دار اليازوري ، عمان ،الأردن ، الطبعة العربية 2009.
38. عبد الرزاق محمد عثمان - أصول التدقيق والرقابة الداخلية - شركة الابناء شريف الانصاري بيروت لبنان 2011

39. عبد الفتاح الصحن - المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي - الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ، مصر 1986،
40. عبد الفتاح الصحن- مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا- مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية، مصر 1993 .
41. عبد الفتاح الصحن وآخرون- أصول المراجعة - الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر 2000 .
42. عبد الفتاح محمد الصحن ، وآخرون -أسس المراجعة- دار الجامعة الإسكندرية ، مصر 2004 .
43. عبد الوهاب نصر علي -خدمات مراقب الحسابات لسوق المال-الجزء الأول ،الدار الجامعية الإسكندرية 2001.
44. غسان الفلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية - ط1 دار المسيرة عمان الأردن 2006
45. غسان فلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر -الناحية النظرية - دار المسيرة للنشر والتوزيع الأردن ، الطبعة الثانية 2009 .
46. غسان فلاح المطارنة ، مؤيد راضي خنفر -تحليل القوائم المالية\_مدخل نظري وتطبيقي - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط3،عمان ،الأردن ، 2011.
47. القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، المواد 26\_27\_28\_29، العدد74، الجزائر، الجريدة الرسمية ،الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
48. كمال الدين الدهراوي - تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار -المكتب الجامعي الحديث ، دار وائل للنشر ،الإسكندرية، 2006.
49. كمال الدين مصطفى الدهراوي،محمد السيد السرايا - دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة -المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية مصر 2006 .
50. محمد أبو نصار جمعة حميدات - معايير المحاسبة والإبداع المالي ( الجوانب النظرية والعلمية ) - ط2، دار وائل للنشر ،عمان،الأردن 2009.
51. محمد التهامي طواهر ود/. مسعود صديقي -المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2، 2005.

52. محمد السيد سرايا - أصول وقواعد المراجعة والتدقيق - دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002.
53. محمد بوتين - المراجعة ومراقبة الحسابات - الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائر 2005.
54. محمد بوتين-المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية-الأوراق الزرقاء الجزائر، 2010 .
55. محمد سمير الصبان ، و - د/ محمد الفيمي محمد - المراجعة بين التنظير و التطبيق - الدار الجامعية 1990 .
56. محمد سمير الصبان و - د./عبد الوهاب نصر علي- المراجعة الخارجية - الدار الجامعية الإسكندرية 2002.
57. محمد سمير صبان ،د. عبد الله هلال -الأسس العامة والعملية لمراجعة الحسابات -الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 1998.
58. محمد عباس حجازي - قوائم التدفقات النقدية ( الإطار الفكري والتطبيقي العلمي ) - دار النهضة ،مصر، للطباعة والنشر والتوزيع ،مصر 1998.
59. محمد فضل مسعد ود/ خالد راغب الخطيب -دراسة متعمقة في تطبيق الحسابات - دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة الأولى 2009.
60. مصطفى حسين خضير - المراجعة : المفاهيم والمعايير والإجراءات-مطابع جامعة الملك سعود،المملكة العربية السعودية 1996.
61. مؤيد راضي خنفر و د./غسان فلاح المطارنة- تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي - دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،الأردن، ط1، 2006
62. نواف محمد عباس الرماحي- مراجعة المعاملات المالية - دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009.
63. هادي التميمي - مدخل إلى التدقيق - دار وائل للنشر ، ط 1 ، عمان ، الأردن . 2004 .
64. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم - المحاسبة المالية المتوسطة القياس والتقييم الإفصاح المحاسبي - دار المعرفة الجامعية ،مصر 1999.
65. يوسف محمد الجربوع - مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق - مؤسسة الوراق للنشر ، عمان ، الأردن 2000 .

66. يوسف محمود جربوع-مراجعة الحسابات المتقدمة - ط1، فلسطين .
67. عمار عمورة- الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري-دار المعرفة الجزائر 2000.

### ثانيا :قوانين ومراسيم

1. قانون المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1970.
2. المرسوم التنفيذي رقم 318/69 مؤرخ في 52/90/1996، عدد56.المادة2
3. القانون التجاري الجزائري المواد 610،641،710.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعدد 19 ، المؤرخ في 28 ربيع الأول، الموافق ل 25 مارس 2009 ،المواد 1.120 ، 2.230 ، 1.230 ، 1.240 ، 1.250 المتضمن قرار يحدد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها .
5. القرار المؤرخ في 24-03-1999 م الصادر في 16 محرم 1420 الموافق ل 02-05-1999م المتضمن الموافقة على الشهادات وشروط الخبرة المهنية الممارسة المهنية الجريدة الرسمية، العدد رقم 32
6. المرسوم التنفيذي رقم 01-421 المؤرخ في 05 شوال 1422 الموافق ل 20-12-2001م يتضمن القانون الأساسي الخاص بالمدققين الماليين لمجلس المحاسبة الصادر في 26-12-2001، الجريدة الرسمية، العدد رقم 80 .
7. مرسوم رقم 173/70 مؤرخ في 16/11/1970 يتعلق بواجبات ومهمة مندوبي الحسابات للمؤسسات الوطنية العمومية والشبه العمومية الجريدة الرسمية، العدد 97 المادة 01.
8. القانون 05/80 المؤرخ في ربيع الثاني عام 1400 الموافق 01/03/1980 يتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة الجريدة الرسمية، العدد 10، المادة 05 ، المادة 47.
9. القانون رقم 08/91 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الجريدة الرسمية، العدد20.

10. المرسوم التنفيذي رقم 02/92 المؤرخ في 13/01/1992، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 458/97 المؤرخ في 0/12/1997.
11. المرسوم 136/96 المؤرخ في 05/04/1996 يتضمن قانون أخلاقيات مهنة خبير المحاسب و محافظ الحسابات المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 24.
12. المقرر مؤرخ في 15 ربيع الثاني 1427 الموافق 13-05-2006 يعدل ويتمم المقرر المؤرخ في 24-03-1990 الصادر في 21 يونيو 2006 الجريدة الرسمية العدد رقم 41.
13. القانون 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق 25-11-2007 متضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية العدد 74.
14. المرسوم 01/10 المؤرخ في 29/06/2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات الجريدة الرسمية العدد 97 .
15. القانون 01-10 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق 11-07-2010 لإصلاح منظومة التدقيق والمتعلقة بمهنة المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الصادر في 11 يوليو 2010 الجريدة الرسمية العدد رقم 42 .
16. مرسوم تنفيذي رقم 11-28 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق 27-01-2011م يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته، الصادرة في 02 فيفري 2011 م الجريدة الرسمية، العدد 07 .
17. مرسوم تنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق 27-01-2011م، يحدد شروط وكيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الصادرة في 02 فيفري 2011 م، الجريدة الرسمية العدد 07 .
18. مرسوم تنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق 27-01-2011م يتعلق بتعيين وكيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الصادرة في 02 فيفري 2011 م، الجريدة الرسمية، العدد 07..
19. المرسوم التنفيذي رقم 11/202 المؤرخ في 26 مايو 2011 المتعلق بتحديد معايير تقارير محافظ الحسابات ومحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 30.
20. القرار المؤرخ في 15 شعبان 1435 هـ الموافق 24-05-2013 يحدد محتوى معايير محافظ الحسابات الصادر في 30-04-2014 الجريدة رسمية العدد 24 .

21. القرار المؤرخ في 10 ربيع الأول 1435 هـ الموافق 12-01-2014م يحدد كيفية تسليم تقارير محافظ الحسابات الصادر في 30-04-2014 الجريدة الرسمية عدد 24 .
22. القانون رقم 01/10 المؤرخ 10 جوان 2010 المادة 04، 01، 14، 06، 15، 18، 22.
23. المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 المتضمن معايير الجزائرية للتدقيق المادة 1، 2.
24. المقرر رقم 002 المؤرخ في 04-02-2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق المادة 2016 المادة 01 .
25. القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، المواد 26\_27\_28\_29، العدد 74، الجزائر، الجريدة الرسمية ،الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
26. مرسوم تنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 01 ربيع الأول عام 1434 الموافق 13-01-2013 يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها الصادر في 16-01-2013، الجريدة رسمية، العدد رقم 03 .
27. القرار وزاري مشترك المؤرخ في 26 ذي القعدة 1424 الموافق ل 19-01-2004 م يحدد إطار التنظيم التكويني المتخصص لالتحاق برتبة المدققين الماليين لمجلس الصادر في 05-05-2004م الجريدة الرسمية العدد رقم 28 .

### ثالثا: مذكرات و الأطروحات

1. محمد أمين لونيسة -تطور مهنة التدقيق في الجزائر و أثره على تحسين جودة المعلومة المالية - أطروحة ، مقدمة ضمن لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، علوم تجارية تخصص بنوك مالية ومحاسبة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ا، الجزائر، 2016 - 2017 .
2. فائز زهدي الشلتوني ، مذكرة ماجستير بعنوان - مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية ، غير منشورة، الجامعة الإسلامية فلسطين ، 2005،
3. عمر ديلمى -أثر المراجعة الخارجية علي مصداقية المعلومات المحاسبية -مذكرة ماجستير 2006-2007، جامعة باتنة، الجزائر ،

4. صلاح ربيعة - المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق - مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 2004 .
5. زكية بن زروق - دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي - أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق محاسبي، باتنة الجزائر، 2017/2016،
6. حكيمة مناعي - تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر - مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008-2009.

#### ■ قائمة المراجع الأجنبية

1. Pierre Vernimmen Finance d'entreprise 5<sup>e</sup> édition Dalloz Paris 2002.
2. Mokhtar Belaibud .Pratique de l'audit Berti Edition.Algre.2011.



الملاحق

الملحق رقم 01 :استبانة الدراسة

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير



استمارة استبيان

السلام عليكم و رحمت الله وبركاته وبعد .....

سيدي سيديتي :

في إطار تحضير مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان

"مدى دور المدقق المالي في التحقق من جودة التقارير المالية"

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان من اجل الحصول على آراءكم حول ما تضمنه من فقرات .

نلتمس منكم الرد على الفقرات بكل صدق و موضوعية ونتعهد لكم بان تحاط مساهمتكم بالسرية التامة وأنها

تستخدم لأغراض البحث العلمي ونشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في اتمام هذه الدراسة تقبلوا منا أسمى

عبارات الاحترام والتقدير .

\*\*\* القسم الأول \*\*\*

معلومات عامة حول عينة الدراسة

الرجاء وضع علامة + في المربع المناسب

<input type="checkbox"/>	من 30 الى 40 سنة	<input type="checkbox"/>	اقل من 30 سنة	<b>العمر :</b>
<input type="checkbox"/>	أكثر من 50 سنة	<input type="checkbox"/>	من 41 الى 50 سنة	
<input type="checkbox"/>	شهادة دراسات عليا (ماستر) -	<input type="checkbox"/>	لسانس	<b>المؤهل العلمي :</b>
<input type="checkbox"/>	ماجستير - (دكتوراه) أخرى حدد.....	<input type="checkbox"/>	شهادة مهنية أكاديمية	
<input type="checkbox"/>	مدير مالي	<input type="checkbox"/>	محاسب	<b>المستوى الوظيفي :</b>
<input type="checkbox"/>	استاذ جامعي	<input type="checkbox"/>	خبير محاسب	
<input type="checkbox"/>	أخرى حدد.....	<input type="checkbox"/>	محافظ الحسابات	
<input type="checkbox"/>	من 5 الى 10 سنة	<input type="checkbox"/>	اقل من 5 سنوات	<b>الخبرة المهنية :</b>
<input type="checkbox"/>	أكثر من 20 سنة	<input type="checkbox"/>	من 11 الى 20 سنة	

## \*\*\*القسم الثاني\*\*\*

المحور الأول

\*يسمح التزام المدقق المالي بإجراء اتالتدقيق بتحسين جودة معلومات المركز المالي

الرقم	العبرة	الإجابة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
01	القيام باختبار وتقييم نظام الرقابة الداخلية على الأصول الثابتة.				
02	طلب كشوفات تفصيلية معتمدة من طرف الإدارة ، بما تملكه المؤسسة من أصول من واقع الجرد الفعلي أو من واقع سجلات المؤسسة.				
03	الحصول على مختلف الشهادات والفواتير والعقود التي تثبت امتلاك المؤسسة لهذه الأصول مثل بطاقات الرمادية ، دفتر العقاري.				
04	التحقق من صحة احتساب اهتلاك الأصول الثابتة وفقا للطرق المستخدمة في سنوات السابقة وبنفس المعدلات المتعارف عليها.				
05	القيام بدراسة الذمم المشكوك في تحصيلها مع مدير الائتمان والتباحث معه حول احتمالات الحصول أو عدم الحصول عليها				
06	استخدام نظام المصادقات ، وتحديد عينة من العملاء الذين ترسل إليهم المصادقات.				
07	التأكد من كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.				
08	القيام بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمخزون.				
09	الاطلاع على كشوف الجرد التفصيلية التي أعدتها				

					اللجنة التي قامت بعملية الجرد.
					10 القيام بجرد عملي لكل أصناف المخزون ومطابقة نتيجة الجرد الذي قمت به أو احد مساعديك مع ماهو مثبت بقوائم ودفاتر الجرد .
					11 طلب وفحص عينة من فواتير شراء البضاعة للتأكد من سلامة سعر التكلفة الذي استخدمته المؤسسة في تطبيق طريقة الوارد أولا الصادر أولا

## المحور الثاني

\* يساعد التزام المدقق المالي بإجراء التدقيق على تحسين جودة معلومات قائمة النقد

الإجابة					الرقم	العبارة
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
					01	دراسة نظام الرقابة الداخلية الخاص بالنقدية وتقييمه.
					02	التأكد من وجود النقد فعلا في الصندوق و مطابقته مع الموجودة في الدفاتر والسجلات .
					03	التأكد من أن مصاريف الصندوق مبررة بوثائق موافق عليها بصفة منتظمة مع إمضاء المستفيدين إيصالات عند كل دفع.
					04	التأكد من أن الشيكات التي صدرت في نهاية السنة المالية قد سلمت فعلا لأصحابها.
					05	التحقق من أن الإيداعات لدى البنك في نهاية السنة المالية والتي وردت في كشف البنك قد تم تسجيلها دفتريا .
					06	طلب شهادة من البنك عن صحة أرصدة الحسابات في نهاية الدورة المالية.

					تحديد صلاحيات من لهم الحق في التوقيع لكل نوع من أنواع المدفوعات	07
					التأكد من الشيكات قبل إرسالها إلى الموردين.	08
					تظهير الشيكات المستلمة من قبل العملاء وإرسالها إلى البنك	09
					التأكد من وضع المبالغ المقبوضة في البنك يوميا ومن قبل الموظف غير أمين الصندوق .	10

### المحور الثالث

\*يساهم التزام المدقق المالي بإجراءات التدقيق بتحسين جودة معلومات قائمة الدخل

الإجابة					العبارة	الرقم
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق		
					فحص عمليات البيع للتحقق من عدم وجود أي اغفالات أو تجاوزات عن طريق تسجيل مبيعات صورية مع المردودات.	01
					القيام بتدقيق حسابي ومستندي لكل الفواتير المتعلقة بعمليات البيع مع المعالجة المحاسبية لها .	02
					التأكد من تحصيل الفوائد المالية ومعرفة شروطها مثل معدلات الفائدة وتسديدها في مواعيد استحقاقها .	03
					التأكد من صحة تحقق الإيراد بالمستندات المؤيدة له مع فحص معالجة المحاسبية السليمة .	05
					التحقق من العقود والمرسلات التي تمت بين الشركة وزبائنهما وما يتعلق بالتعويضات والمردودات .	06
					الاعتماد على المحتوى المعلومات لقائمة الدخل في إعداد التحليل المالي والذي يسعى إلى المعرفة وضعية الشركة التي يتم تدقيقها.	07



المخلص



## الملخص

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تسليط الضوء على مدى دور المدقق في التحقق من جودة التقارير المالية ، و ذلك من خلال إبراز مدى التزام المدقق بإجراءات التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة النقد ، قائمة الدخل) و التحقق من صحة البيانات والمعلومات المالية بالإضافة الى التأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق عن المؤسسة لتفادي مختلف الأخطاء وحالات الغش والتلاعب .

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي ، بإعداد استبيان وتوزيعه على المجتمع الدراسة الذي شمل محافظي الحسابات ، مدراء ماليين ، أساتذة جامعيين ، محاسبين و خبراء في المحاسبة ، وقد اعتمدنا في تحليل البيانات على برنامج SPSS22.

الكلمات المفتاح: مهنة التدقيق، التقارير المالية ، إجراءات التدقيق .

## résumé

L'objectif de cette étude est d'essayer de mettre en évidence le rôle de l'auditeur dans la vérification de la qualité des rapports financiers, en démontrant que l'auditeur s'est conformé aux procédures d'audit pour améliorer la qualité des états financiers (état de la situation financière, liste de trésorerie, compte de résultat) et de la validation. Les états financiers et les informations en plus de garantir l'exactitude des états financiers exprimés dans les états financiers afin d'éviter diverses erreurs et cas de fraude et de manipulation.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons utilisé la méthode analytique descriptive en préparant et en distribuant un questionnaire à la société comprenant des comptables, des directeurs financiers, des professeurs d'université, des comptables et Experts comptables, ainsi que des analyses de données sur Programme statistique SPSS22.

Mots-clés: profession de l'audit, reporting financier, procédures d'audit.